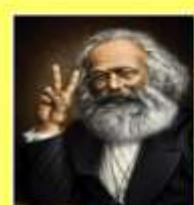




محاضرات في مادة

تاريخ الفكر الاقتصادي

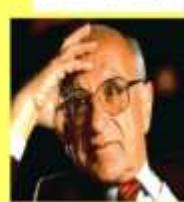
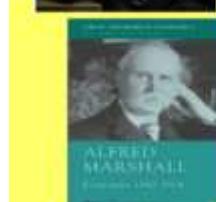


The History of
Economic Thought



إعداد الأستاذ:

بن محاد سمير



محاضرات في مادة تاريخ العصر الاقتصادي

خاصة بطلبة السنة ثانية جذع مشترك

علوم اقتصادية

من إعداد: د. بن محاد سمير

السنة الجامعية 2021/2022

الفهرس

الصفحة	العنوان	الرقم
01	مقدمة	--
07	الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة	01
19	الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصر الوسيط في أوروبا	02
34	الفكر الاقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى	03
47	الفكر الاقتصادي عند التجاريين	04
65	الفكر الاقتصادي عند الطبيعين	05
76	الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك	06
94	الفكر الاقتصادي الاشتراكي	07
108	الفكر الاقتصادي في المدارس التاريخية والمؤسسية	08
119	الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي	09
137	الفكر الاقتصادي الكينزي	10
152	الفكر الاقتصادي الكلي الحديث	11
168	ملخص	--

مقدمة

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد تخصصاً أكاديمياً حديث العهد نسبياً. حتى أوائل القرن العشرين، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الكراسي (الأساتذة المتخصصين) في الجامعات القائمة في أوروبا وأمريكا الشمالية، ومعظمها في كليات القانون أو الفلسفة. وفي الفترة المضطربة بين الحربين العالميتين، عندما احتدم الانقسام والتضخم المفرط والكساد العظيم في العديد من البلدان، ازداد الاهتمام العام بالاقتصاد بشكل كبير. لكن اختراقه باعتباره تخصصاً بارزاً ومدروساً على نطاق واسع لم يأت إلا بعد الحرب العالمية الثانية، منذ ما يقرب من سبعين عاماً.

من ناحية أخرى، يتمتع التفكير الاقتصادي بـ*بـ*تقاليـد أطـول بكـثير. يمكن العثور على الكتابات المبكرة حول الأسواق والمـال والقضايا الاقتصادية الأخرى في مختلف الكتب، مثل كتب الفلسفة اليونانية القديمة وفي مناطق العصور الوسطى. رافق صعود الدول الوطنية في القرنين السادس عشر إلى الثامن عشر انتشار استراتيجيات التجارة والسياسات الصناعية، والتي لا يزال بعضها يتـردد في المناقشـات الحديثـة حول العـولـمة. كان القرن بين 1770 و1870 هو العـصر الكلاسيـكي للـتفكير اـقـتصـادي، حيث تم وضع العديد من أسـسـ علم اـقـتصـادـ الحديثـ. لا تزال النـظرـةـ الكـلاـسيـكـيـةـ الجديدةـ التيـ تمـ طـوـيرـهاـ فيـ أـواـخـرـ القرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ تـهـيـمـ عـلـىـ الـبـحـثـ وـالـتـدـرـيسـ اـقـتصـادـيـنـ الحالـيـيـنـ.

لكن بعد الحرب بدأ النـمـطـ العـامـ لـالـفـكـيرـ اـقـتصـاديـ يتـغـيرـ. وبـالـلـقاءـ نـظـرةـ سـرـيعةـ عـلـىـ المـجـلاتـ والـكـتـبـ المـدـرـسـيـةـ الرـائـدـةـ، فإنـ عـلـمـ اـقـتصـادـ يـتـمـيـزـ فـيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ بـقـوـةـ بـالـفـكـيرـ الرـسـيـ الصـارـمـ فـيـ النـمـاذـجـ الـرـياـضـيـةـ، وبالـتـحـديـدـ الـكـمـيـ لـتـفـاعـلـ السـوقـ وـتـأـثـيرـاتـ تـدـابـيرـ السـيـاسـةـ منـ حـيـثـ اـقـتصـادـ الـقـيـاسـيـ أوـ الـمحاـكـاةـ أوـ حـتـىـ التـجـارـبـ. يـمـيلـ العـدـيدـ مـنـ اـقـتصـادـيـنـ إـلـىـ اعتـبارـ تـخـصـصـهـمـ كـفـيـزيـاءـ الـعـلـومـ الـاجـتمـاعـيـةـ، وـيـسـعـونـ جـاهـدـيـنـ لـاشـتـقـاقـ تـفـسـيرـاتـ لـلـظـواـهـرـ الـتـيـ يـمـكـنـ مـلـاحـظـهـاـ مـنـ مـجـمـوعـةـ دـنـيـاـ مـنـ الـمـبـادـئـ الـعـامـةـ. عندـ تـصـمـيمـ سـيـاسـاتـ مـحدـدةـ كـنـتـائـجـ لـنـمـاذـجـهـمـ، فإـنـهـمـ يـرـغـبـونـ أـيـضاـ فـيـ وـصـفـ عـلـمـهـمـ عـلـىـ أـنـهـ "ـهـنـدـسـةـ اـجـتمـاعـيـةـ".

في مثل هذا النـظـامـ الصـارـمـ وـالـمـوجـهـ نحوـ التـقـدـمـ، فيما يـمـكـنـ أنـ يـكـونـ اـسـتـخـداـمـ تـارـيخـ التـفـكـيرـ اـقـتصـاديـ؟ أـلـيـسـ كـلـ مـاـ هوـ جـديـرـ بـالـمـعـرـفـةـ مجـسـدـ فـيـ حـالـةـ هـذـاـ الـعـلـمـ الـحـالـيـ؟ إنـ الدـلـالـةـ الواـضـحةـ عـلـىـ أـنـ التـارـيخـ لاـ يـزالـ مـهـماـ لـلـاـقـتصـادـيـنـ الـمـعاـصـرـيـنـ هـوـ الـاستـخـداـمـ الـمـتـكـرـرـ الـذـيـ يـقـومـونـ بـهـ لـمـثـلـ هـذـهـ الـعـلـامـاتـ، عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ، الـكـلاـسيـكـيـةـ الـحـدـيثـةـ، أوـ الـكـيـنـزـيـةـ الـجـدـيـدـةـ، أوـ الـشـوـمـبـيـتـيـةـ الـحـدـيثـةـ، لـتـميـزـ عـنـاصـرـ الـتـقـالـيـدـ فـيـ نـظـريـاتـهـمـ. نـظـرـاـ لـأـنـ التـسـمـيـاتـ عـبـارـةـ عـنـ تـعـبـيرـاتـ مـخـتـصـرـةـ تـشـيرـ إـلـىـ مـجـمـوعـاتـ مـنـ الـأـفـكـارـ وـالـأـسـالـيـبـ

المميزة، والتي غالباً ما تكون من المسائل الخلافية العميقه والمتركرة، فإنها تساعد في الحصول على بعض المعرفة بهؤلاء المفكرين والمدارس الفكرية السابقة. في الغالب دون استخدام التسميات، يشير السياسيون العصريون أيضاً إلى أفكار الاقتصاديين القدماء، سواء أكانوا على صواب أو خطأ. مرة أخرى، تقييم نقاط القوة والضعف في تلك الأفكار يمكن أن يساعد في وضعها في سياقها.

بالتالي يمكن استخدام تاريخ التفكير الاقتصادي كخريطة أو منظر طبيعي توجد فيه مدارس فكرية مختلفة في أماكن مختلفة، قد تقع أحدث المدارس المسيطرة حالياً في مكان بارز، مما يوفر رؤية واضحة لأجزاء كبيرة من الأرض من مستوى عالٍ. ولكن من أجل الحصول على رؤية كاملة، قد يتبعن على المرء تتبع طرق العودة إلى المدارس الفكرية القديمة التي تعطي وجهات نظر مختلفة عنها. علاوة على ذلك، قد يساعد تاريخ الفكر الاقتصادي في إيجاد مفترق طرق كان من الممكن (ولا يزال من الممكن) اتباعه. وبالتالي قد يوفر بعض التوجيه، ليس فقط حول الأفكار البديلة للماضي، ولكن أيضاً للتوجهات الوعادة للبحث في المستقبل.

تم تقديم هذه المطبوعة على شكل مجموعة من الدروس لطلبة السنة الثانية جذع مشترك في العلوم الاقتصادية في السنوات الفارطة، وهي وفق البرنامج المسطر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعليه في لا تشكل المادة العلمية الحصرية أو الشاملة تماماً لمحظى المادة، بل يمكن اعتبارها كدليل للباحث في هذا الفرع من العلوم، وكملخص وجيزة لتطورات الفكر الاقتصادي عبر العصور.

انتظمت هذه المطبوعة في أحد عشر فصلاً، انطلاقاً من الأفكار الاقتصادية التي تم انتقاوها من تاريخ الحضارات القديمة، مروراً بالأفكار الاقتصادية التي توافقت مع الحياة البدائية في بداية التاريخ وفي العصور الوسطى، ثم بداية تبلور الأفكار الاقتصادية بشكل أكثر وضوحاً وتخصصاً بداية عصر التجاريين (أو بداية تشكيل الدول القومية في أوروبا)، ثم عصر الطبيعين (الذين يمكن الإشارة إلى أنهم أول من وضع أساس علم الاقتصاد السياسي)، والذي ينسب في واقع الامر إلى الكلاسيك بقيادة آدم سميث، وصولاً إلى مختلف النظريات الاقتصادية التي توصل إليها مفكرو القرون الأخيرة، والتي تتم دراستها في مختلف مواضيع وتخصصات العلوم الاقتصادية.

1- مفهوم الفكر الاقتصادي

من أجل تحديد مفهوم الفكر الاقتصادي لابد من التطرق إلى كيفية نشوء الفكر الاقتصادي. ويمكن القول هنا بأن المشكلة الأولى التي واجهت الإنسان منذ ظهور على سطح الأرض هي مهمة الابقاء على الذات، وذلك من خلال العمل على توفير الاشباع اللازم لاحتاجاته المختلفة، ومن هنا فقد دخل الإنسان في صراع مستمر مع

البيئة للتغلب عليها والتخلص من سيطرتها، وإن ذلك يعني العمل على استغلال الموارد الطبيعية لإشباع الحاجات. وبطبيعة الحال فإن اشباع الحاجات يتطلب اتباع وسائل وطرق معينة وهذه تمثل بوسائل الانتاج (*Production Factors*). ومنذ ذلك الحين ادرك الانسان حقيقتين:

الأولى: أن حاجاته متعددة ومتعددة وغير محدودة.

الثانية: هي أن الموارد الاقتصادية محدودة نسبياً بالمقارنة مع الحاجات.

ومن ربط هاتين الحقيقتين تظهر إلى الوجود ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية (*Economic Problem*), وهي المشكلة الأزلية التي تواجه الانسان وال المتعلقة بكيفية الموائمة بين الموارد المحدودة وال الحاجات غير المحدودة، وكذلك التباين في الآراء والسياسات التي تتبناها المجتمعات المختلفة في اختيار الأسلوب المناسب لحل المشكلات الاقتصادية وترتيب أولويات حاجاتها. فالإنتاج والنقود والمبادلات الداخلية والخارجية كلها ظواهر اقتصادية، لأنها ترتب على وجود حاجات انسانية متعددة وموارد محدودة. وكذلك أن توزيع الناتج القومي فيما بين الذين اسهموا في انتاجه (الطبيعة، والعمل، ورأس المال، والتنظيم) هو أيضاً من الظواهر الاقتصادية التي تختلف الافكار الاقتصادية حول أهمية كل منها ودوره في بناء المجتمع ونموه السريع.

وقد حاول الانسان دائماً ومنذ القدم أن يفهم القوى التي تحكم هذه الظواهر الاقتصادية والعوامل التي تؤثر فيها، كما حاول، بعد أن تقدم بعض الشيء، أن يصيغ العلاقة بين القوى والظواهر الاقتصادية التي تخضع لها في شكل قوانين علمية عامة.

وتتجدر الاشارة إلى أنه من الطبيعي أن ينعكس تزايد الحاجات وتنوعها على تطور وسائل الانتاج والتي يتغيران أن تزداد وتطور من عصر إلى آخر. وتتطلب هذه ترتيبات معينة سياسية واقتصادية واجتماعية. وعلىه فليس هناك نظام من وضع الانسان يمكن أن يكون صالحًا لكافة العصور ولجميع المجتمعات، بل إن النظم الاقتصادية وكذلك الفكر الاقتصادي يتتطور ويتغير مع تطور الحياة البشرية.

ومقصود بالفكر الاقتصادي هو الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية، وهو الفكر الذي يتولى القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات ويكتشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية. ومن هنا فإن المقصود بتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي يصيب الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية.

2- عناصر الفكر الاقتصادي

وتغطي دراسة الفكر الاقتصادي ثلات جوانب أساسية وهي:

A- المذهب الاقتصادي *Economic Doctrine*

يقصد بالذهب الاقتصادي مجموعة التقديرات الحكمية التي تهدف إلى توجيه الحياة الاقتصادية الوجهة المرغوبة أو المرضية بحسب ترجيحات معنية تستند إلى اعتبارات دينية أو فلسفية أو الأخلاقية. وتتجلى هذه الترجيحات في بيان ما يجوز وما لا يجوز أو ما هو حلال وما هو حرام، ما ينبغي، فالمذهب إذا لا يفسر السلوك إنما يهتم بتوجيهه، التي ذلك موقف(شكسبيرو) من الربا كما يتضح من مسرحية (تاجر البندقية) التي يحاول فيها الناس من هذه الممارسة بتبييع سلوك المرايin. وقد جاء النص القرآني بتحريم الربا بعد أن بشع صورته في أذهان الناس: (**الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوه الذي ي temptation الشيطان من الممس ذلك بأنه قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرمه الربا.....**) (البقرة، 275). وبين نفس المعنى جاءت أعمال (برنارد شو) تسخر من سوء التوزيع وتلفت أنظار الناس وضمائرهم إلى آثاره...وهكذا إذا فوظيفة المذهب توجيهية من خلال منظومة القيم والتقديرات التي يحتمل إليها الناس، وهو يهتم بماذا ينبغي أن يكون عليه الحال؟ ولذلك يوصف بالمعاييرية *Normative*.

B- التحليل الاقتصادي *Economic Analysis*

ويتمثل التحليل الاقتصادي بكل المحاولات التفسيرية للسلوك والظواهر الاقتصادية، فهو يسعى إلى الكشف عن الأسباب التي تمكن وراء الظواهر والسوق ويسعى إلى رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، والتسلب إذا هو جوهر التحليل الاقتصادي.

وقد مكتت الملكة التفسيرية للنظرية الاقتصادية من التنبؤ لمستقبل العلاقات بين المتغيرات في ضوء افتراض اطراد القوانين الاقتصادية. **القوانين الاقتصادية هي** تعميمات مشروطة تصف الاتجاهات العامة للسلوك أو لردود الفعل. والقوانين منها ما هو ذو طبيعة سلوكية مثل قانون الطلب ومنها ما هو ذو طبيعة سايكولوجية مثل قانون تناقص المنفعة الحدية ومنها ما هو ذو طبيعة فنية مثل قانون النسب المتغيرة، لكنها إجمالاً تصف ما هو كائن أو يغلب أن يكون؟ لكنها لا تلزم به ولا تعطي تقديرًا أو حكمًا بصدره ومن هنا توصف النظرية الاقتصادية بالموضوعية *Positive*.

إن اكتشاف القوانين في أي حقل من حقول المعرفة هو الذي ينقل تلك المعرفة إلى طور العلمية، فالعلم هو معرفة محققة ومنسقة تضبطها قوانين مطردة، وبغياب هذه القوانين المطردة التي تمكن من التنبؤ المشروط بمستقبل الظواهر تفقد بخلاف الفكر الاقتصادي الذي لازم الوجود الإنساني على الأرض.

ت-السياسة الاقتصادية *Economic Policy*

تمثل السياسة الاقتصادية بمجموعة الاجراءات والوسائل التي تعتمد其ا السلطة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوبة، مثل ذلك لجوء الدولة إلى حماية السوق المحلية عن طريق فرض ضرائب جمركية على الواردات لتشجيع المنتجات الوطنية، ومثل فرض سقوف سعرية للسلع الأساسية لدعم المستهلكين.

ولا بد للسياسة الاقتصادية، إذا أريد لها النجاح، أن ترتكن إلى أساس نظري رصين حتى لا يتعارض التشريع الاقتصادي الصادر من جهات لها سلطة الإلزام من القوانين الاقتصادية المعبرة عن الميل أو الاتجاهات العامة للسلوك الجماهيري تجاه الظواهر الاقتصادية. وبهذا المعنى تمثل السياسة الاقتصادية تدخلاً واعياً وهدفاً من السلطة في الحياة الاقتصادية، وغالباً ما تستعين السياسة الاقتصادية بجملة من الأدوات مثل الأدوات النقدية (سعر الفائدة وعرض النقد مثلاً) وعندها تسمى هذه السياسة بالسياسة النقدية، وعندما تستخدم السلطة أدوات مالية (مثل الضرائب والإنفاق العام) ونسمي هذه السياسة بالسياسة المالية وهناك السياسة السعرية التي تتخذ الأسعار وسيلة لتدخلها، وقد نميز أيضاً بين السياسات الاقتصادية بحسب القطاعات فنتحدث عن سياسة زراعية أو سياسة القوة العاملة وهكذا.

الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

تعني الحضارة بوجه عام النمو والتقدم، فإذا تحدثنا عن الحضارات عبر العصور الزمنية المختلفة فإن الحضارة في تلك الحالة يمكن أن تعبر عن النمو والتقدم المتميز في عصر زمني معين وفي بقعة جغرافية معينة أو في مجتمع معين.

ومن ثم فإن عادة ما الحضارة في عصر تنسب معين إلى المجتمع الذي ظهر فيه نمو وتقدير مميز وبمستوى أعلى منه في أي مجتمع آخر متواجد في نفس الحقبة من الزمن. ومثال على ذلك الحضارة الفرعونية القديمة التي مثلت أصى ما بلغه التقدم الإنساني في عصر ظهورها ونموها، وكذلك من الأمثلة على الحضارات القديمة المميزة الأخرى نجد الحضارة الفينيقية والحضارة البابلية والحضارة البيزنطية وحضارة الهند وحضارة الفرس والحضارة الصينية القديمة والحضارة الآشورية والحضارة الرومانية والحضارة اليونانية. وبالرجوع إلى كتب ودراسات تطور الفكر الاقتصادي من الناحية التاريخية، فإننا نلاحظ التحيز الأوروبي الغربي الواضح تجاه الفكر الذي نبع من المناطق الأوروبية القديمة والحديثة فقط، فلا نكاد نعثر على أي من الدراسات المعنية التي تتحدث عن الفكر الاقتصادي القديم إلا وتنسبه إلى الفكر الروماني والفكر اليوناني متجاهلة بذلك حضارات أخرى انطوت بالفعل على أفكار اقتصادية ذات قيمة لا تقل عن- بل إنها قد تفوق في أهميتها وقيمتها العلمية والتطبيقية، ما ورد من أفكار اقتصادية في هاتين المدرستين التقليديتين. وقد يرجع السبب في هذا التجاهل لكل فكر اقتصادي غير غربي أو أوروبي إلى أن الاقتصاد الوضعي---على يد مدارس أوروبية كعلم معترف به وصاحب نشأة.

الحضارة الأوروبية التي انتقل إليها زمام السلطة والنفوذ في العصور الحديثة فباتت تحكم في كل شيء حتى الفكر ذاته وتوجهه وتصبغه بما ت يريد من اتجاهات ومعانٍ وفي نفس الوقت ساعدها ما تملكه من نفوذ استعماري واقتصادي وسياسي على معظم دول العالم في العصور الحديثة على تشويه كل ما هو غير غربي أو أوروبي، وعلى طمس كل ما فيه دلالة على التقدم في آية منطقة أخرى وفي أي زمان آخر- متضمناً التقدم الفكري الاقتصادي والسياسي القديم في المناطق غير الأوروبية- وذلك في محاولة مغرضة لإلغاء الهوية الفكرية والحضارية لكل ما ليس بأوروبي غربي وذلك بضمان التبعية الشاملة والمطلقة لعملاق زائف يتمثل في السيد الأبيض الأوروبي.

وتجنباً للوقوع في بوتقة مثيلة للتحيز العلمي لصالح فكرنا الشرقي، وترفعاً عن الوقع في مصيدة التبعية العلمية التي اجتذبت الغالبية العظمى من المفكرين الاقتصاديين المعاصرين المفتونين بكل ما هو غربي، فسوف نقوم في هذا الفصل باستعراض بعض الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في ظل الحضارات

القديمة وذلك بالتركيز على ثلاثة حضارات مميزة وهي الحضارة الفرعونية القديمة، والحضارة اليونانية، والحضارة الرومانية، وقبل أن نستعرض كنه الفكر الاقتصادي العام في ظل الحضارات الثلاث المذكورة فقد يكون من الأفضل أن نبدأ بعرض صورة موجزة عن بعض الحضارات القديمة المميزة التي يمكن أن تستحدث الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات الأكثر عمقاً وجدية والأقل تحيزاً لاتجاه فكري معينه إلى اشتغال المزيد من الأفكار الاقتصادية التي يمكن أن تكون قد ظهرت في أحضان تلك الحضارات قد يكون قد تم إغفالها سهواً أو عمداً.

1- بعض الحضارات القديمة صورة عامة

تعتبر بداية التاريخ هي الوقت الذي ولد فيه المسيح عليه السلام ومن ثم فإن ما قبل ذلك الوقت يسمى قبل التاريخ أو بعده يسمى "التاريخ" أو "بعد الميلاد". ولأننا نؤمن بال المسيح عليه السلام فسوف نأخذ بذلك التصنيف مع دعواتنا للدراسات الأخرى إلى تحقق من صحة تاريخ ميلاد المسيح - عليه السلام- كحد فاصل لبداية "التاريخ" على الرغم من وجود حياة بشريّة سابقة لذلك الوقت مع وجود رسول وأنبياء لهم مكانهم الهامة و المقدسة لدى جميع الأديان السماوية المختلفة مثل ابراهيم المشار عليهم جميعاً بالمعنى أفال الصلاة وأذكي السلام، واسماعيل ومن العصور المميزة قبل يوسف...و قبلهم التاريخ جميعهم آدم إليه آنفاً- هو العصر الحجري الذي تميز- بدوره- بتواجده على مراحل مختلفة هي العصر الحجري القديم (حيث كان الإنسان يعيش منفرداً أو في جماعات محدودة العدد ولم يكن في ذلك الوقت مجتمعاً أو منطقة يقيم فيها الإنسان بل كان يقيم في مناطق متفرقة ويعيش على صيد الحيوانات والتقطاط الثمار والمزروعات البرية). ثم العصر الحجري المتوسط (تطور نشاط الإنسان إلى صناعة أسلحة حجرية حيث بدأية لصيد الحيوان من البر والبحر، وكذلك ممارسة الرعي، مع احتراف الزراعة في أبسط صورها). وتلي ذلك العصر الحجري الحديث (حيث بدأ الإنسان في الاستقرار في قرى صغيرة قليلة من السكان ومن يجتمع فيها ثم بدأ الإنسان في احتراف الزراعة بشكل أكثر تقدماً نوعاً ما، وذلك إلى جانب استئناس بعض الحيوانات مثل الماعز والبقر والأغنام، كما ظهرت بعض الصناعات الفخارية البسيطة وتلي ذلك العصر الحجري النحاسي (ولقد استمرت من أواخر الألف السادس قبل الميلاد حتى ألف الخامسة قبل الميلاد، ولقد تميزت تلك الفترة بتقدم واضح في الحياة الدينية والاجتماعية حيث أصبح الإنسان أكثر استقراراً في مكان إقامته وفي نشاطه الذي يمارسه وكما دلت الأبحاث التاريخية والحفريّة فإن تلك الفترة شهدت تقدماً ممِيزاً في صناعة الأواني الفخارية المصقوله وفي استخدام الحجارة في تبليط الشوارع وإقامة المباني والمعابد).

2- حضارات العراق - الفكر الاقتصادي البابلي (1595-1894 ق.م)

من الحضارات التي ظهرت في أزمنة بعيدة قبل الميلاد تلك التي ظهرت في أواخر الألف الرابعة قبل الميلاد حتى الألف الثالثة قبل الميلاد... وتميز تلك الحضارة بالتطور في البناء والنحت والكتابة والعمارة.. ومما تجدر الإشارة إليه ونحن بصدق التحدث عن الفكر الاقتصادي، أنه في خلال تلك الفترة المبكرة من الزمان ثبت أن أهم الموضوعات التي وجدت مكتوبة كانت تدور حول وثائق اقتصادية تتضمن إحصائيات عن المعابد وممتلكاتها من حقول وماشية ودخول تلك المعابد من المحاصيل واللبان والماشية وغيرها من البنود الأخرى، كما كانت تتضمن أيضاً المخصصات اليومية لكل فرد على حدة. ولقد ثبت قوة اتساع العلاقات الخارجية لأهل العراق حيث وجدت هذه الحضارة مع العديد من البلدان الأخرى من مناطق الشرق الأدنى القديم مثل مصر والسودان والجزيرة العربية.

انتبه مؤرخو الحضارات القديمة إلى مفارقة ملفتة للنظر، إذ لوحظ أن ما نعرفه عن الحياة الفكرية للحضارات الشرقية إجمالاً لا يتناسب مع ضخامة إنجازاتها المادية، وربما أمكن تعليل هذه الظاهرة بأسباب متعددة منها:

- أ- بعد الزمني السحيق الذي يفصلنا عنها والذي يمتد حتى بدايات الألف الثالثة قبل الميلاد. إن انقراض اللغات التي كتبت بها المخلفات الفكرية لتلك الحضارات كالمسمارية والهيروغليفية قد أعيا الآثاريين في حل رموزها وأقام حاجزاً يحول دون التعرف إلى نتاجاتها الفكرية.
- ب- التجنيد الإجباري لأعمال الري وأعمال الحرب. إذ لوحظ أن تلك الحضارات كانت حضارات فاعلة ونابضة بالفعالية المدنية والعسكرية بنفس الوقت مما أتى على فوائض الوقت الذي كان يمكن أن يكرس للأعمال الفكرية كما هو الحال عند أمم متبرفة كاليونان كما سنلاحظ لاحقاً.
- ت- فإذا أضفنا إلى ذلك أن حضارات الغرب القديمة لم تؤمن على ترکة الحضارات الشرقية، كما فعلت الحضارة العربية الإسلامية بنتاجات اليونان والرومان، فهي الوقت الذي استعاد فيه الغرب ذخائر إرثه الفكري من الحضارة الإسلامية بكل أمانة لم يحفظ لنا الغربيون شيئاً من ميراث الحضارات الشرقية القديمة ويكتفي أن نعلم أن (تاريخ بابل) الذي كتبه الكاهن (برعشو) في ثلاثة اجزاء لم يصلنا منه سوى صحائف معدودة في حين استرد الأوروبيون كامل تراثهم الفكري من مكتبات الأندلس وصقلية والاسكندرية وبغداد المأمون.
- 1-2- نمط الانتاج الآسيوي

تشترك الحضارات الشرقية في مجموعة من الخصائص البيئية التي حكمت الأنشطة الاقتصادية القاعدية، وجعلت للمؤسسة السياسية دوراً مميزاً فيها عرف بنمط الإنتاج الآسيوي، إذ يلاحظ أن طبيعة المناخ الجاف جعل الزراعة، وهي النشاط الأساسي المعيل للسكان، يعتمد على منظومات الري وتقنياته من

أنهار وسدود وجداول وخزانات. إن هذه التقنيات لم يكن بالإمكان إنجازها ولا إدارتها إلا من قبل الدولة وهذا ما جعل الفعالية الأساسية تعتمد اعتماداً جذرياً على الشروط التي تؤمنها الدولة للزراعة. وإلى هذه الحقيقة أشار (حمورابي وسنحاريب) في الخطاب الذي دشنوا بهما مشاريعهم الأروائية.

ومن هنا برزت الوظيفة الاقتصادية للدولة، ومن هنا برزت أيضاً مبررات مركبة الدولة، فالمصلحة تقتضي تعبئة الجهد في السلم لمواجهة الفيضانات ولأعمال الري واستحضاراته وتكاملاته كما تقتضي تعبئة الجهد في الحرب لحماية أمن الدولة تجاه الأخطار الخارجية.

إن القول بأن النشاط الاقتصادي الأساسي هو الزراعة لا ينفي وجود أنشطة أخرى فقد شهدت المراكز الحضرية نشوء وتطور الحرف كما شهدت ازدهار التجارة وتطور النقود فقد عرف النقد المعدني بشكله السبائك والمسكوكات، كما عرفت (بابل) المؤسسة المصرفية بوظائفها التقليدية، وهكذا استكملت حركة التمدن وتقسيم العمل كامل أدوارها، وفي حضارات الشرق القديم جملة عرفت الملكية العامة ممثلة بأملاك الإمبراطور أو الفراعنة، وكذلك أملاك المؤسسة الدينية أو المعبد، هذا زيادة على الملكية الخاصة للأحرار. أما التركيب الاجتماعي فقد تكون بشكل أساسي من طبقي الأحرار الذين يملكون ويدبرون النشاط الاقتصادي وطبقة العبيد التي شارك في النشاط الاقتصادي في البيوت الحرفية (الورش) في المدن وفي المزارع التي ينبع منها العبيد بالنشاط الزراعي سيما مزارع المعبد هذا زيادة على رق الخدمة المنزلية.

2-2 التراث الفكري

عرفت حضارات الشرق القديمة بعض القوانين مثل قانون (اورنمو) الذي يعود إلى ساللة (أور الثالثة) وقانون (لبت عشتار)، الذي ينتمي إلى ساللة (ايسن) إلا أن أبرز هذه القوانين وأوسعها هو شريعة (حمورابي) عظيم ملوك الإمبراطورية البابلية القديمة. الذي ضمت مسألتها الشهيرة (250) مادة تطرقت إلى جوانب دستورية حول مبدأ الحق الإلهي وتفويض السلطة وكذلك ورد فيها تعريف دقيق للالتزامات والحقوق ضبط لعقود البيع والرهن ولوائح بالأسعار والإيجارات بما فيها أسعار الفائدة. كما ضمت لوائح بالجرائم الاقتصادية والعقوبات المناسبة. وانصرفت في جانب منها إلى تنظيم رق الدين (وتوقعته) كما أكدت مبدأ عدم المضارة أو التعسف في استخدام الحقوق الخاصة. وفيها أحكام واضحة تنتصف للضعفاء من الأقوياء وتحمّل تجاوزات المرابين وتؤكد وجوب الرفق بالرقيق.

إن النقوش الحجرية والنحاسية وللوائح القضائية والعقودية والمستندات المحاسبية والمراسلات الملكية وتقارير النجوم والحسابات الفلكية قد ضمتها مكاتب مصنفة كما أثبتت المسوحات الأثرية لكن ما

وصلنا منها لا يكفي لتكوين صورة كاملة عن الحياة الفكرية في تلك الحضارات تتناسب مع منجزاتها المادية البدائية رغم تواли الزمن.

3- الحضارات الشرقية مجهلة المكان تحديداً

ومن الحضارات القديمة يمكن أن نذكر أيضاً الحضارة الفينيقية التي قامت على يد القوم التي حملت الحضارة اسمهم وهم الفينيقيون، والذين اختلفت الدراسات التاريخية في تحديد موطنهم الأصلي ف منهم من ذكر أن موطنهم الأصلي هو دولة البحرين ومنهم من قرر أنهم من الشام.. أو من الجبše.. وهكذا وعلى أية حال فقد استقروا على ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث انتشرت حضارتهم العريقة عبر المنطقة المذكورة في غضون ألف الأول قبل الميلاد وقاموا بتأسيس مدنًا عريقة ما زالت لها آثارها الباقيّة حتى الآن مثل مدينة "قرطاج" بالقرب من تونس الحالية ومدناً أخرى في (ليبيا) وفي مناطق متفرقة، إلى جانب تأسيس العديد من المستعمرات (كورسيكا) و(صقلية ومالطة) وفي (مرسيليا) وغيرها.

وتذكر الدراسات التاريخية أن الفينيقيين اكتشفوا طريق الرجاء الصالح قبل أن يكتشفه فاسكو دیغاما بنحو ألفي عام. كما اشتهروا بصناعة البرونز والجاج والعاج والعظم والزجاج والأقمشة، وبرعوا في صناعة السفن وأبدعوا في فن الملاحة فكان لهم باعاً طويلاً في النشاط البحري والتجاري وفي الكشوفات الجغرافية ذات الأهمية الكبرى والشهرة التاريخية العريقة.

وكانت لهم شهرة خاصة في استخراج مادة حمراء من القواع البحرية واستخدامها في صياغة الأنسجة، حتى أصبح ذلك اللون الأحمر لون الطبقة الأرستقراطية المميز والمفضل كما انهم أبدعوا في صناعة الآلات الموسيقية وأدوات الزينة وأدوات طعام الفاخرة. ولقد توسع الفينيقيون في إنشاء المستعمرات في مشارق الأرض ومجارها وبخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط بين القرنين العاشر والثامن قبل الميلاد حتى أن فينيقيا اشتهرت وقتها بأئمها سيدة التجارة في البحر المتوسط، وبذلك قد تكون قد سبقت بريطانيا التي امتلكت أكبر وأشهر أسطول تجاري فيما بعد في الحصول على ذات اللقب.

مما يقال أن التجار الفينيقيون هم الذين علموا الأمم القديمة مثل الإمبراطورية اليونانية الحروف الهجائية المصرية يمكن أن يشير إلى الارتباط الهام بين التجارة كنشاط وبين الثقافة كفائدة يمكن اكتسابها بالاحتكاك عن طريق ممارسة النشاط التجاري. كما يقال أنهم هم الذين أدخلوا البردي من مصر وكان البردي عبارة عن نبات يستخدم في الكتابة عليه وفي تسجيل الحروف الهجائية والسجلات الحسابية المختلفة.

ويتضح من الكتابات التاريخية أن النشاط الرئيسي للمستعمرات والمدن الفينيقية كان يتمثل في التجارة والنشاط الملاحي، وكانت طبقة التجار الأثرياء هي الطبقة الحاكمة والمدرية على فنون الحكم

والسياسة الخارجية والسياسة المالية، أما أصحاب المهن والصناعات فكانوا يمثلون الطبقة المتوسطة التالية للطبقة العالية من التجار، وتأتي بعد ذلك الطبقة الثالثة والدنيا في ظل الدولة الفينيقية والتي كانت تتألف من الخدم والعبيد.

وكان الفينيقيون يعملون على تعظيم ثرواتهم من المعادن النفيسة خاصة من الذهب والفضة مثلهم في ذلك مثل التجاريون الذين ظهروا في عصور لاحقة بعد الميلاد كما سيتضح فيما بعد.

ومن الاستعراض الموجز السابق يمكن أن يتضح لنا أن الاقتصاد بنشاطه وبأفكاره تواجد في عصور أخرى غير العصور الرومانية واليونانية التي ركزت عليها أصوات الكتابات التاريخية في الفكر الاقتصادي. وعلى أية حال فإننا سنقوم في الفصل التالي بمحاولة لاستعراض أهم ما وجد من مضامين اقتصادية في حضارة أخرى هامة هي الحضارة الفرعونية القديمة وذلك قبل أن نقدم الفكر الاقتصادي في العصور اليونانية والرومانية اللتان ركز عليهما الفكر الاقتصادي المعاصر.

4- الحضارة الفرعونية القديمة

ترجع تلك الحضارة إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد حيث كان "فرعون" يمثل الملك الذي يحكم البلاد والذي كان يجمع كل السلطات المختلفة في يد شاملة السلطات الدينية والسلطات الدنيوية. وبمعنى أكثر تفصيلاً، فقد كانت مصر مقسمة إلى إقطاعيات منفصلة يكم كل منها أمير، وكان فرعون يحكم كل الإقطاعيات وكان يعتبر وقتها أبنا للإله أو أنه الإله ذاته مما أكسبه نفوذاً روحاً وما ديا لا حدود له عبي شعبه. وكان النظام السائد في البلاد هو تدخل الدولة الكامل في شؤون الأفراد وفي أنشطتهم المختلفة. ومن أهم الأسس والأفكار الاقتصادية التي صاحبت الحضارة الفرعونية يمكن أن نعرض الآتي:

1- مبدأ الاحتكار المطلق للحاكم: فقد كان فرعون مصر هو المالك الوحيد للأراضي الزراعية ولما تنتجه من حصتها الأساسية من المحصول. وكذلك فقد كان فرعون يحتكر كل المحاجر ومناجم الذهب والنحاس في الصحراء الشرقية وفي سيناء، وكذا شق الترع والمصارف وتنظيم الري وحصص الماء.

2- التجارة الداخلية: كانت محددة النطاق وتمارس بشكل دوري كل أسبوع مثلاً في أسواق القرية وأسواق المدينة حيث يتم التبادل بين الأفراد للمنتجات الغذائية والحيوانات الحية وبعض المنتجات الخفيفة. إلا أن ما يمكن أن يميز تلك الأسواق اعتماد رواجها أو كсадها على مستوى مياه الفيضان، وكانت تتم عادة بشكل بدائي وفي صورة مقايضة.

3- التجارة الخارجية: كان نشاط التجارة الخارجية يعتمد في قوته أو ضعفه على قوة مصر الحربية والسياسية، كما كانت تضعف وتنكح مع ضعف السلطة الحاكمة أو انهيارها.

وبوجه عام فقد تنوّعت التجارة الخارجية ما بين الكماليات النسبية من فضة وبخور وزيت وأخشاب لبناء المعابد والقصور والسفن وعاج وروائح وغيرها ذلك مما يلزم الطبقات الغنية ورجال الدين بصفة أساسية. كما كانت مصر تستورد الآلات الموسيقية والأواني والخيول والأسمالك والماشية وبعض المنتجات الأخرى من سوريا والبلاد المجاورة على وجه الخصوص بينما اشتهرت مصر بتصدير الحلى والمنسوجات الكتانية والأواني والتماثيل وتشير كتب إلى أن مصر كانت تمتلك في ذلك الوقت أسطولاً تجارياً كبيراً يضم على الأقل أربعين سفينة.

4- نظم الضرائب: فرضت الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر على أن تجيء حصيلتها لصالح فرعون الحاكم، وفي عهد أممنحات الأول تم تعيين موظف أطلق عليه "رئيس المراقبين لأراضي الخزانة الملكية" وذلك بهدف تحقيق المعرفة التامة بالوضع الاقتصادي للبلاد وعدم السماح بما يطلق عليه باللغة الحديثة التهريب الضريبي ومن القوانين الفرعونية التي سنت في المجال الضريبي نجد أن تشريع "حور محب" قد تضمن الآتي:

أ- أن كل من يتعرض للسفن التي تحمل الضرائب للدولة يعاقب بجدع الأنف، فضلاً عن النفي إلى أماكن أخرى خارج البلاد وبالتحديد إلى "شارو" ناحية القنطرة شرق.

ب- إن كل موظف يجد مواطناً لا يستطيع الحصول على سفينة لتوريد الضرائب عليه أن يعمل على إيجاد سفينة له.

ت- إن كل من يسرق سفناً تحمل ضرائباً للحريم أو للمعابد يجدع أنفه وينفى إلى "شارو".

ث- معاقبة الابتزاز والرشوة في تحصيل ضريبة الدخل العام وإنزال العقاب بمفتشي الضرائب إذا ما اتفقوا مع محصلي الضرائب بغية الكسب والتلاعب.

هذا، وقد كانت هناك أنواع من الضرائب التي تفرض على المناطق الخاضعة للسيادة المصرية كثال الضرائب المحصلة من الأراضي النوبية، ومن أنواع الضرائب المجبأة.

الضرائب على الأراضي الزراعية والضرائب على الدخول، وكان هناك فرداً يقوم بدور المحاسب باللغة الدارجة، حيث كان يسجل ما يتم من أعمال وما يسلم من البضائع وأثمانها ومكاسبها أو خسارتها، كما يحيى المواشي الذاهبة إلى المذابح وهي تکال للبيع، ويكتب العقود والوصايا، ويقدر ما يجب على السيد أن يؤديه من ضريبة الدخل، كما كانت تفرض ضرائب جمركية لحماية التجارة المحلية.

ولقد كانت الضرائب تجيء عادةً في صورة عينية ومن ثم فقد كانت خزائن الملك تغص بمحصيلة ضرائب من آلاف السلع ومنتجات الحقول وبضائع الحوانين وليس من النقود كما هو معهود الآن. ومن

الأمثلة على قيمة ما يحصل من ضرائب أن كل فدان من الأرض التي يمتلكها فرعون يمكن لفرد أن يستأجرها لزراعتها على أن يؤدي عنها ضريبة عينية تتراوح مابين عشر المحصول وخمسه.

5- النقود، مرت النقود في العصر الفرعوني بمراحل مختلفة يمكن إيجازها في الآتي:

أولاً: في بداية الأمر لم تكن هناك نقودا، بل كانت السلع هي البديل المستخدم في البيع والشراء ومنح الموظفين لدخولهم فكانوا يحصلون على هذه الدخول مثلاً في صورة خبز أو خميرة أو حبوب.

ثانياً: بعد ظهور المعادن النفيسة وانتشار استخدامها أصبحت قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساسها خاصة على أساس سبائك الذهب التي تقدر قيمتها- بدورها- بوزنها.

ثالثاً: النقود في شكل دراهم مسکوكة - وقد حدث ذلك على وجه التحديد في عهد يوسف عليه السلام بدليل قوله تعالى: (شروعه بثمن بخص دراهمها معدودة وكانوا فيها من الزاهدين وقال الذي اشتراه من مصر لأمراته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا) (يوسف: 2 و من آية 12).

وفي تلك الآيتين الكريمتين ترى بعض التفاسير أن الذي دفع تلك الدرارم المسکوكة هم السيارة تفسير (مثلما ذكر في القرآن العظيم لابن كثير وفي تفسير الجلالين)، بينما ذكرت تفاسير أخرى أن الذي دفع تلك الدرارم هو عزيز مصر (مثلما ذكر الأستاذ سيد قطب في تفسيره في ظلال القرآن). غير أننا نميل إلى التفسير الثاني على أساس أن واؤ العطف في قوله تعالى: (وقال الذي اشتراه...) تعود على من اشتروا يوسف بثمن بخص الذين أشير إليهم في الآية السابقة (وشروعه بثمن بخص دراهم معدودة...) ومن هنا يمكن أن نستدل على أن الدرارم كانت الشكل المتطور من النقود الذي كان يستخدم في عهد الفراعنة أيام وجود يوسف عليه السلام (في عهد الأسر).

6- نظام الائتمان : الائتمان في مصر الفرعونية نشأ وارتقى إلى درجة مرتفعة وكان الكثير من التحويلات والصكوك المكتوبة تحل محل المقايضة أو الدفع الفوري في الكثير من المعاملات ولقد زادت أهمية المعاملات الائتمانية في ذلك الوقت حتى أنه كان هناك كتبة يقومون خصيصاً بمهمة كتابة الصكوك الائتمانية المتعلقة بالمعاملين.

7- الزراعة: كانت الزراعة تحتل مكاناً رئيسيًا بين الأنشطة الاقتصادية السائدة في مصر في العهد الفرعوني غير أن المزارعين كانوا يبذلون جهداً أقل في الوراعة لوجود النيل الذي يوفر عليهم مؤونة تحطيم أحاديد الأرض بالمحاريث أو عزقها أو القيام بأعمال أخرى يضطر المزارعون في الأراضي البعيدة عن النيل إلى القيام بها. غير أن يلاحظ أن المزارع كان يعمل في الأرض كرقيق عليه أن يقدم جزءاً كبيراً من إنتاجها إلى

صاحب الأرض من الطبقة الحاكمة أو من الجيش أو من رجال الدين، إى جانب دفع ضرائب عينية كانت تتفاوت من عصر إلى آخر.

ولى جانب فلاحه الأرض كان المزارعون القدماء في مصر يقومون بأنشطة أخرى مثل تربية الحيوانات وتشييد الأهرامات والأبنية والقصور.

8- الصناعة، تقدمت الصناعة المصرية القديمة في بعض المجالات تقدما هائلا يفوق في بعض الأحيان مستوى الحالي ليس في مصر وحدها بل على المستوى العالمي أيضا. ومن أهم الصناعات التي تفوقت فيها مصر آنذاك صناعة التحنيط وصناعة المنسوجان وصناعة التعدين. ولقد عثر المنقبون على نماذج من منسوجات كتانية يقدر عمرها بأربعة آلاف عاما.

9- كما كان فن الهندسة يرقى عند المصريين عن كل ما عرف في اليونان وفي الرومان بل وعن كل ما شهدته مظاهر الرقي العصري في الفن الهندسي المعاصر. ومن الأمثلة على الإنجازات الهندسية والمعمارية العملاقة الأهرامات التي يعجز عباقرة العصر الحديث عن مضاهاتها، وكذلك من الأعمال العظيمة وقتها ما قام به "سنوسريت" حيث شيد سيرا طوله سبعة وعشرون ميلا حول بحيرة مورييس ليجمع فيها ماء منخفض الفيوم بحيث تمكّن بعمله هذا من اصلاح 25000 فدانًا كانت من قبل منافع فأصبحت صالحة للزراعة كما أنه جعل من تلك البحيرة خزانًا واسعاً لماء الري.

هذا ويلاحظ أن العاملين في كل صناعة كانوا يؤلفون طبقة خاصة، ولقد كان معظم هؤلاء الصناع الأحرار وقلة منهم كانوا من العبيد.

10- وسائل النقل والمواصلات، اختلفت وسائل الانتقال باختلاف الطبقة المستخدمة لها وباختلاف الشيء المنقول، وبوجه عام كان يدر استخدام الآلات في أغراض النقل وبدلاً من هذا كان يستعان بالجهود العضلية لتوفّره بكثرة ولرخص ثمنه أيضًا. فعلى سبيل المثال كانت الحجارة الضخمة تنقل بجرها على عروق من الخشب بالشحم وكان من يجرها هم العبيد. وكان الحمالون ينقلون البضائع ثم استخدم الحمير والخيول في نقلهما (مثلما يحدث الآن في مصر الحديثة) وكانت هناك سفنًا تستخدّم كوسائل للنقل والمواصلات البحريّة.

أما عن الانتقال البري فالفقير يتنقلون سيرا على الأقدام أو على الحمير بينما الأغنياء يركبون الهوادج التي يحملها العبيد ثم تطور الأمر إلى ركوب عربات يقع ثقلها كلها أمام محور العجل.

وكان في مصر الفرعونية بريدا منتظمًا إلا أن وسائل الاتصال -مع هذا- لم تكن مسيرة فقد كانت الطرق قليلة وغير ممهدة فيما عدا الطريق الحجري الممتد من نهر الفرات مارا بغزة. وكان التواء النيل -الذي

كان يمثل أهم وسائل الاتصال – وقتئذ يضاعف بعد المسافة بين المدن المختلفة وبالتالي يزيد من صعوبة عملية الاتصال فيما بينها.

11- التخطيط: من أبرز الأمثلة وأشهرها على الإطلاق على معالجة المشكلات والأزمات الصعبة الخطة المحكمة التي عرضها يوسف عليه السلام لحل مشكلة الجدب التي كانت تندر الاقتصاد المصري لفترة طويلة ستمتد إلى سبع سنوات وذلك كما ورد في الآيات الكريمة من سورة يوسف حيث قال تعالى: (يُوْسُفَ أَهْبَأَهَا الصَّدِيقَ أَفْتَنَا فِي سَبْعَ بَقْرَاتٍ سَمَانٍ يَأْكُلُهُنْ سَبْعَ عَجَافٍ وَسَبْعَ سَنَبَلَاتٍ خَضْرًا وَأُخْرَى يَابِسَاتٍ لَعَلِيٍّ أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لِعِلْمِهِمْ يَعْلَمُونَ، قَالَ تَزَرَّعُونَ سَبْعَ سَنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سَنَبَلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مَا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شَدَادًا يَأْكُلُنَّ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مَا تَحْصَنُونَ، ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ عَامٌ يَغْاثُ النَّاسَ وَفِيهِ يَعْصُرُونَ. (يوسف: 93-64).

فتلك الخطة الناجحة قدمها يوسف عليه السلام للتغلب على جدب ونقص في الأرض حيث كان موجز تلك الخطة هو ترك الحصاد وادخاره في سنبله (حتى لا يفسد إذا اقتطاف) والاستهلاك بقدر الحاجة منه فقط وذلك في وقت الخصوبة، أما في سنين الجدب والقطن فيحسب من المدخر من الثمر على السنابل قليلاً قليلاً وفقاً للحاجة حتى يكفي ذلك المدخر من الثمر في فترات القحط.

غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى تلك الخطة المحكمة هي نوع من الوحي الإلهي ليوسف عليه السلام ومنية على رؤية أراد الله العليم الحكيم -لحكمـة لا يعلمهـا إلاـ هوـ أنـ يراهاـ وقتـهاـ فـرعـونـ مـصـرـ أوـ مـلـكـهاـ حتـىـ تـكـتمـلـ القـصـةـ الـمعـنـيةـ عـلـىـ نـحـوـ الـذـيـ أـوـضـحـهـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ. وـبـنـاءـ عـلـيـهـ، فـإـنـ مـاـ نـوـدـ أـنـ نـوـضـحـهـ مـنـ ذـبـكـ الـجـانـبـ مـنـ قـصـةـ يـوـسـفـ عـلـيـهـ السـلـامـ هـوـ أـنـ كـانـ هـنـاكـ نـوـعـ مـنـ التـخـطـيـطـ الـمـطـبـقـ بـشـكـ عـلـيـ دـقـيقـ وـمـتـكـمـلـ وـحـتـىـ إـنـ اـعـتـرـ ذـلـكـ وـحـيـاـ إـلـهـيـاـ فـمـاـ مـنـ شـكـ أـنـ كـلـ مـاـ يـفـعـلـهـ إـلـيـهـ إـنـمـاـ هـوـ بـالـفـعـلـ وـحـيـاـ مـنـ اللهـ أـوـ يـعـلـمـ مـنـهـ إـذـاـ دـاعـ أـدـعـيـاـ دـاعـ أـنـ إـلـيـهـ هـوـ وـاـضـعـ الـعـلـمـ الـحـدـيـثـ وـصـانـعـهـ فـيـجـبـ أـنـ نـتـذـكـرـ أـنـ اللهـ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـيـ هـوـ صـانـعـ هـذـاـ إـلـيـهـ وـوـاهـبـهـ تـلـكـ الـمـقـدـرـةـ عـلـىـ الـتـعـلـمـ.

ونخلص مما تقدم أن هناك أبعاداً اقتصادية لا تخفي في العصور الفرعونية القديمة، وأن مصر في عهودها التاريخية القديمة قد انطوت على الكثير من الأفكار الاقتصادية غير أنها- مثلها في ذلك مثل الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة - بل وحتى وقت قريب كما سنرى فيما بعد - لم تكن مقصودة أن تكون أفكار اقتصادية أو أنشطة "اقتصادية" بشكل يكون مدرسة فكرية اقتصادية مستقلة، ومع هذا فإنه يلاحظ أن هناك العديد من الفكر الاقتصادي في تلك العصور الفرعونية القديمة ما يمكن الاستفادة منه في العصر الحديث فقط في مجال العلم الأكاديمي فقط بل من الناحية التطبيقية أيضاً مثلاً نجد في القوانين المتعلقة

بالضرائب التي أوضحتناها في جزء سابق من الفصل الحالي. ولعل المزيد من الترافق لأوراق البردي ومزيد من التنقيب للآثار الفرعونية وغيرها من الآثار القديمة تأتي لنا بالمزيد من الأفكار والحقائق التي تضيف إلى الاقتصاد الحديث علماً ونشاطاً وفكراً وسلوكاً العديد والعديد.

الفكر الاقتصادي في
المجتمعات الغربية القديمة
والعصر الوسيط في أوروبا

١. الفكر الاقتصادي عند الإغريق

جاء الاهتمام بالأمور الاقتصادية البحثة متأخراً في تطور الأفكار، حيث يظهر التطور المبكر لفلاهيم مثل القيمة، السعر، رأس المال، العمل، قانون العرض والطلب، وأسهم التوزيع في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

لماذا استغرق الاقتصاد وقتاً طويلاً حتى يتطور كمنهج رسمي للبحث والتعلم؟ أليس على جميع المجتمعات أن تنتج وتبادل وتوزع غلة الإنتاج ثم تستهلك ثمار إنتاجها؟ في ضوء تطورهم المشهود، يمكن للمرء أن يتوقع بشكل معقول أن يفك اليونانيون في بعض هذه العلاقات الأساسية. وبالمثل، فإن حقيقة أن الدولة لعبت مثل هذا الدور الهام في الحياة اليونانية كان يجب أن تقدم بعض التفسير لكيفية تمكناً من الحفاظ على نفسها من خلال فرض الضرائب وإدارة إيراداتها.

للإنصاف، نظر الإغريق في قضايا اقتصادية مثل ملكية الأرض والأرباح وأخذ الفائدة. المشكلة، مع ذلك، فإن هؤلاء الأشخاص لم يأخذوا حقهم من البحث بطريقة شاملة وتم تجاهلهم بسرعة. على سبيل المثال، رفض أرسطو فعلياً فكرة الأرباح، بحجة أن المال على عكس الإنتاج قابل وأن المال لا يولد المال، كان تبادل سلعة بأخرى بسبب الضرورة أمراً طبيعياً، ولكن تبادل السلع مقابل المال من أجل الربح كان غير طبيعياً، كما رفض قبض الفائدة على أساس الأخلاق. المشكلة في موقف أرسطو بطبعية الحال هو أنه كان ينظر إلى الأموال من مستهلك بحث وليس من منظور المقاول أو المستثمر حيث قد تكون المكاسب مفيدة للطرفين؛ حيث يولد المال المال، ويمكن تبرير دفع الفائدة للمقرض من حيث الإنصاف.

ولكن هل كان هناك شيء وجب على اليونانيين أن يقولوه بشأن عنصر العمل؟ في الواقع لم يتطلب تكوين الاقتصاد اليوناني القديم دراسة مكثفة للعمل. وبالنسبة للأجور كما نعتبرها اليوم كانت غير موجودة.

خلال هذه الأوقات المبكرة، كانت العلاقة بين المالك والعامل هي علاقة السيد والخدم. في الواقع كان الاقتصاد يعتمد على عمل العبيد، حيث يمثل العبد شيئاً وليس شخصاً، ولم يكن بوسعه أن يطالب قانونياً بما يكسبه؛ وبالتالي لا يوجد سبب لتوقع أن يقوم اليونانيون بتطوير نظرية العمل، ويمكن تقديم نفس الحجة لتوضيح لماذا لم يطور اليونانيون نظرية الريع، حيث لم تكن الأرض مملوكة لأفراد بل كانت مملوكة بشكل مشترك، وفقاً لأفكار أفلاطون، ولفهم هذا الافتقار إلى الاهتمام بهذه القضايا وغيرها من القضايا الاقتصادية يجب علينا فحص التفكير اليوناني المبكر في المواضيع الاجتماعية.

تصور اليونانيون الفرد على أنه تابع للدولة التي يمكن من خلالها تطوير طبيعته. في المقابل كان لا بد من تكريس جميع جهوده لصيانة وخدمة الدولة، ولم يُنظر إلى المواطن على أنه منتج، ولكن فقط كمالك

للثروة المادية، لم يتم تقدير هذه الثروة من أجل مصلحتها أو من أجل المتعة التي تتيحها، بل من أجل الأهداف الأخلاقية السامية والمصالح العامة العليا التي يمكن أن توجه إليها، لذا فإن الدولة تمتلك وتمارس السلطة على كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، بما في ذلك الاقتصادية، من أجل جعل العمل الفردي منسجًا مع خير الجميع.

1- زينوفون *Xenophon*

يعود الفضل في ظهور مصطلح "الاقتصاد"، إلى زينوفون (حوالي 354-426 قبل الميلاد)، وهو تلميذ سقراط، بعد أن خدم كجندي في خدمة سبارتا تقاعد زينوفون لاستغلال عقار زراعي ضمن عمل متنوع للغاية، يتم استخلاص أربعة كتب من تجاربه، بما في ذلك الاقتصاد والدخل. وبموجب معاهدات إدارة الممتلكات هذه، فإن مصطلح "الاقتصاد"، وهو مصطلح مشتق من (*oikos* المنزل) و(*nomos* الإدارة)، وتم اختزاله في قواعد الإدارة المحلية الجيدة، وقد كان Xenophon مهتماً فقط بإدارة المناطق الريفية، ويكتفي بدقة بإبراز أهمية الزراعة في إنتاج الثروة.

وعلى النقيض من مثالية أفلاطون، فإن نظام زينوفون *Xenophon*، الذي تم تحديده في "أوكونوميكوس" *Oeconomicus*، أكثر اعتدالاً إلى حد ما، ومع ذلك فهو يعترف أيضاً بمؤسسة العبودية ويوصي بتوظيف العبيد من قبل الدولة للعمل في المناجم كوسيلة لزيادة إيراداتها، بالإضافة إلى ذلك يوصي بزيادة عدد العبيد باستمرار من خلال عمليات شراء جديدة من مكاسب مؤسسات الدولة.

2- أفلاطون *Plato*

تعتبر أفكار أفلاطون الاقتصادية (أرسطوقيس، المعروف باسم أفلاطون 348-428 قبل الميلاد) أكثر فلسفية من حيث النطاق.

إنها مسألة تسؤال، كما هو الحال في الجمهورية، حول ترتيب ما يمكن أن يكون مدينة مثالية (منظمة ومتناهية) في ذهن أفلاطون، وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، يتطلب ذلك سيطرة "جماعية" صارمة على الممارسات وال العلاقات الاقتصادية، إلى درجة أن البعض أرادوا رؤيتها على أنها نداء لشكل من أشكال "الشيوعية". ينطبق هذا النظام على مجتمع من 5040 مواطناً، حيث لا يتم إلغاء الفئات الاجتماعية، ولكن على أساس الاختيار وليس على الميراث. يجب أن يكون تقسيم العمل بين هذه الفئات صارماً للغاية: في الأعلى توفر "طبيعتي" الذهب والفضة على التوالي الحكام الذين يحكمون المدينة (التي يجب أن تكون موهبتها الرئيسية هي الحكم) والمحاربون الذين يدافعون عنها (الذين يجب أن تكون موهبتهم الرئيسية هي الشجاعة). وفي مقابل هذه المسؤوليات البارزة، يجب إخضاع الأوصياء والمحاربين لنظام صارم للغاية؛ نظراً

لأن هاتين الفئتين مسؤولتان عن ضمان حماية الأخلاق، حتى لا تتعرض صفاتهما الأخلاقية للخطر يتم استبعادهما من أي نشاط اقتصادي. في هذا النظام يتم إلغاء الأسرة والممتلكات الخاصة، ومصادر العواطف هم فقط أولئك الحرفيين والتجار الذين هم في الجزء السفلي من التسلسل الهرمي ويجب عليهم ضمان الأداء المادي للمدينة، يحتفظون بالتمتع بالملكية الخاصة، وعندما يتساءل في قوانين حول المدن المحتملة التي قد تكون قادرة على الاقتراب من هذا المثل الأعلى، يؤكد أفلاطون هناك أن الازدهار والثروة يجب ألا يكونا غاية في حد ذاتها وأن المهام الوحيدة لهذه المدن يجب أن تكون العدالة والانسجام الاجتماعي، على أساس احترام الفضائل الأخلاقية الأساسية (الحكمة، الشجاعة، العدالة، الاعتدال).

ويمكن تلخيص الأفكار الاقتصادية لأفلاطون فيما يلي:

بالنسبة لتقسيم العمل: فيرى أفلاطون أن تقسيم العمل ضروري جداً للتنظيم الاجتماعي داخل المدينة المثلث، وذلك كأساس لزيادة كفاءة الأفراد، وذلك بتكليف كل منهم بالعمل والنشاط الذي يتلاءم ومهاراته وقدراته الطبيعية.

النقود: يرى أفلاطون أنها وسيلة لتسهيل التبادل، ومن ثم فقد اقترح نوع من النقود لها قيمة صورية، (وليس من الذهب والفضة)، وذلك حتى تكون النقود مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية، حتى لا يتم استخدامها للاستفادة من قيمتها الذاتية (مثل الذهب)، إنما كوسيلة للتبدل فقط.

3- Aristotle

تم اعتبار أرسطو (384-322 قبل الميلاد)، وهو تلميذ أفلاطون، في العصور الوسطى على أنه "فيلسوف"، يعالج القضايا الاقتصادية بشكل رئيسي في السياسة والأخلاق. يميز أرسطو بين نوعين من الثروة، "الثروة الحقيقة": والتي تتعلق بالسلع الأساسية للحياة" و "الثروة الزائفة" التي تتعلق بالسلع غير الضرورية. إن فن الاقتصاد الذي يربطه مثل زينوفون مع إدارة الأسرة، يرتبط بالنسبة للسيد مع قدرته على اكتساب واستخدام الثروة "الحقيقية"، والغرض من الوجود ليس الإثراء بل "حياة سعيدة". وينضم أرسطو إلى أفلاطون في إدانته للثراء، وهو يعارض التبادل غير الطبيعي (فن اكتساب الثروة)، أي اكتساب الثروة الالزامية للحياة، إلى تبادل طبيعي، أي اكتساب سلعة، ليس للوظيفة التي تؤديها ولكن للاستحواذ نفسه. تجد هذه الإدانة صدى لها في تحليل للعملة. حيث يعتبر أرسطو هو أول من حدد الوظائف النقدية الثلاث: معيار للقيمة، ووسيلة للتبدل، ومخزن للقيمة (أداة الادخار). المال من وجهة نظره هو قبل كل شيء "وسيلة" للتبدل، بما أن هذه هي طبيعته، فإن جعل المال نهاية النشاط الاقتصادي، وثروة في حد ذاته، يعني جعله يلعب دوراً غير طبيعي، وبالتالي يتعارض مع النظام الطبيعي. وبالتالي فمن دواعي الانحراف أن يصبح المال

"مبدأ ونهاية التجارة"، ومنه فإن النشاط الاقتصادي محكم عليه بالفشل بمجرد أن ينحرف عن تلبية احتياجات الأسرة بشكل عادل؛ الإثراء (النقدى) محظور وممارسة الربا (غالبًا ما يتم الخلط بينها وبين قبض الفائدة) تدان أيضًا؛ جنى الفائدة هو جنى ربح من المال نفسه، ومرة أخرى هو جعل المال غاية وليس وسيلة للمعاملات، في حين أنه لم يؤسس لهذا الغرض من الاستخدام.

أرسطو على الرغم من معارضته لقمع الحرية الشخصية والمبادرة، والتبعية المفرطة للفرد للدولة، يقترح نظرية العبودية، و تستند نظريته على عالمية العلاقة بين الأمر والطاعة والانقسام الطبيعي الذي يتم من خلاله تمييز الحكم عن العرق الخاضع، ويعتبر العبد أنه ليس لديه إرادة مستقلة ولكن "أداة متحركة" في يد سيده، ويرى أرسطو أنه في خضوعه مثل هذه السيطرة، سيجد الشخص الأدنى رفاهه الحقيقي. هذه الآراء التي صدمت بشدة قيمنا الحديثة ليست شخصية لأي من هؤلاء الفلاسفة، فهم يقدمون عرضاً نظرياً لحقائق الحياة اليونانية. واستندت تلك الحياة على مجموعة من المواطنين التابعين للحكام والمسؤولين عن الدفاع وإدارة الدولة.

ويمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية لأرسطو فيما يلي:

3-1- نظرته في القيمة : يرى ارسطو ان هناك نوعين من القيمة بالنسبة للسلعة او الخدمة هما:

القيمة الاستعملية : وهي مقدار الاهمية او المنفعة التي يشعر بها الفرد نتيجة لاقتنائه سلعة معينة، فقد يشعر الفرد بان سلعة ما تنفعه كثيرا فيكون على استعداد لان يدفع فيها ثمنا مرتفعا، بينما هناك من يرى بان هذه السلعة لا تفيده كثيرا وعندئذ لا يكون مستعدا للدفع نفس الثمن الذي دفعه الاول.

القيمة التبادلية : وهي مقدار ما يبادل بسلعة معينة مع السلع الأخرى، أي ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة هذه السلعة بغيرها من تلك السلع.

هذا التقسيم للقيمة يعد من اهم انجازات ارسطو الاقتصادية لانه يشغل اغلب نظريات القيمة في الوقت الحاضر، وقد طور هذان المفهومان حتى اصبحا نظريات اقتصادية فالقيمة الاستعملية طورها اصحاب نظرية المنفعة الحدية، وكذلك القيمة التبادلية.

3-2- مفهوم الاحتكار: عرف ارسسطو الاحتكار التعريف الذي ما زلنا نأخذ به حتى اليوم، وهو انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق، لاحظ بدقة كيف يستطيع المحتكر فرض الثمن الذي يراه وكيف يحقق من وراء ذلك ارباحا طائلة وقرر أن الاحتكار غير عادل لأنه يقوم على استغلال البائع للمشترين.

3- نظرته في نشأة النقود ووظائفها: وادرك ارسطو ان للنقود عدة وظائف منها:

وسيلة للتبادل: ويعتقد ارسطو ان احساس الناس بصعوبة عملية المقايضة عندما انتقل المجتمع من الانتاج المغلق الى الانتاج المفتوح -السوق-) ظهرت عملية المقايضة وسيطاً للمبادلة، فاختاروا المعادن والتي تعبر عن نشأة النقود، وكانت توزن في كل عملية من عمليات المبادلة لتحديد وزنها الى ان تم الاهتداء الى طباعة علامة عليها معرفة وزنها، الامر الذي سهل من تكرار عملية الوزن في كل عملية، وهكذا نشأت وظيفة النقود كوسيط للمبادلة.

أداة لقياس القيمة: وادرك ارسطو وظيفة اخرى للنقود باعتبارها كأداة لقياس قيم السلع المختلفة اي ان السلعة تساوي عدداً من وحدات النقد.

أداة لحفظ القيمة (مخزن للقيمة): وتأتي هذه الوظيفة الثالثة من كون النقود كأداة نحتفظ فيها بمدخراتنا (كوسيلة للادخار) اي لشراء السلع في المستقبل، ويعتقد ارسطو في ان النقود انما تقبل في المعاملات بسبب القيمة التي تكون للمادة التي تصنع منها ذهب او فضة، على العكس من افلاطون الذي يرى بأننا قبلها لأن المجتمع قد اتفق عليها.

4-3- نظرية في الفائدة: هاجم ارسطو الفائدة بعنف، فالنقود عنده مجرد وسيط للمبادلة كاستعمال طبيعي لها، ولكن عندما تستخدم للحصول على ثروة مقابل اقراضها بفائدة فانه يكون قد خرج بالنقود عن طبيعتها، فالنقود عقيمة ولا تنتج ولا مبرر لدفع الفائدة عنها.

4-5- الملكية: نادى ارسطو بأن تكون الملكية خاصة ولكن الانتفاع بها عام، أي بوجوب استخدام الملكية الخاصة للانتفاع العام.

4- المالية العامة في الفكر الاقتصادي اليوناني

بالنظر إلى أهمية الدولة في الحياة اليونانية، يمكن للمرء أن يتساءل: "لماذا فشل الفلاسفة اليونانيون في تقديم أي مساهمة في دراسة المالية العامة؟" الجواب هو أنه لم تكن هناك حاجة إلى معالجة شاملة مالية الحكومة، لأن مصادر الإيرادات الواسعة مثل الموجودة اليوم، لم تكن معروفة لمديري الدولة اليونانية المبكرة. الإيرادات الحكومية المكتسبة من خلال فرض ضرائب الدخل والمشاريع التجارية: الرسوم الإدارية والتقييمات الخاصة، كما هو الحال مع معظم الحكومات اليوم، لم تكن معروفة لليونانيين، وبخلاف ذلك، عملت خزانة الدولة اليونانية المبكرة بموارد محدودة نسبياً. بشكل عام، كان هناك ثلاثة أو أربعة مصادر منتظمة للإيرادات الحكومية: الضرائب على الأراضي؛ الإيجارات من الأراضي المملوكة للدولة؛ دفع الغرامات والمبالغ الصغيرة التي أتت من مختلف الرسوم والضرائب غير المباشرة.

حتى ظهور بريكليس في القرن الخامس قبل الميلاد، كانت هذه الإيرادات محدودة نوعاً ما؛ ومع ذلك خلال فترة حكمه زادت إيرادات خزانة الدولة بشكل كبير بسبب زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، أين كان نمو التجارة مواتياً لفرض الضرائب، والتي شملت الضرائب في السوق والتراخيص والرسوم على العبيد والأجانب والتي نتجت عن زيادة الهجرة، مصدر آخر للدخل تمثل في الزيادة في رسوم المحاكم التي تضخم بسبب زيادة الواجبات الموكلة إلى المحاكم، تم استكمال هذا الدخل الإضافي للخزينة الأثينية بمواهب من مناجم الفضة، ومبانٍ كبيرة أخرى من المجالات الجديدة، بما في ذلك المناجم في تراقيا، في غياب أي معلومات عن قيمة هذه المواهب فمن المستحيل بالطبع جعل أي تقدير لأهميتها موارد الخزانة.

بشكل عام، تم استخدام إيرادات الدولة لتحمل النفقات الإدارية التي كانت متواضعة نسبياً، تضمن ذلك صيانة الأشغال العامة، مكافآت لقتل الذئاب، جوائز للشعراء والأطباء، منح للعجزة، مدفوعات للمواطنين مقابل الخدمة كمستشارين، تشغيل المحاكم وقبل كل شيء عروض وتضحيات إلى الآلهة الوطنية والبابانيلنية.

من المهم ملاحظة أن الشؤون المالية للدولة كانت تعمل إلى حد كبير من أجل الضروريات فقط، ولم يكن هناك حتى وقت الحروب الفارسية أي تفكير من أثينا في تركيم أي احتياطي من الإيرادات الحالية، وبمجرد الاعتراف بهذه الحاجة، أصبحت الأموال المخصصة لخزينة الحرب أهم صندوق.

مما سبق يمكننا أن نرى بسهولة أنه باستثناء التحضير للحرب، كانت هناك تعهدات قليلة نسبياً من قبل الدولة اليونانية مقارنة بالعمليات والأنشطة اللاحقة للحكومات، لا يمكن قياس أهمية التمويل العام في الحياة اليونانية إلا من خلال عدد وكثافة الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، وباستثناء الدفاع فقط كانت هذه الواجبات قليلة وذات عواقب طفيفة، لذلك لم يكن هناك حاجة كبيرة للفلاسفة اليونانيين لأن يهتموا بشكل كبير بمشاكل التمويل الحكومي، أو قضايا العمل والأرباح ودفع الفوائد وغيرها من القضايا الاقتصادية، بسبب تركيبة المجتمع اليوناني

II. الفكر الاقتصادي عند الرومان

على الرغم من الطابع العملي والواقعي والمنفي للروماني، فقد فشلوا في استخدام تلك المواهب لتطوير الفكر الاقتصادي، وهناك القليل من الأدلة على تحقيق نظري جدي في القضايا الاقتصادية، وبشكل عام تم استعارة أفكارهم حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من المفكرين اليونانيين، ويمكن العثور على آثار الفكر الاقتصادي هذه كما هو الحال في كتابات الفقهاء (فقهاء القانون) وال فلاسفة والمخطوطات القديمة، أو الكتابات حول المواضيع الزراعية.

من بين الفقهاء يمكن العثور على المفكرين الرومان الأكثر أصالة والأكثر إنتاجية بلا شك، و Ashton الرومان بكونهم فقهاء ومحامين ولذلك ليس غريباً أن تأتي المساهمة الأكثر أهمية في تطوير الفكر الاقتصادي من هذا المصدر. يجب أن يكون مفهوماً أن هؤلاء الكتاب لم يعبروا صراحة أو ضمناً عن أي نظام اقتصادي، في الواقع الأمر فإن الجوانب الأخلاقية والسياسية لكتاباتهم تفوق بكثير أي اعتبارات اقتصادية بحثة.

يحتل القانونيون مكانة خاصة في تاريخ الفكر الاقتصادي، لأن دراستهم للقانون الطبيعي كان لها تأثير هائل على التفكير الاقتصادي في العصور الوسطى وما بعدها، واستناداً لذلك لسبب مسبق، استنتجوا أن القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية للرجال كانت موجودة في الطبيعة حتى قبل أن يصبح الناس منظمين في المجتمع، وفي نهاية المطاف يستمد القانون الطبيعي أصله من الأوقات البدائية وينطبق على جميع الشعوب بغض النظر عن الظروف. كان أصل هذا المفهوم للقانون الطبيعي في التمييز الذي وضعه الفقهاء الرومان بين القانون المدني وقانون الشعوب. كان قانونهم المدني أو القانون المدني قانوناً وطنياً ينطبق على المواطنين الرومان. من ناحية أخرى، تم تطوير مجموعة من القوانين المعروفة باسم قانون الشعوب للأجانب خارج الدولة الرومانية، بغض النظر عن الجنسية. كان هذا القانون الأخير أوسع نطاقاً وأقل إرشاداً من الأعراف المحلية التعسفية وأكثر عقلانية، وتحديداً عندما تم الجمع بين قانون الشعوب والمفهوم اليوناني للقانون الطبيعي، تم تكوين القانون الطبيعي.

إن الأكثر اهتماماً بالجانب الاقتصادي كانت المذاهب التي طورها الفقهاء الرومان لتنظيم العلاقات الاقتصادية، فقد أيدوا حقوق الملكية الخاصة بلا حدود تقريباً، وكفلوا حرية التعاقد إلى حد يبدو أكثر ملائمة لظروف الرأسمالية الحديثة تحت حافز القانون الطبيعي، وابتعد الفقهاء عن العشيرة أو الأسرة كوحدة اجتماعية. وبموجب قوة القانون حلت الحقوق الفردية المحددة بوضوح محل أي مجتمع من حقوق الملكية التي كانت سارية في وقت سابق. إن المبدأ المعترض به في القانون الروماني هو أن السعر كان أمراً يتم تحديده بالكامل بموجب عقد مجاني، وترك كل طرف للمتعاقدين مطلق الحرية في الاتفاق على السعر على مسؤوليتهم الخاصة، والشرط الوحيد هو أن البائع كان ملزماً بالكشف عن أية عيوب مرتبطة بالسلعة المعروضة للبيع. أشار بولس (Julius Paulus Prudentissimus) إلى أن المشترين والبائعين يحاولون التفوق على بعضهم البعض باستمرار، أين يسعى المشتري إلى سعر أقل من القيمة الحقيقية لسلعة معينة، ويبحث البائع عن سعر أعلى من القيمة الجوهرية للسلعة نفسها.

يردد هذا البند مقوله بومبونيوس (*Pomponius*، وهو أحد رجال القانون في القرن الثاني الذي قال: في الشراء والبيع، يسمح بشكل طبيعي للأطراف المتعاقدة بمحاولة تجاوز بعضها البعض. مما سبق يمكننا أن نفهم لماذا تم نقل ألفريد مارشال إلى الدولة:

يمكن أن يكون للفيلسوف الروماني الكثير من التأثير ولو بشكل غير مباشر على نظامنا الاقتصادي الحالي، فمن ناحية هناك الكثير من القوة غير المقيدة للفرد في إدارة شؤونه الخاصة، ومن ناحية ثانية هناك أخطاء ليست هيئات ارتكبت تحت غطاء الحقوق.

وهكذا، وبينما يصبح أرسطو فيلسوف العصور الوسطى وأحد مصادر القانون الكلاسيكي، فإن القانون الروماني هو بمثابة أساس مهم للمذاهب القانونية ومؤسسات الرأسمالية، وهذه هي مساهمة الفقهاء الرومان في تطوير المذاهب الاقتصادية.

انتقد العديد من الفلاسفة، ومن بينهم شيشرون، سينكا، ماركوس أوريليوس، بليني الأكبر، انحطاط الصناعة، وتردي الأخلاق، وروح التساهل في عصرهم، وشجب هؤلاء الرجال الترف وانتشار الرذيلة في وقتهم، وانتقدوا التعطش للثروات المادية وقلة الوعظ. وبالنظر إلى الوراء قليلاً، فقد أشاروا باقتصاد زراعي بسيط، وكانت هذه هي الحياة التي حلم بها فلاسفتها، حلموا بالحياة البسيطة ودعوا إلى حركة "العودة إلى الطبيعة".

في ضوء هذا الموقف، من السهل أن نفهم لماذا خلص هؤلاء الفلاسفة إلى أن الصناعة الشريفة الوحيدة كانت الزراعة. ادعى شيشرون الذي كان أحد المدافعين الرئيسيين عن هذه العودة إلى حركة الطبيعة، أن بعض الأعمال مثل جمع الضريبة والمراقبون، هي أعمال تتعارض مع النوايا الحسنة للرجال. وأن أولئك الذين يتتقاضون أجوراً مقابل عملهم وليس مقابل مهاراتهم هم مبتدلون وليسوا مثل الذين يحقّقون أرباحاً عن طريق الشراء والبيع. ويدعى أن المهن التي تتطلب مهارة ورعاية عظيمة، والتي تقدم خدمة عظيمة للمجتمع هي مهن محترمة ولطيفة. ومع ذلك، من بين جميع المساعي، لا شيء يحظى بتقدير أعلى من الزراعة. لا شيء من هذه الأعمال الأخرى أكثر إنتاجية، وأكثر متعة.

وفقاً لمبادئ الرواقية، التي مارست مثل هذا التأثير على هؤلاء الكتاب، يجب على الرجل أن يخضع نفسه لجميع قوانين الطبيعة الراسخة، وفقط من خلال الامتثال للقانون الطبيعي سيكون من الممكن له تحقيق السعادة. ويمكن رؤية تأثير هذه الفلسفه على الاقتصاد بسهولة في الفكر المتأخر للفيزيوقراطيين وإلى حد ما في آدم سميث.

كان من بين الكتابات الرئيسية في المخطوطات القديمة (*de rerustica*، أو الكتاب عن الزراعة كاتو وفارو وكولوميلا، اهتم هؤلاء الرجال بالجوانب الفنية في تربية الحيوانات، والتعامل مع إنتاج النبيذ والزيت وزراعة المحاصيل المختلفة، ورعاية الماشية والأغنام، وتميز فارو وكولوميلا برأيهما أن القيمة الفائقة للعمل الحر للعبيد.

عند دراسة خلفية المشكلة الزراعية عند الرومان، نجد أن الرومان كانوا في الأصل شعباً صارماً متعطشاً للحروب. وقد حققوا معظم ثرواتهم ورغم عيشهم من خلال ثروات الدول الأخرى عن طريق الغزو، وهو نوع من المعيشة استلزم توظيف عدد أكبر وأكبر من العبيد. وفي نفس الوقت، كان هناك تدمير مصاحب لطبقة الدخل المستقل. تمت زراعة الأرض في شكل إقطاعيات، في حين تم الحفاظ على كتل متزايدة من المواطنين الأحرار ولكن فقراء على نفقة الدولة. في الواقع أدت هذه الحيازات الكبيرة للأراضي إلى انخفاض في غلة المزرعة، وتدهور التربية، وسخط خطير وفقر بين الناس. فلا عجب إذن لماذا وجه كتاب هذه الفترة عيون الشوق إلى الحياة الريفية البسيطة للأيام الماضية.

من الواضح أن موقف هؤلاء الكتاب يمكن مقارنته مع موقف الفيزيوغرابطين الفرنسيين الذين حثوا على السعي الحماسي للزراعة بدلاً من الشرور المادية والتدھور الاجتماعي في وقتهما، ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ توازياً بين هاتين الحالتين، أي الاقتصاد المتدهور في كلتا الحالتين الذي تسبب في صخب الرجال من أجل حياة أيسط وأكثر "طبيعية".

III. افكار الاقتصادية في العصور الوسطى

تعتبر فترة العصور الوسطى، التي امتدت تقريرًا من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس، على يد القبائل الجرمانية (476 م)، إلى القرن الخامس عشر (يعتبر سقوط القسطنطينية على يد محمد الفاتح أبرز مؤشر على انتهاء هذه الحقبة).

-1 النظم الاقطاعي

Sad al-nizam al-akta'i 'ala amtada' al-nisf al-aawil min fitra al-'asru'l-wastu, abtada' min s-qut Ruma'in astta'aq Qasṭanṭinīn iħtalal Īطالijah b-firqi skelha min al-germanijin, il-ġaġa'ha l-harab al-salibija, hiżi rāħ al-imbraطor yueħed il-qadha' jendeħ bi-eidara al-akta'i, weħ-ħeġla b-dorhem rāħwa yistuun b-allblieħi fi aħħad t-tħalliha t-tħalliha is-siriji fi ġism al-imbraطorija waċċibha t-mqatua u-widha t-tħalliha t-tħalliha is-siriji fi ġism al-imbraطor. Wix-xieni f'shiexha b'da tħallu is-siriji fi ġism al-imbraطorija waċċibha t-mqatua u-widha t-tħalliha t-tħalliha is-siriji fi ġism al-imbraطor. Wix-xieni f'shiexha b'da tħallu is-siriji fi ġism al-imbraطorija waċċibha t-mqatua u-widha t-tħalliha t-tħalliha is-siriji fi ġism al-imbraطor.

إلى حد كبير لذا كان دور النقود محدوداً جداً، إذ كانت العلاقة بين النبلاء مالكي الأرض وبين الأقنان العاملين فيها علاقة تبعية.

أما الانتاج الحرفي فقد كان يقتصر على تلبية طلبات النبلاء، ولم يكن موجهاً للسوق وقد خضع لنظام الطوائف، وظل الحال كذلك حتى قيام الحروب الصليبية، فازدهرت بعض الصناعات القديمة كصناعة السلاح وبعض الصناعات الوافدة كصناعة الخزف والأنسجة والاصباغ، إذ راح الأوروبيون يقلدون الشرقيين في أنماط حياتهم.

لقد كان النظام الاقتصادي من وجهة نظر المقاطعات نظاماً عالمياً تمثل رموزه في الكنيسة الكاثوليكية رمز السلطة الدينية وفي مركز الإمبراطور رمز السلطة الدينية. أما التركيب الاجتماعي لمجتمع الإقطاع في تكون من النبلاء مالكي الأرض ومن الأقنان العاملين فيها ومن رجال الدين الذين كانوا يمثلون السلطة الروحية في نواحي الإقطاعيات، وعلى قمة الهرم الإقطاعي تربع الكنيسة أكبر مالك للأرض والمحترك الوحيد للفكر في المجتمع الإقطاعي.

تميز النظام الإقطاعي بان كان نظاماً زراعياً راكداً لا مجال فيه للكسب ولا للخسارة، ولا لاستعمال النقود على نطاق واسع؛ وكانت كل اقتصادية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة، وكان اقتصاد كل اقتصادية اقتصاداً مغلقاً لا مبادرات بينه وبين الإقطاعيات الأخرى؛ كما كانت الزراعة هي النشاط المهيمن على الاقتصاد الإقطاعي والمميز له؛ بالنسبة للصناعة فقد كانت هناك صناعة يدوية راقية في عهد الرومان، لكن قضى عليها الغزو germani، إلا أنها بعثت من جديد في عهد الإقطاع، حين كان الانتاج موجهاً لعملاء محددين، متافق معهم مسبقاً قبل تصنيع المنتج.

2- المدرسيون

خلال النصف الثاني من العصور الوسطى حلت الاقتصادات الوطنية محل الاقتصادات المحلية المستقلة؛ والانتقال من الزراعة كقاعدة وحيدة إلى التجارة والمصنوعات؛ وتم التخلص عن العبودية تدريجياً لصالح القنانة والعمل الحر. وفي مجال الفكر كان الانتقال من المادية الوثنية إلى المثالية المعدلة للمسيحية، وتغير نظام الفكر الذي استند إلى العبودية وعدم المساواة الطبيعية بين الرجال، إلى نظام يعزز مثل الحرية والأخوة.

نتيجة لهذه التغييرات في المؤسسات وفي مجال الفكر، ظهرت العديد من المشاكل الاقتصادية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الأخلاق، وجذبت اهتمام كتاب هذا العصر، وعلى الرغم من اهتمامهم بالموضوعات الاقتصادية، إلا أنهم لم ينتجو أي أفكار أو كتابات اقتصادية رسمية، وكان رجال مثل الإكونومي

Biel (1274-1225)، بوريدون *Buridan* (1358-1300)، وماجنوس *Magnus* (1280-1183)، وبيال (1495-1400) من الكنسيين، واللاهوتيين، ولم يكن الدافع لاهتمام الكنائس بالاقتصاد هو المسائل الاقتصادية على هذا النحو، ولكن بسبب التأثير الذي تمارسه هذه القضايا على المسائل الأخلاقية. كانت المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي شدد عليها هؤلاء الكتاب في العصور الوسطى بسبب تداعياتها الأخلاقية، هي القيمة والسعر، والمال والربا.

يُنظر إلى الفكر المدرسي أحياناً على أنه دمج لثلاثة تقاليد فكرية مختلفة، الأول هو فلسفة أرسطو، والآخر هو الإنجيل وأباء الكنيسة، والثالث هو القانون الروماني. كانت ذروة فكر هذه المدرسة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وكان توماس الأكويني هو رائدتها، ويعتبر صعود وهبوط مدرسة سالامانكا في القرن السادس عشر نهاية عصر المدرسيين، وقد كان المدرسيون لاهوتين وفلاسفة، وعلى هذا النحو أدلو بأفكار حول المسائل الاقتصادية، وأعربوا عن آراء بشأن السعر العادل والفائدة والقانون الطبيعي.

2-1- الثمن العادل

كانت الزيادة في التجارة خلال القرن الحادي عشر مسؤولة إلى حد كبير عن إثارة مسألة قيمة التبادل على وجه التحديد، وتطرح مشكلة القيمة التبادلية السؤال: "ما هو السعر الذي يجب فرضه على سلعة معينة؟" وكان الجواب أنه يجب فرض "سعر عادل" على جميع السلع المعروضة للبيع.

لفهم معنى هذا "الثمن العادل"، من الضروري أن يكون لدينا أولاً مفهوم للقيمة على النحو المحدد من قبل طلاب المدارس في العصور الوسطى. في الواقع استند مبدأ "الثمن العادل" على مفهومهم لقيمة التبادل، وجادل البرتوس ماجنوس تماشياً مع وجهة نظر أرسطو، بأنه يجب تبادل السلع التي تحتوي على نفس القدر من العمالة والنفقات بشكل مثالي، كما يبدو أن القديس توماس الأكويني قد التزم بنفس الفكرة الغامضة لتكلفة الإنتاج، ونظرًا لأن المنافسة لم تكن موجودة بدرجة كبيرة في اقتصاد العصور الوسطى، يمكن ملاحظة لماذا تبني هؤلاء الكتاب نظريات التبادل على أساس تكلفة الإنتاج، والظاهر أن الاعتماد على الأسواق المحددة بحرية لتوفير قياس مناسب للقيمة كان أمراً غير طبيعي لهؤلاء الكتاب. فيما يتعلق بتكلفة الإنتاج، اعتبر العمل هو المكون الرئيسي ولأن رأس المال في إنتاج القرون الوسطى كان ضئيلاً، تم قياس قيمة السلعة من خلال كمية العمالة المطلوبة لإنتاجها. وذكر بإيجاز أن رجال الكنيسة في العصور الوسطى يعتقدون أن كل سلعة لها قيمة مطلقة حقيقة، وسيتم تحديدها على أساس تقدير تكلفة الإنتاج، والتي تغطي عادة العمل. ولكن قد نسأل: "ما هي هذه التكلفة التي عادة ما تغطي العمالة؟"

رداً على هذا السؤال، يقول القديس توماس الأكويني أن الثمن الذي يجب أن يحصل عليه المنتج مقابل بضاعته هو السعر الذي سيعوضه إلى حد ما عن عمله، ليس ما سيتمكنه من تحقيق مكاسب، ولكن ما يسمح له ولأسرته بالعيش حياة كريمة وفقاً لمعايير الراحة التي سيعترف بها الرأي العام على أنها مناسبة لصفه. تضمن هذا المعيار فكرة "الحالة" والقواعد الثابتة فيما يتعلق بمستوى الحياة لكل حالة، حتى يمكن تحديد السعر العرفي أو التقليدي.

2-2. القيمة

إن القيمة التي حددتها "الثمن العادل"، لم يكن يعبر عنها بالضرورة بواسطة سعر السوق، وكانت مستقلة عن تقدير المشتري أو البائع، ولم يعترف الكنيسون أبداً بأن السعر يمكن تحديده بالإرادة التعسفية للمشتري أو البائع، بل جادلوا في أنه في كل حالة من حالات السوق كان هناك سعر عادل يجب على التجار التعرف عليه. يؤكد سانت توماس الأكويني أنه في أي بلد أو منطقة معينة يوجد لكل منتج وفي أي وقت معين، سعر واحد عادل، ويجب لا تختلف الأسعار مع تغير العرض الآني، أو لزوجة فردية، أو مهارة في فهم السوق، ويخلص إلى أن هناك واجب أخلاقي على المشتري والبائع في محاولة الوصول إلى هذا السعر العادل قدر الإمكان.

مع توسيع المدن وتطور الاقتصاد والمعاملات المالية، بدأت مفاهيم القيمة والسعر في التغير، على الرغم من أن هذه المفاهيم سيطرت على الفترة بأكملها وما بعدها. وقد أعطى الأكويني بعض الاهتمام العابر للمنفعة ومقدار المعروض للبيع. بينما ذهب بوريدان *Buridan* أبعد من الأكويني في هذا الاتجاه بالقول أن مقياس القيمة يمكن العثور عليه في إشباع الرغبات، فكلما كانت الحاجة أكبر، كلما كانت قيمة السلعة أعلى، وبالتالي ارتفع سعرها. في حين أن بيل *Biel*، وهو واحد من الآباء المهمين في الكنيسة، ناضل من أجل المساواة اللازمة في قيمة السلع المتبادلة، بناءً على فائدتها لاحتياجات الإنسان، وتم تبني هذه المساهمات في القيمة والسعر لاحقاً. تم حل المشكلة من قبل كتاب العصور الوسطى بجعل القيمة كياناً مطلقاً يعتمد على التكلفة، والتي كانت إلى حد كبير تكلفة العمل، ومن خلال التعامل مع مشكلة القيمة والسعر، كان كتاب العصور الوسطى يأملون في تحقيق العدالة في المعاملات بين الأفراد.

2-3. المال والربا

القضية الاقتصادية البامة الثانية التي نظر فيها كتاب العصور الوسطى كانت مسألة المال والربا، تم استخدام مصطلح الربا لتغطية ما نعتبره فائدة، وبمعنى أوسع ما يتضمن أي سعر يزيد عن الثمن العادل. في المراحل المبكرة من العصور الوسطى، حظر رجال الدين ممارسة الربا (أي دفع الفوائد على القروض)،

وخلال الجزء الأكبر من فترة القرون الوسطى، لم يكن رأس المال الإنتاجي يطبق على نطاق واسع، وبالتالي لم يكن هناك سبب لإدانة ممارسة الربا بالكامل، ومن ثم لم يتم حظر الربا ليشمل العلمانيين إلى غاية نهاية القرن الثاني عشر.

كان مبرر هذا الإجراء هو الاعتقاد بأن الحصول على فائدة لقرض من المال يمكن مقارنته أو كفرض لأكثر من السعر العادل، عند إقراض المال في ذلك الوقت، كان ذلك عادة لأغراض الاستهلاك، ولهذا السبب تم النظر إلى الفائدة على أنها استغلال للضعفاء والأقل حظا. وقد استندت الكنيسة في عقيدتها ضد الربا إلى حد كبير على الكتاب المقدس، كما استندت حجج الكنيسة ضد الربا إلى أسطو بقدر ما استندت إلى الكتاب المقدس، وربما أكثر من ذلك، وبالتأكيد اعتمد القديس توما الأكويني بشكل رئيسي على أسطو الذي استند حجته ضد الربا إلى حقيقة أن المال كان في الواقع وسيلة لتسهيل التبادل الطبيعي أو المشروع، ويعتبر أن الجفاف من الخصائص الأساسية للمال، لذلك كان الربا الذي جعل المال يؤتي ثماره غير طبيعي.

4-2. القانون الطبيعي

القانون الطبيعي هو مفهوم مهم في التفكير المدرسي بشكل عام، يمكن تعريف القانون الطبيعي على أنه نظام من المبادئ الأخلاقية الموجودة في ترتيب الأشياء وطبيعة الإنسان بغض النظر عن أي هيئة تشريعية، بالنسبة لتوماس الأكويني، القانون الطبيعي هو ذلك الجزء من قانون الله الأبدى الذي يعرفه البشر عن طريق سلطات العقل. كانت فكرة القانون الطبيعي موجودة بالفعل في الفلسفة اليونانية القديمة، ولكن المدرسيين تعاملوا معها بمزيد من التفصيل، محاولين رسم خطوط فاصلة بين التصميم الإلهي والتقاليد البشرية، وأثروا بدورهم على الفلسفه الاجتماعية في القرن السابع عشر، مثل هوغو غروتيوس (1583-1645) ، وتوماس هوبز (1588-1679) وصامويل فون بوفيندورف (1632-1694)، الذين اعتبروا المجتمع قائما بموجب إرادة الفرد، وناقشوا العلاقة بين الحقوق المدنية ولا سيما الملكية الخاصة، وسلطة الدولة. جزء من الفلسفه الاجتماعية للقانون الطبيعي اعتمد آدم سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين، يمكن إدراكه كخلفية للكثير من المنطق الاقتصادي اليوم أيضا.

3- الأخلاق أكثر من التحليل

قد نلخص الفكر الاقتصادي من الإغريق القدماء إلى المدرسيين من خلال الإشارة إلى أنها في الغالب معيارية، حول الأخلاق والعدالة بدلًا من أسباب وآثار الطواهر الاقتصادية المعنية، وارتبط النقاش بالتجارة أو غيرها من أشكال التبادل، في محاولة لجعل الملكية الخاصة وترابط الأموال تتماشى مع المعايير المجتمعية والدينية في العصور القديمة والعصور الوسطى. كان الإنتاج ذو أهمية ثانوية، ولكن كما أسلفنا في معالجة

أفكار أفلاطون وزينوفون عن تقسيم العمل، وأفكار ارسطو عن النقود ووظائفه، هي أفكار لم يتم إهمالها تماماً.

الفكر الاقتصادي عند
المسلمين في العصور
الوسطى

الفكر الاقتصادي الإسلامي

تركز اهتمام المستشرقين والمؤرخين الغربيين الذين قاموا بدراسات حول تاريخ الفكر الإسلامي – على مجالات الطبيعة والكيمياء والفلك والرياضيات والجغرافية وغيرها من مجالات غير الاجتماعية. وعلى الرغم من انتقال جانب من الفكر الإسلامي الاجتماعي – بشكل مباشر وغير مباشر – إلى الفكر الغربي (مثلاً حدث بالنسبة لعمال ابن خلدون)، إلا أن الاتجاه الغربي دأب على تجاهل الفكر الإسلامي في مجالات العلوم الاجتماعية والانسانية ومن بينها الفكر الاقتصادي بالعقيدة الإسلامية التي لا يؤمن بها هؤلاء الغربيون.

ومن ناحية أخرى، فإن مؤرخو التاريخ الإسلامي- حتى المسلمين منهم – لم يوجهوا أية عناية تذكر للنواحي الاقتصادية في الفترة منذ ظهور الدعوة الإسلامية حتى نهاية العصور الوسطى، وما زالت المعلومات عن اقتصاديات الدول الإسلامية في تلك العصور محدودة تماماً مقارنة بالمعلومات المتوفرة عن اقتصاديات أروبا في نفس الفترة. ومثلاً كان الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي في أروبا في العصور الوسطى الذي كان يأتي ممتزجاً بالدين المسيحي ولم يكن فكراً اقتصادياً قائماً بذاته، فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي في تلك العصور (الوسطي) كان يرد أيضاً ممتزجاً بالاعتبارات الدينية وبالدراسات الأخرى كالفقه والفلسفة والتاريخ، وكانت الأفكار الاقتصادية آنذاك ترتكز على ركيزتين رئيسيتين- أولهما تتمثل في الظواهر النقدية والثانية تتعلق بظاهرة القيمة

1- معالم التاريخ الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى

حتى يتسمى لنا أن نتصور كيف نشأ الفكر الاقتصادي الإسلامي وكيف تبلور بعد ذلك إلى ما أصبح عليه لأن، نود أن نستعرض أهم المعالم الرئيسية التي تميزت بها المنطقة العربية التي ظهر الإسلام فيها وانبثق منها لينتشر إلى المناطق الأخرى في أنحاء عديدة من العالم.

1-1- الفترة الأولى: تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة

قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته مع أصحابه من مكة إلى يثرب بتغيير اسمها إلى "المدينة المنورة" وخلال حياته فيها بدأت محاولات التغلب على الصراعات الداخلية (بين قبائل الأوس والخزرج) التي أفسدت الحياة الاقتصادية لسكانها العرب وأدت إلى احتكار اليهود لمجالات التجارة والصناعة فيها، وأصبحت المدينة في التحول التدريجي إلى ما يمكن أن نطلق عليه "المدينة المثلثة" حيث أصبح (البناء الأخلاقي القائم على العقيدة الإسلامية) هو الأساس الجديد لتنظيم البناء الاقتصادي في المدينة. ومن أهم معالم التنظيم الإسلامي للبناء الاقتصادي وللحياة الاقتصادية في المدينة الذي تم تطبيقه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يمكن أن نوجز ما يلي:

أولاً: التوزيع العادل للدخل والثروة

وذلك أساساً بين المهاجرين (أهل مكة الذين انتقلوا للمعيشة في المدينة والأنصار (أهل المدينة الذين دخلوا في الإسلام). وذلك حيث تنازل الأنصار - طوعية - عن بعض أملاكهم بصفة مؤقتة أو دائمة لإخوانهم المهاجرين حتى أن الأنصار عرضوا مقاسمة النخيل (الذي كان يمثل الشكل الرئيسي للثروة العقارية لديهم) مع المهاجرين لهذا كان هناك وسائل أخرى قد استخدمت للإعادة الاختيارية لتوزيع الثورة والدخل بين الفئتين المسلمين والتي تمثلت أهمها في الآتي:

- "المساقاة" ، وتعني أن يقوم الأنصار بتوظيف المهاجرين في "سقيا" أراضيهم والقيام عليها وذلك في مقابل إشراكهم في التمر (الناتج)
- "الزكاة": وهي ركن من الأركان الخمسة للإسلام. وقد كانت الزكاة في أول الإسلام في مكة مطلقة (بدون تحديد مقدارها أو نسبتها) ولكن تم تحديدها وفقاً لنظام معين في السنة الثانية الهجرية.
- الصدقات الاختيارية والقرض الحسن، ولقد كانت الصدقات شيئاً معرفاً في المجتمعات القديمة إلا أن القرض الحسن هو الوسيلة المستحدثة التي تخص النظام الإسلامي وحده، ويعرفه القرض الحسن على أنه تنازل اختياري عن مال خاص ووضعه تحت تصرفولي الأمر لأغراض النفع العام وذلك ابتغاء مرضاة الله تعالى في حياة الآخرة. وذلك التعريف مشتق من قوله تعالى: {من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فipضاً عفه له وله أجر كريم} (الحديد 11).

ثانياً: التنظيم وتنمية النشاط الانتاجي، ومن أهم أسس هذا التنظيم

- الحث على العمل، والعمل يقصد به في تلك الحالة العمل العبدي والعمل من أجل الكسب: {وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون} (التوبه: من آية 50).
- تحري الكسب الحلال والنهي عن الكسب الحرام: {وأحل الله البيع وحرم الربا} (البقرة: من آية 157).
- إقرار الملكية الخاصة ودعوة المالك لحفظ علمها، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد) "مسند أحمد بن حنبل صحيح ابن حبان).
- تجديد إطار الملكية العامة: فهناك منافع عامة يجب أن تتاح لعموم الناس وعلى الدولة أن تنظم انتفاع العامة بها ولقد حددت ثلاثة موارد يجب أن تتاح لعمومي الناس وأن تعتبر ذات ملكية عامة

وهي الماء والنار والأرض المشاع التي لا يمتلكها فرد بعينه (الكلا) وفي ذلك يقول الحديث الشريف {الناس شركاء في ثلات الماء والنار والكلا}. حيث الكلا هي أرض الرعي التي يأكل منها الحيوانات.

ثالثاً: تنظيم السوق والتجارة على أساس الحرية والمنافسة

قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم كان اليهود يحاولون احتكار التجارة ويعتنقون على التجارة العرب في ظل الصراعات المستمرة بين الأوس والخزرج، لذا فقد شاد الرسول عليه الصلاة والسلام المسلمين على اتخاذ سوق إسلامية لهم تلك السوق التي كانت تتسم بالسوق التنافس الحر وتقوم على أربعة أساس رئيسية هي:

- حرية الدخول (والخروج من السوق دون قيد أو شرك مالي أو غير مالي).
- عدم الغش أو الغبن (الظلم) "من غشنا فليس منا".
- عدم الاحتكار، "ما احتكر طعاما فهو خاطئ" (رواه مسلم وغيره) "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون" (رواه ابن ماجه والحاكم).
- الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من التزامات التجار بالشريعة الإسلامية، ومن هنا وظيفة الحسبة التي عرفت فيها بعد عصور الخلفاء الراشدين.

رابعاً: السلوك الاستهلاكي

فقد عرف صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم بالزهد والتقوش ليس كنتيجة للهجرة وترك المهاجرين لثرواتهم في مكة وإنما ظل هؤلاء الصحابة يحافظون على مستوى الكفاف الاستهلاكي كنمط استهلاكي شائع بين المسلمين الزاهدين في الحياة الدنيا والذين كانوا يعيشون في العصر الأول للإسلام في المدينة المنورة مما جعل أنماط الاستهلاك الشائعة في ذلك العصر تتميز بوجه عام بالتقوش وبالكفاف.

1-2-1. الفترة الثانية: بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم

كان المؤسس الحقيقي للدولة الإسلامية هو عمر بن الخطاب وقد قامت الدولة في عهد (الذي تلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) على أساس طبقتين رئسيتين، طبقة عسكرية عربية، وطبقة ينتهي إليها غير العرب وغير المسلمين، وكان العرب الذين عاشوا في معسكراً لهم شبه معزولين عن الحياة المدنية يعتمدون في حياتهم المعيشية على الضرائب التي يدفعها رعايا الدولة الإسلامية بحيث يحصل كل عربي على عطائه من بيت المال. وإلى جانب تلك الضرائب كان هناك مصدراً إضافياً لدخل العرب (الجند) وهي الغنائم من الحروب.

وعلى الرغم من تقدم الزراعة في أروبا في العصور الوسطى، إلا أن الدراسات القليلة التي تناولت طرق الزراعة والأدوات والوسائل التي استخدمت فيها في المنطقة العربية تشير إلى أن العرب لم يحسنوا طرق العمل الزراعي وكانت الأدوات المستخدمة في الزراعة في تلك المنطقة مختلفة بالنسبة للحال في أروبا في تلك العصور. وفي خلال الفتح العربي حتى منتصف القرن التاسع ازداد العبء الضريبي على الفلاحين حتى أنهما كانوا يجدون صعوبة كبيرة في سداد التزاماتهم الضريبية بالرغم من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية آنذاك، وشبها بنظام الملكية الزراعية في النظام الإقطاعي في أروبا، فقد كانت الأراضي الزراعية ملكاً للحكام أو الدولة، وقد كان نظام استغلال الأرض الزراعية في المنطقة العربية يقوم على نظام (الالتزام العقاري وبمقتضى ذلك النظام كانت الحاشية والجنود - غالباً ما يتزمون بجمع الضرائب المقررة على الفلاحين الذين يزرعون الأرض (على أساس اتباع نظام ملكية الانتفاع وليس ملكية الرقبة- أي أنه لم يقم على الرق والعبودية للمزارعين كما كان الوضع في أروبا في ذلك الوقت وإنما كان المزارعون يمتلكون الأراضي الزراعية ويزرعونها مقابل تلك الضرائب). وقبل أن يمح هؤلاء الحاشية والجنود حق حصة مقررة مقابل التمتع بحق هذا "الالتزام" ولم يكن هذا الالتزام أبداً في يد الملتم في كل كان من حق الوالي اسقاطه إذا ما تأخر الملتم في الوفاء بالضرائب المقررة والمجاية من مزارعين.

ولقد تطور نظام "الالتزام" بمراحل مختلفة وبسميات مختلفة مع بقاء المضمون الأساسي له حتى تحول إلى ما يسمى بنظام "الإلقاء" (الذي كان يطبق في أروبا "وكان ذلك في عهد الأمويين وكان هذا النظام قد طبق في الشرق الأوسط نتيجة اضطراب الأمن وارتفاع قيمة الخراج المطلوبة جبايته، ويقوم هذا النظام على فكرة مؤداها (أن يتخلى المزارع أو المالك عن أرضه إلى آخر غنى ذو نفوذ ويصبح مستأجراً لها مقابل حمايته من الإدارة المالية).

وعلى أي حال، فإنه تجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية لم تطبق ما يسمى بنظام الإقطاع الذي طبق آنذاك في أروبا، بمعنى أنها لم تكن - مثلما - حدث في أروبا- مقسمة إلى عدة قطاعات مغلقة لا تقوم بينها علاقات اقتصادية. ولذا يمكن أن نقول أن نظام استغلال الأرض الزراعية في البلاد العربية لم يكن قائماً على النظام الإقطاعي السائد في أروبا وقتها وإنما كان يقوم على نظام مختلف ومميز تماماً مثلما سبق وأوضحتنا في جزء سابق.

1-3- الفترة الثالثة: في العصور الوسطى

كان هناك انتعاشًا في النشاط الصناعي الحرفي في المنطقة العربية، لا وقد صاحب ذلك ازدهاراً في بعض المدن وانتعاش النشاط الفكري فيها وكان مصر دورها الرئيسي كملتقى للتجارة بين الشرق والغرب. وفي الفترة السابقة للفتح الإسلامي كانت هناك علاقات تجارية بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية وكذا بين

بعض الدول الأخرى مثل سوريا وإيران ومصر والعراق إلا أنها كانت محدودة نسبياً وتقصر على البضائع الكمالية أما بعد الفتح الإسلامي وخاصة في عهد العباسين فقد توحدت العديد من الأقطار ونتج عن ذلك ازدياد حجم التجارة والتبادل بينها وتنوع البضائع المتبادلة إلى المنسوجات والأغذية من تمر وسكر وقمح ومنسوجات حريرية وقطنية وصوفية وكتان... إلخ.

تدفق الذهب والفضة إلى الإمبراطورية الإسلامية، فقد تدفقت كميات من الذهب إلى الإمبراطورية الإسلامية من مناطق الذهب المجاورة لحدودها وكان المصدر الرئيسي للثروات الذهبية الإسلامية يتمثل في مناجم الذهب في غرب السودان، وأصبح إنتاج مناجم الذهب أحد أهم العناصر التي قامت عليها الإمبراطورية الإسلامية خاصة في عهد العباسين (570 هـ) وكذلك فقد فتحت الجيوش معظم مناطق مناجم الفضة في آسيا الوسطى (مثل أفغانستان وإيران وبلاد ما وراء النهر) مما أدى إلى تدفق الفضة إلى الإمبراطورية الإسلامية. وصاحب تدفق كل من الذهب والفضة إلى الإمبراطورية الإسلامية إصدار كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضة وقد تميز الدينار الإسلامي الذي أصدرته الخلافة في القرن التاسع الميلادي بنوعية ممتازة لارتفاع نسبة الذهب والفضة في الخليطة، وكانت تلك النوعية الممتازة للدينار الإسلامي ترجع ليس فقط إلى توافر كميات كبيرة من الذهب والفضة وإنما أيضاً إلى ارتفاع المهارة الفنية لسكاكين المسلمين للعملة، ومن الآثار الاقتصادية فالإكثار من إصدار النقود الذهبية والفضية في الشرق الأوسط زيادة تداول الدنانير (وبالتالي تناقص الميل الحدي إلى التخزين النقدي)، الذي أدى بدوره إلى زيادة استهلاك مختلف البضائع والذي أدى بدوره إلى ارتفاعات كبيرة في الأسعار.

2- معالم الفكر الاقتصادي عند المسلمين

ومن أبرز معالم الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى ما يلي:

1-2- احترام الملكية الفردية (الخاصة)

حيث أخذ القرآن الكريم بالملكية الفردية فأقرها ووضع أصولها مما ترتب عليه الاعتراف بالتفاوت بين الناس وتقسيمهم إلى طبقات. ومن نتائج ذلك أيضاً الاعتراف بحق الارث يخفف من آثار التفاوت، وكذلك فرض الزكاة. والخلاصة أن الملكية في الإسلام ملكية فردية ولكن هناك واجبات على المالك، وتدخل من جانب الدولة لتخفيض ما يترتب على ذلك من مساوئ.

2-2- الحث على العمل

مجد الإسلام العمل وحث عليه ولم يفضل الإسلام بين أنواع العمل. وليس هناك أي حرج من العمل في التجارة.

3-2 إقرار الرق (العبودية)

تأثر الإسلام بمقتضيات النظام الذي كان سائداً عند نشأته، فأقر الرق ولكنه لم يؤسسه على أية تفرقة بين الناس، بل أرسسه على ما يبدو كنتيجة عملية لانهزام الأمم في الحروب، وهو ما كان متبعاً في المجتمعات القديمة. وقد أوجب الدين الإسلامي حسن معاملة الرقيق، وحبب إلى المالك العتق وجعله كفارة عن كثير من الآثام، وبذلك اتخذ الإسلام من هذه المشكلة موقفاً توفيقياً.

4-1 تحريم الربا

حرم القرآن والسنة القرض بفائدة (وأحل الله البيع وحرم الربا)، والحكمة في ذلك منع استغلال حاجة المحتاجين، ورغبة الإسلام في ألا توجد في المجتمع الإسلامي طبقة تعيش داخل رأسمالها دون أن تبذل جهداً من العمل.

4-2 محاربة الاحتكار

نهى الإسلام عن الاحتكار حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: لا يحتكر إلا خاطئ وقد تبعه الحكام المسلمون في تطبيق عقوبات على المحتكرين لمنع استغلال المحتكر للمستهلكين من خلال رفع السعر.

3- أعلام الفكر الإسلامي في العصور الوسطى (الدراسات الاقتصادية)

ظهرت العديد من الكتب الاقتصادية في العصور الإسلامية القديمة وذلك منذ أن وضع القاضي أبو يوسف الانصاري أول كتاب في الدراسات الاقتصادية وهو كتاب (الخارج) الذي وجهه للخليفة هارون الرشيد، والذي يدور حول النشاط الزراعي والضرائب. ثم توالت الكتب حتى ظهر كتاب ابن خلدون (المقدمة) في أواخر القرن الثامن الهجري أو بداية القرن الخامس عشر ميلادي، وهو كتاب ألغى العالم بالأفكار المتقدمة جداً في عصرها وشكلت مقدمة ابن خلدون القاعدة للدراسات الاقتصادية التي ظهرت في الغرب بعد ثلاثة قرون.

وفيمما يلي عرض سريع لخمس من أهم الكتب الاقتصادية الإسلامية التي ظهرت في تلك الفترة.

3-1 كتاب (الخارج) لأبي يوسف الانصاري

هو أبو يوسف يعقوب إبراهيم الانصاري المولود في الكوفة (العراق)، عام 113هـ وسكن ببغداد. وقد وضع أبو يوسف أول مؤلف اقتصادي في الإسلام بناءً على طلب الخليفة العباسي هارون الرشيد. تناول فيه الإيرادات العامة للدولة الإسلامية وبعض جوانب نفقتها. كما برزت في الكتاب جوانب عديدة من الفكر الاقتصادي، مثل دور التنمية الاقتصادية في زيادة الإيرادات والنفقات، وأهمية العنصر البشري، وظوابط السلوك

الاقتصادي للدولة، وقضايا التجارة الخارجية، وتغيير قيمة النقود والماضلة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

وقد أقر أبو يوسف في كتابه مذهب القدرة على الدفع بالنسبة لدفع الضرائب وقدم تحليل اقتصادياً بخصوص الأسعار ومسألة مراقبتها، وحضر أبو يوسف تدخل الحاكم لثبت الأسعار أو التحكم فيها. وكان يحاول الوصول إلى نظرية تحديد السعر، حيث أكد أن العرض لوحده لا يحدد السعر بل العرض والطلب معاً.

-2-3 كتاب (الاكتساب) لمحمد بن الحسن الشيباني

ومن أهم جوانب الفكر الاقتصادي في الكتاب المذكور هو تفسير الكسب وأهمية وتكلم أيضاً عن التخصص وتقسيم العمل والاستهلاك ومستوياته المختلفة، وكذلك النقود والاحتكار ومساواة على المجتمع. النظام الاقتصادي للإقراض والمال العام.

-3-3 كتاب (إحياء علوم الدين) لمؤلفه أبو حامد محمد الغزالى

الغزالى مولود في طوس (إيران) في عام 450هـ والمتوفى عام 505هـ وقد تناول الغزالى في كتابه تحليل فلسفة الاقتصاد وموضعه متعدد آخر شملت الإنتاج وأهميته وعنصره والعملة والبطالة والإنفاق الاستهلاكي والإدخار. كما تناول أيضاً التجارة والأسواق والأسعار ومخاطر الاحتكار. كما بحث الغزالى في النقود ووظائفها وفي الضرائب والقروض العامة وأثرها على البيئة الاقتصادية.

-4-3 كتاب (الإشارة إلى محاسن التجارة) لمؤلفة جعفر بن على الدمشقي

صدر هذا الكتاب في عام 570هـ الموافق 1175م. يعتبر هذا الكتاب أول كتاب يبحث في مبادئ وأصول الاقتصاد والإدارة وهو يشمل موضوعين أساسيين هما:

أ. التحليل الاقتصادي والذي يحوي على الأموال وخصائصها والتخصص في الإنتاج وتقسيم العمل والمبادلة وقصور المقايسة وهو النقود ونظرية القيمة والأسعار (القيمة المتوسطة) وهو ما يعرف حالياً بسعر التوازن في التحليل الجزئي. ويتناول أيضاً تغير أسعار السلعة الواحدة بتغيير أماكنها، وهو ما يعتبر البذور الأولى في نظرية التجارة الخارجية.

ب. قضايا النمو الاقتصادي، الذي تناول فيه التحبيب في الغنى والتنفير من الفقر. كما تكلم عن الفائض وهو عmad النمو والتقدير. وبحث أيضاً في ضوابط الاستثمار والتي تشبه نظرية تقدير المشروعات وانتاجيتها أو مردودها. وأخيراً تطرق إلى العلاقة العضوية بين اكتساب المال وتنميته وإنفاقه.

-5-3 كتاب المقدمة لابن خلدون (1406-1333)

وهو عبد الرحمن بن خلدون المولود في تونس. رجل الدولة وقاضي ومؤرخ وعالم. وأشهر كتبه كتاب (العبر) ومقدمة هذا الكتاب هي أشهر ما قدم للعلم. وقد حاول ابن خلدون شهرته الواسعة في الشرق والغرب كمؤرخ وعالم اجتماع. وقد وضع أول محاولة لاكتشاف النمط الذي تتغير به الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان أول من كتب في منطق التاريخ. وقد وکز على طبيعة العمران في الخليفة متطرقاً إلى حياة البدو والحضر والكسب والمعاش والصناعات والعلوم ونحوها من العلل والأسباب التي تؤثر في حياة المجتمعات. وقد اتسع في بثه وتحليله دائماً مناهجاً علمية سليماً على نحو لم يسبقها منه أحد: فقد أعتبر باعتراف الجميع، رائداً في كافة المجالات التي تطرق إليها.

أما وضع ابن خلدون كعالِم اقتصاد فلقد رأى بعض المهتمين من علماء الاقتصاد العرب أن أهمية ابن خلدون كاقتصادي لا تقل عن أهميته كمؤرخ وعالم اجتماع. ويؤكد البعض بأن ابن خلدون كان أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديداً علمياً، وهو أول من حاول فصل المشكلات الاقتصادية عن الاعتبارات الدينية والأخلاقية وأول من حاول كشف البواعث والعوامل ذات الطابع الاقتصادي.

وبالرجوع إلى المقدمة تبين أن ابن خلدون قد اعتمد على الأساليب الآتية في تحليله للموضوعات الاقتصادية:

1. دراسة الواقع التاريخية بعد فحصها وتمييزها لإبراز ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أنماط محددة.
2. بناء أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي.
3. بناء أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية وثروتها وتأثيرها في سلوك الإنسان الاقتصادي.
4. استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات وتارة على أساس الاستنباط. وكان يدعم هذه (القواعد العامة) بفرض أساسية، وهذه القواعد العامة تمثل جوهر التحليل النظري.
- 4- عرض وتقييم الفكر الاقتصادي لابن خلدون

إن أهم النواحي الاقتصادية التي يعالجها ابن خلدون، والتي تمثل في مجموعها الفكر الاقتصادي في آخر مرحلة من مراحل الازدهار الفكري في العصر الإسلامي الذهبي تتمثل فيما يلي:

1-4 الحاجات البشرية

يقرر ابن خلدون بأن الإنسان يحتاج إلى أشياء أساسية مثل الغذاء والملبس، وتتفرع من الحاجات الأساسية احتياجات أخرى تعتبر ثانوية ولكنها لازمة لإنتاج الحاجات الأساسية. وهناك حاجات أخرى تنشأ مع كل رقي وتقديم يحرزه المجتمع وهذه هي حاجات كمالية أو ترفية ويؤكد ابن خلدون بأن حجم السكان عامل مهم في تحديد حجم الاحتياجات البشرية.

2-4 طبيعة العملية الإنتاجية وتقسيم العمل

قد تأثر بفكرة أرسطو عن تقسيم العمل، لكنه يؤكد هنا على المواهب المكتسبة عن طريق التعلم في حين يشير أرسطو إلى المواهب البشرية الفطرية كأساس لتقسيم العمل. ويلاحظ التشابه الكبير بين آدم سميث وبين ابن خلدون في مسألة تقسيم العمل. فقد أوضح ابن خلدون فكرة الفائض المنتظر من جراء التعاون القائم بين الأفراد في العملية الإنتاجية على أساس تقسيم العمل، بينما أن الاعتقاد السائد أن سميث هو أول من أوضح هذه الفكرة. كما أن فكرة آدم سميث في ارتباط تقسيم العمل بحجم السوق تشبه إلى حد كبير الفكرة التي شرحها ابن خلدون قبله بعده قرون في ارتباط تقسيم العمل بحجم النشاط الاقتصادي.

ويميز ابن خلدون بين عناصر الإنتاج (وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية) ويعتبر العمل أهم عناصر الإنتاج.

3-4 النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل

يقر ابن خلدون بأن الدخل لا يحقق إلا نتيجة للسعي والعمل. ويميز ابن خلدون بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة وهي أمارة وتجارة وفلاحة وصناعة، ويفرق بين الأمارة وباقى النشاطات الاقتصادية. ففي حين أن الإمارة ليست مذهبًا طبيعياً للمعاش فإن الفلاحة والصناعة والتجارة هي وجوه طبيعية للمعاش. وأن الصناعة لا تتحقق إلا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن.

4-4 تحديد الأسعار

أدرك ابن خلدون تأثير كل من العرض والطلب في تحديد الأسعار وفي تقلبات تلك الأسعار. كما لاحظ ابن خلدون بأنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه كثراً عمرانه، فإن لأسعار السلع ضرورية وخاصة الغذائية، تنخفض والعكس بالنسبة للسلع الكمالية، فإن أسعارها ترتفع. وبالنسبة للسلع الضرورية فإن الناس تعمل لكي توفر حاجاتها منها فيزيداد عرضها وترخص أسعارها، وهذا ما يثير الاعجاب في ابن خلدون في نظر البعض، حيث أن ذلك يعكس مضمون التحليل الحركي (الдинاميكي) في بحثه لتغيرات الأسعار. فقد ربط ابن خلدون

بين عملية النمو وما يستتبعها من زيادة في الدخول وزيادة في الرفاهية من جهة وبين الطلب على الحاجات الكمالية من جهة أخرى. فالطريقة الديناميكية تقوم على تحليل تتابع المؤثرات والآثار في الزمن، فالتطور في كل فترة يوجد العوامل التي تحدد ما يحدث في الفترة اللاحقة بحيث يرتبط التحليل فيما بين الفترات جميا.

كما بحث ابن خلدون أثر اختلاف الثروة فيما بين البلدان المختلفة في طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة وعرضها، وأثر كل ذلك على ما يعرف اليوم المستوى العام للأسعار، مفسراً اختلاف أسعار نفس السلع في البلدان المختلفة.

5-4 المفهوم الاقتصادي للريع

قام ابن خلدون بتحليل بعض النواحي التي تتصل بظاهرة ما نسميه اليوم بالريع (*Rent*). وأن الأساس الذي اعتمد عليه ابن خلدون في تحليله يكاد أن يكون هو نفس الأساس الذي اعتمد عليه (*David Ricardo*) في تحليله للريع التفاضلي، فقد وصل ابن خلدون قبل ريكاردو بقرون عديدة لنفس النتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة، والتي تختلف تبعاً لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة. فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وارتتفعت وبالتالي أسعار السلع المنتجة والعكس صحيح. كما ناقش ابن خلدون العلاقة الطردية بين الأسعار وبين الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة. ولهذا تكون الأسعار في الأ MCSAR أعلى مما هي عليه في البايدية. كما ناقش العلاقة بين الأسعار والأرباح، وعرف الربح بأنه الفرق بين ثمن شراء وبيع البضائع والسلع، وكيف أنه كلما انخفض السعر في السوق قل الربح.

6-4 تحليل تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي

لعل أهم ما قام به ابن خلدون من بحث اقتصادي أنه قدم ما يمكن تسميته نموذجاً تحليلياً لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي الذي بناء على عنصرين هما: تزايد السكان ومزايا تقسيم العمل.

إن كثرة السكان في كل مجتمع تؤدي إلى تقسيم العمل بينهم وإلى كثرة تنوع الأعمال. كما أن تقسيم العمل يعتبر ضرورة لابد منها لأن الفرد غير قادر على إشباع حاجاته بنفسه. ومن هنا يتوجب أن يكون الأفراد متعاونين جميا.

وهكذا فإن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل، وأن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المجتمع وزيادة دخولهم ويدفعهم ذلك إلى توجيه جزء من نشاطهم الانساني لا نتاج السلع الكمالية، ويزداد طلبهم على هذه السلع.

وفي معرض تحليله لأسباب نمو العمران (أو النشاط الاقتصادي) فإنه يورد نظريتين: الأولى هي البيئة الجغرافية والثانية هي أن النمو الاقتصادي لأي مجتمع يمر بعدد من المراحل التي ترتبط بحياة الدولة. وهنا

يستخدم ابن خلدون كلمة العمran لتدعيلها على ما بالأرض من سكان ومباني وما يترتب على ذلك من نشاط ضروري للحياة.

فبالنسبة لتأثير البيئة الجغرافية فإنه يقول كلما كانت البيئة الجغرافية ملائمة لحياة الإنسان كلما اتسع العمran والعكس صحيح. والمقصود بالبيئة الجغرافية الملائمة هنا هي البرودة والحرارة والرطوبة لأنها تتدخل في سلوك الإنسان ودرجة نشاطه. ويقول ابن خلدون أن الربع الشمالي المعتمد من الأرض أكثر عمراناً من الربع الجنوبي (الاستوائي). والجدير بالذكر هو أن هذه الفكرة قد طرحت حديثاً كإحدى النظريات المفسرة للتخلص الاقتصادي في موضوع التنمية الاقتصادية. وبالنسبة لمراحل النمو الاقتصادي فإن اتساع العمran ثم اضمحلاله يرتبط ارتباطاً مباشراً بنشاط الدولة واستقرارها ثم تطورها فاضمحلالها وخرابها بعد ذلك. ويضيف ابن خلدون بأن للدولة أعمار طبيعية كما للأشخاص.

5- الفكر الاقتصادي عند المقريزي

هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، المولود في القاهرة والذي يعتبر عميداً للمؤرخين في مصر والعالم العربي ولهم مؤلفات عديدة في الاقتصاد. ورغم تأثر المقريزي ب ابن خلدون ومنهجه العلمي في تمحیص الظاهرة واكتشاف منطقها إلا أنه سلك مسلكاً آخر في تفسير الظواهر. فإن كان تفسير ابن خلدون للظواهر من خلال نظرية القيمة فإن المقريزي حاول تفسيرها على أساس نقدi (*Monetary*). وتتمثل مساهمة المقريزي في الاقتصاد من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية وباهتمامه ببعض المشكلات مثل النقود والغلاء وتوزيع المكتسب (الدخل) ومعاملات الأسواق.

وفي كتابه (اغاثة الأمة بكشف الغمة) يعمل على تحليل أسباب الغلاء الشديد في الأسعار ويرجعها إلى سوء السياسة الاقتصادية وهي مسؤولية الزعماء. ويؤكد في كتابه بأن الغلاء والرخاء يتتعاقبان منذ الخليقة، وأن الرخاء مرتبط برخص الأسعار والذي يرتبط بدوره بوفرة الأمطار والمياه التي تزيد من حجم المحاصيل وتدفع الأسعار إلى الانخفاض.

إلا أن المقريзи يذكر أسباب أخرى للغلاء بعضها سياسي محض مثل تفشي الظلم والقتل من قبل الحكام والخوف وتوقف النشاط الاقتصادي، ومنها حدوث الآفات الزراعية إلى جانب السياسة التي يتبعها المحتكرون. ويؤكد المقريзи أن شيوخ المنافسة في الأسواق يؤدي إلى الرخاء في حين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الناس، بينما إذا سعت الدولة أن تسلك سلوك التجار المحتكرين في رفع الأسعار. ويعتبر البعض بأن أهم الأفكار الاقتصادية للمقريзи هي أنه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الإدارة الاقتصادية.

وأوضح بأن سبب الارتفاع المستمر في تكلفة الانتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كمية النقود المتداولة. وهنا وضع المقريري الأساس لأول نظرية في التاريخ الاقتصادي. وبهذا فهو يعتبر مؤسساً للنظرية النقدية التي قدمها بعده (Irving Fisher). لكن فكر المقريري كان أعمق من فكر الاقتصادي الكلاسيكي حيث نوه ضمناً تأثير النقود على جميع المتغيرات الاقتصادية، وهذا اعتراف بعدم حيادية النقود (*Neutrality of Money*), التي جاء بها الاقتصاديون الكلاسيك. كما أنه يؤكد على فاعلية تغيير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي.

ولحل مشكلة زيادة النقود فقد طالب المقريري بأن يتم سك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميته. وبهذا كان فكر المقريري قد وضع أساساً لكل من قاعدة الذهب وقانون غريشام (*Gresham's Law*). حيث فسر اختفاء النقود الجيدة (الذهب) من خلال وجود النقود الرديئة (أي العملات الفضية والنحاسية). ويؤكد المقريري بأن استخدام المعادن كنقود شجع الحكام وعمالهم على زيتها أو الإكثار منها كلما رغبوا في ذلك.

ويوضح المقريري بأن الارتفاع الكبير في الأسعار، والناتج عن زيادة كمية النقود، يؤثر على توزيع الدخل على فئات المجتمع المختلفة بأشكال مختلفة، فمنهم من يستفيد ومنهم من يخسر.

وهكذا نجد أن الفكر العربي الإسلامي قد أسهم في وضع النظرية النقدية التقليدية والحديثة المعاصرة.

الفكر الاقتصادي عند التجاريين

الفكر الاقتصادي عند التجاريين

في فترة تشكيل وصعود الدول القومية، ظهر نوع جديد من التفكير في الظواهر الاقتصادية إلى جانب تفكير اللاهوتيين وال فلاسفة مع "مستشاري الامبراطور"، حيث تبني هؤلاء المؤلفون في كتاباتهم وجهة نظر القوة الاقتصادية للإمبراطور كمكمل وشرط أساسى لقوته العسكرية. بشكل ملحوظ ، تم تصنیف مجموعة من مفكري هذه الفترة كـ كاميراليين (*cameralists*)، منذ أن تعاملوا مع القضايا الاقتصادية بصفتهم أعضاء في غرفة المستشارين للملك. وهكذا تولى مفهوم الثروة الوطنية دوراً مركزياً في التفكير الاقتصادي.

يمكننا التمييز بين نوعين من التفسيرات لوجهات النظر الاقتصادية السائدة في هذه الفترة. من ناحية، تم اتهام مستشاري الامبراطور (على سبيل المثال من قبل آدم سميث) بالتمسك بمفهوم خاطئ من حيث الأساس للثروة: ما يسمى بـ "وجهة نظر *chrysoedonistic view*" ، أي ببساطة ربط وتحديد الثروة بالذهب والمعادن النفيسة بشكل عام. ومن هنا جاء مصطلح المعدين أو (*Bullionists*)، الذي استخدم مؤلفين مثل توماس غريشام وجون هالز في إنجلترا في القرن السادس عشر. من ناحية أخرى، بدءاً من المدرسة التاريخية الألمانية وشومبىتر (1914)، نرى إعادة تقييم لهؤلاء المؤلفين، وتنسب إليهم وجهة نظر أقل بساطة، على سبيل المثال تبرير انشغالهم بالقضايا النقدية بحقيقة أن مخزون النقود المعدينية قد يعتبر مؤشراً للثروة الوطنية في فترة لم تكن فيها تقريباً أي معلومات إحصائية عن الناتج السنوي لبلد ما.

الدفاع عن حق الشركة في تصدير المعادن الثمينة إلى الشرق مقابل السلع المحلية التي غالباً ما يتم إعادة تصديرها إلى دول أوروبية أخرى، كمؤلف مؤثر مثل توماس مون (*Thomas Mun*) (1571-1641) ، المدير العام لشركة الهند، أين أكد أن تصدير الأموال سمح للبلاد بزيادة ثروتها. في الواقع، من خلال التجارة الدولية تزداد السلع المتاحة للبلد، حتى أكثر من التصنيع، وعلى مستوى أدنى تأتي الزراعة.

يمكن اعتبار كتابات مون كنقطة مرجعية لانتقال من المعدين إلى المذهب التجاري، والتي تتميز بنظرية مطورة بالكامل للميزان التجاري، والتي نظرت إلى ميزان التجارة الخارجية للبلد ككل بدلاً من الموازين الثنائية المحسوبة مع كل دولة أجنبية على حدا. المذهب التجاري هو تسمية عامة إلى حد ما يجب استخدامها بحذر: فهي تضم المؤلفين الذين كانوا في الغالب غير متخصصين ونشطين على مدى فترة طويلة من الزمن، تمتد من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، أي حتى نشر آدم سميث لمؤلفه "ثروة الأمم". وبشكل عام سيطرت المصالح العملية المباشرة على العمل النظري.

هناك تفسير آخر مبرر جزئياً فقط من خلال كتابات بعض المؤلفين التجاريين يتعلق بتفسير أصول الأرباح على أنها ربح من التجارة، أي الربح الناتج عن البيع وبالتالي الناتج عن عملية التداول. وبحسب هذه

الأطروحة فإن الأرباح تأتي من الشراء بسعر رخيص والبيع بسعر أعلى. لقد كانت أطروحة تتماشى مع مرحلة الرأسمالية التجارية، والتي كانت مسؤولة عن الدور المميز المنسوب إلى التجارة الخارجية. في الواقع، المكاسب التي حصل عليها أحد الطرفين من عملية التبادل تتوافق مع خسائر الطرف الآخر، بحيث عندما ينتهي المشترون والبائعون إلى نفس البلد، فإن مكاسب البعض تعوض خسائر الآخرين بالضبط. لذلك قد تكون التجارة مصدر مكاسب لثروة بلد ما فقط عندما نفك في التبادلات مع الدول الأخرى.

تؤكد هذه الأطروحة دور الإنتاج في توليد الفائض، وهو ما كان يجب أن يؤكده المؤلفون الكلاسيكيون؛ ومع ذلك يمكننا أن نكتشف من خلفها علامات العصر الحاسمة: أهمية القوة العسكرية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وانتشار المستعمرات، والطبيعة الاحتكارية للشركات التجارية الكبرى. إذا أدرجنا أيضًا في التجارة الخارجية انتقال الثروة الذي تم سنه بالقوة، فإن الأهمية التي اكتسبها هذا القطاع لما أسماه ماركس "الترانيم الأصلي" تصبح واضحة، والانطباع بالتبادل غير المتكافئ الذي تنقله نظرية الربح التجاري يبدو مبررًا تماماً.

1- معالم الفكر الاقتصادي عند التجاريين

1-1- كل شخص له اقتصاديه الخاص به

تم وصف عصر المذهب التجاري بأنه عصر كان فيه كل شخص اقتصاديًا في نفسه. نظرًا لأن الكتاب المختلفين بين عامي 1500 و 1750 لديهم وجهات نظر متنوعة، فمن الصعب التعميم حول الأدب الناجح. علاوة على ذلك، كان كل كاتب يميل إلى التركيز على موضوع واحد، ولم يتمكن أي كاتب واحد من تجميع هذه المساهمات بشكل مؤثر بدرجة كافية للتأثير على التطور اللاحق للنظرية الاقتصادية. ربما كان هذا بسبب أن علم الاقتصاد باعتباره تخصصًا فكريًا لم يجد بعد موطنًا له في الجامعة؛ بدلاً من ذلك تمت دراسته إلى حد كبير من قبل رجال الأعمال الذين كتبوا كتيبات عن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تهمهم.

2-1- القوة والثروة

يمكن فهم المذهب التجاري على أنه رد فعل فكري لمشاكل العصر. في هذه الفترة من تدهور العزبة (الإقليميات) وصعود الدولة القومية، حاول المذهب التجاري تحديد أفضل السياسات لتعزيز قوة وثروة الأمة. تماماً كما نصح ميكافيلي، رجل الدولة الإيطالي والمنظر السياسي ومؤلف كتاب الأمير (1513)، الحكم بشأن السياسات السياسية الملائمة، نصحهم المركانيليون بالسياسات الاقتصادية التي من شأنها تعزيز وزيادة قوة وازدهار الاقتصادات النامية.

استمر المذهب التجاري على افتراض أن الثروة الإجمالية للعالم ثابتة. باستخدام نفس الافتراض، استنتج المدرسيون أنه عندما تحدث التجارة بين الأفراد، فإن مكسب أحدهم هو بالضرورة خسارة الآخر. طبق المذهب التجاري هذا المنطق على التجارة بين الأمم، واستنتجوا أن أي زيادة في الثروة والقوة الاقتصادية لأمة واحدة حدثت على حساب الدول الأخرى. وهكذا، شدد المذهب التجاري على التجارة الدولية كوسيلة لزيادة ثروة وقوة الأمة، وعلى وجه الخصوص ركزوا على التوازن التجاري بين الدول.

كان الهدف من النشاط الاقتصادي، وفقاً لمعظم الماركانتيليين، هو الإنتاج - وليس الاستهلاك، كما كان سيتحقق الاقتصاد الكلاسيكي لاحقاً. بالنسبة إلى المذهب التجاري، لم يتم تعريف ثروة الأمة من حيث مجموع الثروة الفردية. ودعوا إلى زيادة ثروة الأمة من خلال تشجيع الإنتاج في نفس الوقت، وزيادة الصادرات، وخفض الاستهلاك المحلي. وهكذا كانت ثروة الأمة ترتكز على فقر الكثرين. على الرغم من أن المذهب التجاري وضعوا ضغوطاً كبيرة على الإنتاج، إلا أن الإمداد الوفير من السلع داخل بلد ما كان يعتبر غير مرغوب فيه. ستسمح المستويات المرتفعة للإنتاج جنباً إلى جنب مع الاستهلاك المحلي المنخفض بزيادة الصادرات، مما سيزيد من ثروة البلاد وقوتها. دعا المذهب التجاري إلى خفض الأجور من أجل منع الاقتصاد المحلي مزايا تنافسية في التجارة الدولية. أيضاً، كانوا يعتقدون أن الأجور التي تزيد عن مستوى الكفاف ستؤدي إلى انخفاض جهد العمال:

ستؤدي زيادة الأجور إلى جعل العمال يعملون لساعات أقل في السنة، وسوف ينخفض الناتج القومي. وبالتالي، عندما يتم تحديد هدف النشاط الاقتصادي من حيث الناتج القومي وليس من حيث الاستهلاك القومي، فإن الفقر بالنسبة للفرد يفيد الأمة.

-3-1 توازن الميزان التجاري

وفقاً للفكر التجاري، يجب على الدولة تشجيع الصادرات وتثبيط الواردات عن طريق التعريفات والحقن والإعanات والضرائب وما شابه ذلك، من أجل تحقيق ما يسمى بالميزان التجاري المحبذ. يجب تحفيز الإنتاج من خلال التدخل الحكومي في الاقتصاد المحلي وتنظيم التجارة الخارجية. يجب فرض رسوم الحماية على البضائع المصنعة من الخارج؛ كما يجب تشجيع استيراد المواد الخام الرخيصة لاستخدامها في تصنيع البضائع للتصدير.

يختلف مؤرخو الفكر الاقتصادي حول طبيعة وأهمية عقيدة الميزان التجاري في الأدب التجاري. من الواضح مع ذلك، أن العديد من التجاريين الأوائل، الذين حددوا ثروة أمة ليس من حيث إنتاج الدولة أو

استهلاكها للسلع ولكن من حيث حيازتها من المعادن الثمينة، دافعوا عن توازن تجاري ملائم لأنه سيؤدي إلى تدفق المعادن الثمينة إلى الاقتصاد المحلي لتسوية الميزان التجاري.

جادل التجاريون الأوائل بأنه يجب تحقيق توازن تجاري ملائم مع كل دولة. ومع ذلك، جادل عدد من الكتاب اللاحقين بأن الميزان التجاري العام فقط مع جميع الدول كان مهمًا. وبالتالي، قد يكون لدى إنجلترا ميزان تجاري غير مرغوب مع الهند، ولكن نظرًا لأنه يمكن أن تستورد من الهند مواد خام رخيصة يمكن استخدامها لتصنيع البضائع في إنجلترا للتصدير، إلا أنه قد يكون لها ميزان تجاري إيجابي جيد عندما يتم أخذ جميع الدول في الاعتبار.

تعلق إحدى القضايا ذات الصلة بتصدير المعادن الثمينة أو السبائك. أوصى التجاريون الأوائل بحظر تصدير السبائك بشكل صارم. واقترح الكتاب اللاحقون أن تصدير السبائك قد يؤدي إلى تحسن في الموازين التجارية الإجمالية إذا تم استخدام السبائك لشراء المواد الخام لسلع التصدير. يثير دعاة المذهب التجاري باستمرار بعض الأسئلة المحيزة، والتي يمكن التعامل معها بشكل أفضل من خلال فحص آراء المذهب التجاري حول المال.

4-1- النقود والمذهب التجاري

CRS آدم سميث ما يقرب من مائة صفحة من ثروة الأمم لانتقاد قاسي ومبرر جزئياً فقط للنظرية والمارسات التجارية، لا سيما معادلة ثروة الأمة بمخزون المعادن الثمينة داخلياً. أعجب التجاريون الأوائل بأهمية التدفق الهائل للمعادن الثمينة إلى أوروبا، ولا سيما إلى إسبانيا، من العالم الجديد. ومع ذلك، لم يوافق التجاريون اللاحقون على هذا الرأي وتمكنوا من تطوير رؤى تحليلية مفيدة لدور المال في الاقتصاد. تم التعرف على العلاقة بين كمية المال والمستوى العام للأسعار منذ عام 1569 من قبل الفرنسي جان بودان. قدم خمسة أسباب لارتفاع المستوى العام للأسعار في أوروبا الغربية خلال القرن السادس عشر، أهمها الزيادة في كمية الذهب والفضة هناك نتيجة لاكتشاف العالم الجديد.

ومع ذلك، في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي، كان هناك القليل من الفهم لعواقب الموازن التجارية بين الدول ولم يكن هناك فهم تقريرًا لعواقب الزيادات في المعروض النقدي. ومع ذلك، بحلول منتصف القرن الثامن عشر، تم إحراز تقدم تحليلي كبير في فهم هذه القضايا. خلال الفترة الفاصلة، كانت هناك زيادة مطردة إلى حد ما في البصيرة التحليلية لعمل اقتصاد السوق. كان التطور خلال الفترة من 1660 إلى 1776 جديراً باللحظة بشكل خاص.

السمة المركزية للأدب التجاري هي اقتناعه بأن العوامل النقدية، وليس العوامل الحقيقة، هي المحددات الرئيسية للنشاط الاقتصادي والنمو. أكد أتباع المذهب التجاري أن العرض الكافي من النقود ضروري بشكل خاص لنمو التجارة، على الصعيدين المحلي والدولي. كما اعتقادوا أن التغييرات في كمية النقود تولد تغييرات في مستوى الإنتاج الحقيقي.

كل هذا سيتغير مع ظهور آدم سميث والاقتصاد الكلاسيكي، والذي من شأنه أن يؤكد أن مستوى النشاط الاقتصادي ومعدل نموه يعتمدان على عدد من العوامل الحقيقة: كمية العمالة، والمواد الطبيعية، والسلع الرأسمالية، والبنية المؤسسية. أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن أي تغييرات في كمية النقود لن تؤثر لا على مستوى الإنتاج ولا النمو ، ولكن فقط على المستوى العام للأسعار.

2- التحليل الحديث للمذهب التجاري

يثير تقييم الكتاب السابقين عدداً من القضايا الصعبة ولكنها مثيرة للاهتمام. هناك دائماً اختلافات في الرأي حول ما يعنيه كتاب معينون حقاً بما قالوا. قد تؤدي اللغة غير الدقيقة إلى صعوبة الترجمة. عندما ناقش جون مينارد كينز المذهب التجاري في قسم من نظريته العامة بعنوان "ملاحظات حول المذهب التجاري"، أرجع إليهم الفضل في امتلاكهم نظرة ثاقبة لسياسة مقبولة يمكن من خلالها تحفيز التنمية الاقتصادية. لكن آدم سميث، والاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين، والخط التقليدي للمفكرين الاقتصاديين من عام 1776 حتى وقت كينز، لم يجدوا فائدة تذكر في كثير من الأدب التجاري. هذا الاختلاف في الرأي مفهوم، ومع ذلك، عندما نقارن بعض جوانب الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي. نظراً لأن سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين شددوا على القوى الحقيقة التي تحدد مستوى الإنتاج، فقد ركزت نظرياتهم بشكل حصري تقريباً على العرض. ونظراً لأن كينز أكد على دور إجمالي الطلب، فقد وجد بعض الروابط المشتركة بين نظريته ونظرية المذهب التجاري. لقد كان متعاطفاً مع آرائهم غير المستقرة وأعلن اعتقادهم الراسخ بأن زيادة كمية المال ستزيد الإنتاج. قال كينز، إن التجاريين يرون أن تحقيق توازن تجاري ملائم من شأنه أن يزيد الإنفاق المحلي وبالتالي يرفع مستوى الدخل والعمالة.

هناك جانب إشكالي آخر في تقييم مساهمات الكتاب السابقين يكمن في الحاجة إلى تقييم إنجازهم الفكري. هل ينبغي أن يستند هذا الحكم كلياً إلى معايير حديثة، أم ينبغي الحفاظ عليه بصرامة في سياق الجهاز التحليلي لعصرهم؟ على الرغم من أن معظم مؤرخي الأفكار يتذدون موقفاً بين هذه الآراء القطبية، إلا أن قدرًا كبيراً من الجدل حول المزايا النسبية للاقتصاديين السابقين لا يزال قائماً.

هناك موقف آخر تجاه المذهب التجاري يستحق الذكر. لقد فحصت بعض تقييمات المذهب التجاري دوافع التجاريين وليس أفكارهم. كان التجاريون بلغة علم الاقتصاد الحديث، "باحثين عن الربح". كانوا مدفوعين بدوافع الربح لاستخدام الحكومة للحصول على امتياز اقتصادي لأنفسهم. كانوا عموماً تجارةً فضلوا منح الحكومة الاحتكارات التي من شأنها أن تمكن التجار الاحتكاريين من فرض أسعار أعلى مما كان يمكن أن يكون ممكناً بدون امتيازات الاحتكار.

3- رواد الفكر الاقتصادي التجاري

1-3- توماس مون *Thomas Mun*، 1571-1641: من السبائك إلى التجارة الخارجية

كان جد توماس مون عميد دار سك العملة الملكية ، وكان والده ميسراً. كان هو نفسه تاجراً ناجحاً للغاية وأصبح مديرًا لشركة الهند الشرقية في عام 1615. وقد تعرضت شركة الهند الشرقية لانتقادات شديدة لأن تجارتها تضمنت تصدير السبائك (من أجل شراء التوابل). في عام 1621، كتب مون كتاباً بعنوان "خطاب التجارة، من إنجلترا إلى جزر الهند الشرقية"، من أجل الدفاع عن الشركة من الاتهام بأنها تضر بازدهار بريطانيا لأنها صدرت السبائك من أجل استيراد البضائع. ووصف في الكتاب الفوائد المستمدة من هذا النوع من التجارة.

في عامي 1622 و 1623، كان مون أيضاً عضواً مهماً في لجنة التجار التي طلبها جيمس الأول لفحص مشكلة انخفاض سعر الصرف في بريطانيا. إن تأليفه الرائع، *Kنز إنجلترا بواسطة التجارة الخارجية، أو ثقل تجارتنا الخارجية هو قاعدة كنزا* (*England's Treasure by Foreign Trade, or the Ballance of our Foreign Trade*) (is the Rule of our Treasure)، والتي أشار إليها شومبيتر باسم "الكلاسيكية التجارية الإنجليزية"، وقد نشرها ابنه جون مون بعد وفاته في عام 1664.

أدى اكتشاف "العالم الجديد" لأمريكا وإنشاء مستعمرات هناك من قبل بعض الدول الأوروبية في القرن الخامس عشر إلى تدفق كبير من الذهب والفضة إلى أوروبا من المكسيك وبيرو. أصبحت التجارة الدولية من الآن فصاعداً أكثر أهمية وأخذ التجار دوراً مهماً، وكذلك في الاقتصاد المحلي. ترَكَ الاقتصاد الريفي في الفترة الإقطاعية بأسواقه المحدودة، في المعارض في المدن المجاورة، ومع تبادلات شبه المقايضة، أفسح المجال تدريجياً لاستخدام النقود على نطاق أوسع. تحالفت البورجوازية التجارية الجديدة مع الدولة من أجل استغلال أفضل للإمكانيات المتزايدة للتجارة الدولية. في بداية القرن السابع عشر، توج هذا التحالف بتشكيل أولى الشركات التجارية والتجارة الكبرى في العالم الحديث: شركات الهند الشرقية في هولندا وإنجلترا.

أصبحت التجارة الاستعمارية والشركات التجارية بشكل متزايد جزءاً من قصة لا نهاية لها من الحروب بين الدول القومية في أوروبا. ظهرت إنجلترا في النهاية كدولة إمبريالية منتصرة، بعد هزائم إسبانيا والبرتغال في القرن السادس عشر، وهولندا في أواخر السابع عشر، وفرنسا في القرن الثامن عشر. سيطرت قصة الحروب التي تعود إلى سنوات عديدة على عقول الآباء المؤسسين للاقتصاد السياسي خلال عصر التنوير.

كان أهم مؤلفي هذه الفترة هم التجار أنفسهم، مثل توماس مون الذي كان مديرًا لشركة الهند الشرقية البريطانية. غالباً ما كانت أعمال التجاريين تتتألف من كتيبات قصيرة تهدف إلى إقناع الرأي العام، أو الأفضل من ذلك، الحكومة، لتنفيذ السياسات الأكثر ملاءمة لشركاتهم التجارية. لا توجد أطروحات نظرية رئيسية يمكن العثور عليها، وفي أحسن الأحوال توجد مساحات مع القواعد العملية ومعايير التجارة. لهذه الأسباب من الصعب التحدث عن مدرسة فكرية تجارية. المذهب التجاري هو أكثر طريقة للاقتراب وابتکار الحلول للمشاكل الاقتصادية في تلك الفترة.

ومع ذلك، أعطى المذهب التجاري دافعاً هائلاً لفصل الاقتصاد عن النهج المعياري والأخلاقي البحث لعصور العصور الوسطى. بدأت الحقائق والأرقام والحسابات تدخل الخطاب الاقتصادي. اختفى المذهب التجاري باعتباره نظاماً فكرياً رئيسياً بعد المعاملة القاسية التي تلقاها في الكتاب الرابع من كتاب سميت ثروة الأمم في عام 1776، لكن ميزة الكبri هي تحديد الهدف الأساسي للاقتصاد: تحليل أسباب ثروة الأمم. وقد سادت العديد من وجهات نظرها السياسية منذ ذلك الحين في أجزاء من العالم، ولا تزال سائدة.

أخيراً، يمكن ملاحظة أن المذهب التجاري استمر لما يقرب من ثلاثة قرون. لم يشهد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ولا الاقتصاد الكلاسيكي الحديث حتى الآن مثل هذه الفترة الطويلة للاقتصاد السياسي. يمكن تقسيم هذا العمر الطويل إلى فترتين، تغطي أكثر أو أقل القرنين السادس عشر والسابع عشر على التوالي.

-2-3 ميلاد الفكر الاقتصادي في إيطاليا: أنطونيو سيرا (*Antonio Serra*)

تراجفت الحيوية الاقتصادية بلدية إيطاليا، والنشاط المالي لمصرفي فلورنسا، ودور الجمهوريات البحرية - وخاصة البندقية - في التجارة الدولية مع ازدهار الأعمال التجارية والكتابات التي تطرقت بالصادفة إلى القضايا الاقتصادية. ومع ذلك، كان هناك عدد قليل من المؤلفين المهتمين بتاريخ الاقتصاد، نشأت مساهمة أكثر أهمية بكثير من بيئة مختلفة تميزت بالتدحرج الاقتصادي. في 10 جويلية 1613، وقع أحد السجناء في سجن نابولي (الدكتور أنطونيو سيرا من كوزنسا)، على إهداه كتابه. أطروحة موجزة عن

الأسباب التي يمكن أن تجعل ممالك الذهب والفضة تكثر، حيث لا توجد مناجم -مع تطبيق على مملكة نابولي"

قدم الكتاب مشورة بشأن السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين ظروف مملكة نابولي، والتي يُنظر إليها على أنها متخلفة كثيراً عن أجزاء أخرى من إيطاليا في التنمية.

بعد الإهداء والمقدمة، تم تقسيم الأطروحة القصيرة إلى ثلاثة أجزاء. الأول وهو الأكثر إثارة للاهتمام بالنسبة لنا، ناقش "الأسباب التي من أجلها قد تغنى المالك بالذهب والفضة"، كما ذهب عنوان الفصل الأول ومن حيث الجوهر، إلى أسباب الازدهار الاقتصادي للأمم على أوسع نطاق، وبالمعنى الاصطلاحى أيضاً، من خلال مقارنة الظروف السائدة في مملكة نابولي بتلك السائدة في أجزاء أخرى من إيطاليا وخاصة البندقية، الجزء الثاني كان معنـياً بشكل أساسـي بـدحـض المقـترـحـات التي قـدمـها قبل سـنـوات قـلـيلـة مـارـكـو أنـطـونـيوـ دـيـ سـانـتـيسـ هـدـفـ خـفـضـ سـعـرـ الـصـرـفـ لـجـذـبـ الـأـموـالـ إـلـىـ الـمـلـكـةـ منـ الـخـارـجـ، فـيـ حـينـ قـدـمـ الـجزـءـ الثـالـثـ منـاقـشـةـ منـهجـيـةـ لـلـتـدـابـيرـ السـيـاسـيـةـ الـمـخـلـفـةـ الـتـيـ تـبـنـيـهاـ أوـ اـقـرـاحـهاـ "ـمـنـ أـجـلـ توـفـيرـ الـذـهـبـ وـالـفـضـةـ فـيـ الـمـلـكـةـ".

أوضح سيراً أن الإزدهار الاقتصادي لبلد ما يعتمد على "الميزات الخاصة"، أي الخصائص الأصلية الخاصة بكل بلد، و "الميزات العامة"، أو بعبارة أخرى ظروف مواتية أكثر أو أقل يمكن إعادة إنتاجها في أي مكان، مما سبق، خص سيراً منح الثروة الطبيعية، ولا سيما الأراضي الخصبة، والموقع. "الميزات العامة" وهي أربعة: "عدد المصانع، ونوعية الناس، قدر كبير من التجارة، وقدرة من هم في السلطة". عبارات أخرى: الإنتاج الصناعي والصفات الأخلاقية والمهارات المهنية للسكان، ومدى التجارة (خاصة التجارة العابرة الدولية)، والنظام السياسي المؤسسي، وهذا الأخير هو أهم العناصر الأربع.

في الواقع من الخطأ أن ننسب إلى سيرا تحديد الثروة بمال والمعادن الثمينة على خطى المعدنيين، ومع ذلك من الصعب أيضًا اعتبار سيرا مؤسس العلوم الاقتصادية، بالنسبة مثل هذا الوضع فإن الأهمية التي تُعزى إلى الظواهر الحقيقة، ولا سيما الإنتاج الصناعي ليست كافية بالتأكيد، في غياب عرض واضح بما فيه الكفاية لمفهوم الفائض، الذي شكل في القرنين التاليين أساسا لتطوير الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، أو حتى لأدنى أثر لأية نظرية للقيمة والتوزيع. من الواضح أيضًا أن سيرا قد يكون له تأثير ضئيل إن وجد على الإطلاق في المراحل الأولى من تطور الاقتصاد السياسي، نظراً للحد الأدنى من تداول عمله قبل إعادة طبعه في سلسلة *Custodi*. كان سيرا مع ذلك مؤلفاً مثيراً للاهتمام وضع إصبعه - بشكل حدسي تقريباً كما يمكن القول - على علاقة الترابط بين الجوانب المالية والحقيقة للاقتصاد والذي وجد أنه من الطبيعيربط الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3-3- ولIAM بيتI William Petty وأصول الاقتصاد السياسي

3-1- الحساب السياسي ومنهج علم الاقتصاد

يُذكر ولIAM بيتI عمومًا على أنه مؤسس الحساب السياسي، ويشكل امتدادًا لمجال العلوم الاجتماعية للأفكار الجديدة التي كانت متعددة في مجال العلوم الطبيعية. مع ذلك ، يهدف Petty إلى إدخال الطريقة الكمية في تحليل الظواهر الاجتماعية ، للسماح بمعالجتها أكثر صرامة لها:

جاء [الجبر] من شبه الجزيرة العربية من قبل موريس إلى إسبانيا ومن هناك ، وطبقه و [إليم] بي [إيتى] على أمور أخرى غير الرياضيات البحتة ، أي: للسياسة باسم الحساب السياسي عن طريق تقليل الكثير مصطلحات المسألة لمصطلحات العدد والوزن والقياس ، ليتم التعامل معها رياضيًا.

يعكس هذا الابتكار المنهجي ما كان يحدث في ذلك الوقت في مجال العلوم الطبيعية: النهج الكمي الجديد للفيزياء الذي يتحول من النظرة القديمة للفيزياء باعتبارها وصفًا للصفات الحسية للأشياء المادية ؛ في جميع مجالات البحث العلمي ، يصبح قياس الكميات هو الهدف المركزي للبحث ؛ النظرة المادية الميكانيكية للإنسان والعالم ، مدعاومة بشكل خاص من قبل توماس هوبز (1588-1679) ، الذي درس معه بيتي في باريس (من وجهة نظر هوبز ، طريقة الاستفسار - منطق الكميات ، الحوسنة المنطقية) - تعكس طبيعة موضوع التحقيق) ؛ نقد جذري للثقافة التقليدية التي يهيمن عليها الفكر الأرسطي.

في هذا الاتجاه كان بيكون Bacon (1561-1626) قد انطلق قبل هوبز Hobbes: كان أحد المؤلفين القلائل الذين استشهد بهم بيتي والذين أعجبهم. في معارضته الطريقة الاستنتاجية المنطقية للتقاليد

الأرسطية وتقليد عصر النهضة من التجريبية الخالصة (الفنيون والكيميائيون) ، اقترح بيكون الطريقة الاستقرائية ، وهي اندماج التجريبية والعقالية:

رجال التجربة مثل النملة. إنهم يجمعون ويستخدمون فقط: فالمفكرون يشبهون العناكب ، الذين يصنعون أنسجة العنكبوت من مادتهم الخاصة. لكن النحلة تأخذ مساراً متوسطاً ؛ يجمع مادته من أزهار الحديقة والحقل ، لكنه يحولها وبهضمها بقوة خاصة به. لا يختلف عن هذا هو العمل الحقيقي للفلسفة. لأنه لا يعتمد فقط أو بشكل رئيسي على قوى العقل، ولا يأخذ المادة التي يجمعها من التاريخ الطبيعي والتجارب الميكانيكية ويهضمها في الذاكرة بأكملها، كما يراها؛ بل يضعه في الفهم متغيراً ومهضماً

كانت هذه هي الطريقة التي اتبعها بيتي ، الذي وصف الظواهر الاجتماعية من الناحية الكمية ولكن أيضاً ، وقبل كل شيء، حاول تقديم تفسير منطقي للبيانات المجمعة، غالباً ما يعيد بناء البيانات المطلوبة لإجراء تحقيق على أساس سلسل من التفكير الاستنتاجي لـ طبيعة حسابية - كمية سمحت باستغلال المعلومات النادرة المتاحة لعدد لا يحصى من الأغراض المختلفة.

علاوة على ذلك، أكد بيتي على قراره بتأسيس تحليله الخاص على بيانات موضوعية:

الطريقة التي اتبعها للفيام بذلك، ليست معتادة بعد: بدلأ من استخدام الكلمات المقارنة والتفضيلية والحجج الفكرية فقط، فقد أخذت الدورة التدريبية (كنموذج من الحساب السياسي الذي كنت أهدف إليه منذ فترة طويلة) للتعبير عن نفسي من حيث العدد أو الوزن أو القياس ؛ لاستخدام الحجج المنطقية فقط ، والنظر في الأسباب فقط ، مثل الأسس المرئية في الطبيعة ؛ ترك أولئك الذين يعتمدون على عقول وأراء وشهوات وأحساس متغيرة لرجال معينين لمراعاة الآخرين.

2-3-3- الدولة القومية والنظام الاقتصادي

كان المال والتجارة الدولية والنظام المالي موضوعات للنقاش اليومي في زمن بيتي. ما ميز معاملة بيتي لهؤلاء الأشخاص عن معاصره وأسلافه، بخلاف الاختلافات في المواقف التي أيدها، لم يكن الطريقة (الحساب السياسي) فحسب، بل كان أيضاً موضوع التحليل: "سياسة الجسد" ، أي الدولة بالمعنى المشترك للنظام السياسي والنظام الاقتصادي: ومع ذلك، لم يشعر بيتي ولا معاصره بالحاجة إلى التمييز بين الجانبين.

ترتبط ولادة الرأسمالية عموماً بميلاد الدولة القومية. تم تطوير مفهوم موحد للدولة القومية، مع إيلاء اهتمام خاص لمشكلة التوحيد السياسي للمدينة والريف، من قبل مكيافيلي. وقد اختص من الشبكة المعقدة من الترابطات الاجتماعية، باعتبارها ذات أهمية كبرى، تلك الموجودة بين مواطني نفس الدولة، وبين

صاحب السيادة ورعاياه. تبني بيتي وجهة نظر مماثلة لمفهومه عن "السياسة الجسدية" ، حيث تخضع شبكة علاقات الإنتاج والتبادل لسلطة سياسية محددة بشكل فردي. لم يدرك مكيافيلي ولا بيتي العلاقات المتبادلة الموجودة بين المدينة والريف، أو بين الزراعة والصناعة، من وجهة نظر الإنتاج، كانت بالضبط القدرة على تجاوز هذا الحد، واكتشاف العلاقات التكنولوجية للإنتاج التي تربط مختلف قطاعات الاقتصاد، والتي شكلت مساهمة Quesnay الرئيسية في تطوير العلوم الاقتصادية.

عكس كتابات مكيافيلي وبيري التطور المحدود للبنية الإنتاجية في تلك الفترة. أنشطة التعدين والتصنيع والزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك التي أطلقها بيتي على ممتلكاته الأيرلندية، على سبيل المثال كانت متكاملة رأسياً إلى حد كبير، مع وجود فروق تقريبية للغاية في حفظ الدفاتر بين المراحل المختلفة للعمليات الإنتاجية والقطاعات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، كانت التغييرات في المؤسسات السياسية ضرورية للانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، على سبيل المثال من أجل ضمان الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإمكانية بيعها وشرائها، وخاصة الأرض. وهكذا أيدت شركة Petty إنشاء سجل للأراضي وبصفة عامة توحيد صكوك الملكية الأرض. يبدو أن الفكرة التي ما زالت جزئية عن النظام الاقتصادي التي اعتمدتها بيتي تعكس مرحلة تاريخية معينة هي مرحلة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية الصناعية.

إن فكرة "سياسة الجسد" تكمن وراء وجهات نظر بيتي المحددة حول المال والتجارة الخارجية والضرائب. ويجب أن نذكر أن كتابات بيتي لم يكن لها شكل الأطروحات المنهجية ولكنها كانت تدخلات فورية في المناقشات السياسية السائدة في ذلك الوقت، غالباً ما كانت مذكرات عمل موجزة أو مذكرة تهدف إلى إظهار الأطروحات السياسية، مثل القوة الاقتصادية لإنجلترا بالنسبة لفرنسا وبالتالي إمكانية استقلال سياسي أكبر للملك الإنجليزي. ومن بين هذه الأفكار نذكر:

بقدر ما يتعلق الأمر بالمال، هناك فرق مهم بين آراء بيتي وتلك السائدة في ذلك الوقت يمكن وراء استبداله للمقارنة التقليدية بين المال والدم بتواري آخر بين التشريع السياسي والإنساني:

المال ليس سوى دهون للجسد السياسي، حيث يؤدي الكثير منه إلى إعاقة رشاقة الجسم في كثير من الأحيان، وأن القليل جداً منه يجعله مريضاً. وهذا صحيح نظراً لأن الدهون تعمل على تليين حركة العضلات، وتتغير منها في حال الحاجة إلى طاقة، وتملاً التجاويف غير المتساوية، وتجميل الجسم، لذلك فإن الأموال في الدولة تسرع من عملها، تسوي الحسابات بسبب قابليتها للقسمة، وتجمل الكل، على وجه الخصوص بالنسبة لأشخاص معينين والذين لديهم الكثير منها.

وفقاً لبيتي، "الدم والعصائر الغذائية للجسم السياسي" تتكون من "نتاج التربية والتصنيع". تشير هذه المقارنة إلى اتجاه المفهوم الكلاسيكي للنظام الاقتصادي القائم على تقسيم العمل باعتباره يعمل من خلال عملية دائيرية للإنتاج والتبادل وإعادة تكوين قوائم الجرد الأولية لوسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ، وعملية الإنتاج الجديدة. يجب أن نتذكر في هذا الصدد أن اكتشاف دوران الدم، الذي قام به هارفي في بداية القرن السابع عشر، قد أثار اهتماماً حيوياً وأن بيتي (مثل كيفي Quesnay من بعده) كان طيباً.

ترتبط أفكاره عن المال بتلك المتعلقة بالتجارة الخارجية. واتفق بيتي مع معاصريه على اعتبار أن وجود فائض في الميزان التجاري أمراً مرغوباً فيه كوسيلة لإحداث تدفق المعادن النفيسة إلى البلاد، لكنه أخضع هذا الهدف لمستوى عالٍ من العمالة والإنتاج الداخليين. ويعتبر الذهب والفضة والمجوهرات متفوقة على السلع الأخرى بسبب مтанتها ودورها كوسيلة للتبدل وتخزين القيمة.

أما فيما يتعلق بالضرائب، فقد اعتبر بيتي أن إصلاح النظام الضريبي هو الخطوة الأولى لضمان توحيد الشروط داخل الدولة وتأكيد القواعد وهم شرطان أساسيان لتنمية الاقتصاد. تهتم معظم أطروحة الضرائب والمساهمات بالفحص المنهجي للأنواع المختلفة للدخل الحكومي، فهناك متاهة معقدة من اللوائح التي غالباً ما تكون متناقضة مع نفسها، وتعتبر واحدة من "العوائق الرئيسية لعظمته إنجلترا" بينما تصر في نفس الوقت أن هذه العوائق ليست إلا طارئة وقابلة للإزالة، لأنها مشتقة من التقسيم الطبقي الناجم عن الإضافات المستمرة إلى النظام الأولى الذي نتيجة لذلك، فقد تماسكته الأولى. وهكذا فإن العبء الضريبي يتحمله مالك الأرض بشكل حصري تقربياً وبكثافة متفاوتة وغير متوقعة. بالإضافة إلى ذلك كانت تكلفة التحصيل، التي تم التعاقد عليها من الباطن مع وكلاء من القطاع الخاص، عالية جدًا وجلبت المزيد من عناصر الظلم وعدم اليقين إلى النظام.

اقترح بيتي فرض ضرائب تناسبية، تُفرض على الاستهلاك، لأنها وحدتها تشكل ثروات "فعالية" معيار التناسب هو معيار "عادل"، مما يترك توزيع الدخل غير متأثر بالضرائب (وفي رأي بيتي، فإن الفروق في الثروة والدخل ضرورية للنمو الاقتصادي). إلى جانب ذلك تشجع الضرائب على الاقتصاد أو ترشيد الاستهلاك، إضافة إلى تحجب الإزدواج الضريبي وتسهيل جمع الإحصاءات حول الظروف الاقتصادية للأمة، والتي تعتبر ضرورية للحكومة الجيدة. كما يجب أن تكون اللوائح الضريبية مؤكدة وبسيطة وواضحة (وهذا أيضاً لتجنب الخلافات والإجراءات القانونية، التي تشكل هدراً اجتماعياً) وحيادية وبتكليف تحصيل منخفضة.

3-3-3 السلع والسوق

أشارت مساهمة بيتي في العلوم الاقتصادية في المقام الأول إلى صياغة مجموعة من المفاهيم الأساسية، مثل السلع والسوق والسعر؛ ويمكن توضيحها بحوار حول بيع الماس.

يتألف الحوار من بطلين: السيد "أ" الذي يمثل "بيتي" نفسه، والسيد "ب" وهو مشتري ماسة عديم الخبرة. يرى الأخير فعل التبادل على أنه حدث صدفة في لقاء مباشر بين المشتري والبائع، وليس حلقة روتينية في شبكة متربطة من العلاقات. المشكلة هنا صعبة لأن السلع الفردية المحددة المدرجة في فئة واحدة من السلع القابلة للتسويق - الماس في حالتنا - تختلف عن بعضها البعض بسبب سلسلة من العناصر الكمية والنوعية، حتى لو تركت جانباً الظروف المختلفة (الزمان والمكان) لكل عمل تبادل فردي. وبالتالي في حالة عدم وجود قاعدة قد تنص على تعريف نقطة مرجعية واحدة لسعر الماس، يعتبر السيد ب أن التبادل عمل محفوظ بالمخاطر، حيث يبدو من المستحيل على المشتري تجنب التعرض للغش، في حدث فريد في تجربته من قبل التاجر الذي لديه معرفة واسعة بالسوق.

في حالة عدم وجود شبكة من التبادلات المنتظمة أي السوق، فإن خصائص وظروف التمايز المذكورة أعلاه تعمل بطريقة تجعل كل عملية تبادل حلقة فريدة، حيث ينبع السعر أساساً من السعر الأكبر أو قدرة أقل على المساومة بين البائع والمشتري. على العكس من ذلك فإن وجود السوق يسمح بتحويل جزء كبير من العناصر التي تميز كل تبادل فردي عن أي تبادل فردي إلى اختلافات منهجية كافية في السعر نسبياً إلى نوع مثالي من الماس يؤخذ كمرجع. وبالتالي هناك علاقة بين ظهور سوق منتظم من ناحية، ومن ناحية أخرى إمكانية تعريف فئة معينة من السلع كسلعة، والاستخلاص من تعدد أعمال التبادل الفعال ممثلاً بنظري للسعر لها كلها.

السيد A الخبرير، يدرك في الواقع وجود علاقات كمية دقيقة بين أسعار أنواع مختلفة من الماس يحددها الوزن والأبعاد واللون والعيوب. وهكذا على سبيل المثال، "القاعدة العامة المتعلقة بالوزن هي أن السعر يرتفع بنسبة مضاعفة عن الوزن". تطبق قاعدة مماثلة على البعد، حيث يحدد متوسط الأسعار التي يتم الحصول عليها على أساس هاتين القاعدتين "السعر السياسي" (وهي فكرة يجب مراعاتها لاحقاً) على النحو الوارد في كل من الوزن والأبعاد. سيكون هذا هو ثمن الماس الخالي من العيوب ولونه الجيد. سيتم بعد ذلك تطبيق معاملات التعديل لتحديد سعر الماس الذي يظهر عيوباً أو تلويناً أقل قيمة ، ويتم توفير موازين مثل هذه المعاملات من قبل السوق. بطبيعة الحال ، قد يؤدي التطبيق الأعمى لهذه القواعد في بعض الأحيان إلى نتائج سخيفة ، وسيطلب تصحيفها تعديلات تحددها التجربة وكذلك الفطرة السليمة.

تقدم كتابات بيتي وبالتالي تمثيلاً لعملية التجريد التي تؤدي إلى مفاهيم السوق والسلع من التبادلات الخاصة المتنوعة التي تحدث في الاقتصاد. مؤهلين ، ومع ذلك ، ضروري. أولاً ، الماس هو سلعة يتحدد سعرها بالندرة أكثر من تكلفة الإنتاج ؛ لدينا هنا سوق منعزل عن الأسواق الأخرى ، على الأقل فيما يتعلق بالعلاقات المتبادلة المنتجة. ثانياً ، حدد بيتي فقط ضمنياً النتائج التحليلية لحقيقة أن السوق والسلعة هما تجريدات: ليست ذرات من الواقع الاقتصادي ، بشكل فردي بوضوح (كما تفترض النظرية البدئية الحديثة للتوازن الاقتصادي العام) ، ولكنها تتوافق مع معين من التجميع ، حيث يتم تحديد أنساب مستوى للتجميع من خلال مدى العلاقات المتبادلة بين مختلف أعمال التبادل. وبالتالي ، على سبيل المثال ، قد نشير إلى التفاح أو الفاكهة أو الطعام بشكل عام

سلعة واحدة وفقاً لمستوى التجميع الذي يعتقد أنه الأكثر ملاءمة ، مع مراعاة العلاقات التي تلعب دوراً داخل مجموعة المنتجين وداخل مجموعة المشترين.

أما بالنسبة لمفهوم السعر، فقد ميز بيتي بين السعر الطبيعي، والسياسي، والحالي، والسعر الفعلي. يعتمد السعر الطبيعي على حالة المعرفة التكنولوجية والعيش المطلوب للعمال. بالإضافة إلى ذلك ، يأخذ السعر السياسي في اعتبار التكاليف الاجتماعية ، مثل مدخلات العمالة الزائدة عن العمالة الازمة: تعتبر هذه التكاليف مضيعة ، مما يدل على حقيقة أن الإنتاج الفعلي أقل من الإنتاج المحتمل. يُعرف السعر الحالي بأنه تعبير عن السعر السياسي من حيث السلعة المستخدمة كمعيار للقياس ، بحيث يتضح أيضاً أنه متغير نظري. أخيراً ، يجب أن نميز بين الأسباب الجوهرية التي تحدد السعر السياسي والأسباب الخارجية - تلك الأسباب المتغيرة والطارئة التي تتحدد مع الأول لتحديد السعر الفعلي.

وبالتالي ، فإن "السعر الطبيعي" له معنى السعر الأمثل ، الذي يتتوافق مع أفضل التقنيات المتاحة والعملية الأكثر كفاءة الممكنة له "سياسة الجسم". بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين اللاحقين ، فإن "السعر الطبيعي" له معنى مختلف ، مطابق لمعنى "السعر السياسي" لبيتي ، لأنها يشير إلى السعر الذي ينظم سلوك السوق ويعتمد على الظروف الفعلية للإنتاج السائد في الاقتصاد. النظام. إن تمييز بيتي بين هذين المفهومين ، في فترة تاريخية بعيدة كل البعد عن التطور الكامل للرأسمالية ، يعني ضمناً التأكيد على التكاليف المرتفعة المرتبطة بمستوى التنظيم الاجتماعي المختلف آنذاك.

4-3-3 الفائض والتوزيع والأسعار

يعتبر تحديد مفهوم الفائض تقليدياً أحد أهم مساهمات Petty، على الرغم من أن فائضه اتخذ الشكل الجزئي للإيجار (والضرائب)، وبشكل مشتق الإيجار على رأس المال النقدي (الفائدة):

لنفترض أن رجلاً يستطيع أن يزرع بيديه نطاقاً معيّناً من الأرض بالذرة، أي يمكنه حرف الأرض، زراعتها وتقليلها وسوقها... الخ. بقدر ما تتطلبه خدمة هذه الأرض؛ وكان له بذرة تزرع بها. أقول، عندما أخرج هذا الرجل بذوره من حصاد محصوله، وأيضاً، ما أكله هو نفسه وأعطاه الآخرين مقابل الملابس وغيرها من الضروريات الطبيعية؛ أن ما تبقى من الذرة هو الإيجار الطبيعي وال حقيقي للأرض لهذا العام؛ أو متوسط سبع سنوات، أو بالأحرى سنوات عديدة حيث تتشكل الدورة، التي يصنع فيها المالك والكثيرون ثورتهم، يعطي الإيجار العادي للأرض في الذرة.

الريع، الذي يتواافق مع الفائض في مثال بيقي، يتم التعبير عنه هنا من الناحية المادية، كمقدار معين من الذرة. هذا ممكن لأن المنتج متجانس، بينما يتم التعبير عن جميع وسائل الإنتاج غير المتجانسة من حيث السلعة المفردة المنتجة؛ وهذا يشمل العمل الذي يفترض أنه يتلقى وسائل عيشه، ويُعبر عنه أيضاً بالذرة ("ما أكله هو نفسه وأعطاه الآخرين في مقابل الملابس"). يتم الالتفاف على مشكلة الأسعار، لأنه يفترض ضمنياً أن نسب التبادل بين السلع المنتجة ووسائل الإنتاج يمكن اعتبارها معطاة.. يمكن أيضاً التعبير عن الفائض من حيث عدد الأشخاص الذين يمكن أن تحفظ لهم مجموعة من العمال الذين ينتجون ما يكفي من الكفاف لأنفسهم ولآخرين. وهكذا تظهر البطالة، مثل إنتاج السلع والخدمات الكمالية، بطريقة لتوظيف الفائض.

يعتمد حجم الفائض على عدد العمال المنتجين ومستوى الإنتاجية لكل عامل، كما سيأتي به آدم سميث بعد قرن من الزمان. وقد أصر بيقي على المقترنات التي تهدف إلى توفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من العمال المنتجين، عن طريق الحد من البطالة والعمل غير المنتج. من بين العناصر التي تحدد الإنتاجية لكل عامل، أشار بيقي إلى العناصر التي يمكن تسميتها طبيعية، مثل سهولة الوصول إلى البحر، وتوافر الموارد والطرق الطبيعية للاتصال أو الخصوبة الأصلية للأرض. ومع ذلك، تم إعطاء أهمية أكبر بكثير للعوامل التكنولوجية والتنظيمية، مثل تحسين الأراضي (الصرف والري وما شابه)، والاستثمارات في البنية التحتية (الطرق والقنوات الصالحة للملاحة)، والتقدم التقني المتجسد في الأدوات الجديدة للإنتاج وقبل كل شيء التطورات في تقسيم العمل.

نصل الآن إلى نظرية الأسعار النسبية، والتي لدينا فيها عدد من العناصر المختلفة. التفسير الأول، الذي قدمه ماركس، يعزى إلى Petty نظرية العمل للقيمة. يراعي بيقي النظم الفرعية الافتراضية للاقتصاد التي يتم من خلالها إنتاج جميع وسائل الإنتاج الضرورية ويكون هناك فائض من سلعة واحدة؛ تحدد النسبة بين كميات العمالة المستخدمة في نظامين فرعيين لهما فائض سلعتين مختلفتين السعر النسبي لهذه السلع.

ثم لدينا نظرية للقيمة على أساس العمل والأرض، يقول بيتي:

يجب تقييم كل الأشياء بواسطة عاملين طبيعين، وهما الأرض والعمل؛ فيجب أن نقول أن السفينة أو الثوب يساوي مثل هذا القياس من الأرض، بمثل هذا القياس الآخر من العمل؛ لأن السفن والملابس كانت من مخلوقات الأرض وعمل الإنسان عليها.

لا ينبغي تفسير هذا المقطع (والصيغة التي يستخدمها Petty، لتوضيح نظريته في القيمة: "العمل هو الأب والمبدأ النشط للثروة ، لأن الأرض هي الأم") على أنها بيان أولي عن نظرية القيمة المطلقة. فهذه شعارات تقليدية، تُستخدم على نطاق واسع للإشارة إلى الأدوار المتنوعة للعمل والأرض في الإنتاج (يلعب الأول دوراً فاعلاً، والأخير يلعب دوراً سلبياً)؛ ومن السهل أن نرى كيف يمكن لمثل هذه الفكرة أن توفر الأساس لنظرية قيمة العمل التي ترتكز على مذهب "القانون الطبيعي" ، وتصور العمل على أنه تضحيه. فالثمن إذن هو المكافأة "العادلة" مثل هذه التضحيه، على وجه التحديد لأنها تتناسب مع التضحيه التي تم تحملها. ومع ذلك، فإن مثل هذا التفسير "للقانون الطبيعي" سيكون خاطئاً، لأن بيتي اعتبر العمل مجرد تكلفة إنتاج أخرى تقادس بالمعيشة وتجاهل أي تأثير أخلاقي محتمل للعدالة أو الظلم في معالجته لمشكلة الأسعار. علاوة على ذلك، من وجہة نظر بيتي ، يجب وضع الأرض والعمل على قدم المساواة ويمكن التعبير عن أحدهما من حيث الآخر. في الواقع، كان "الاعتبار الأكثر أهمية في الاقتصاديات السياسية" تحديداً هو "كيفية تحقيق التكافؤ والمعادلة بين الأرض والعمل، وذلك للتعبير عن قيمة أي شيء بأيٍّ منها بمفرده". عند المقارنة بين نظامين فرعيين ينتجان كميات مختلفة من الطعام على نفس الكمية من الأرض، ولكن في حالة واحدة باستخدام العمالة وعدم استخدامها في الأخرى كوسيلة للإنتاج: الفرق بين المنتجين يتواافق مع أجر العمل موظف في الحالة الأولى.

أخيراً، نستطيع تفسير لنظرية الأسعار التي وضعها بيتي على أساس التكاليف المادية للإنتاج. حيث أصر بيتي مراراً وتكراراً على هذه الفكرة، وقدم قوائم بالسلع المطلوبة لبعض العمليات الإنتاجية. بالمقارنة، يبدو تخفيض تكاليف العمالة وحدها، أو على العمالة والأرض، بمثابة تبسيط. على أي حال ، ما هو ذي صلة هنا هو النهج الموضوعي الذي يتبعه Petty بشكل منهجي من خلال خفض الأسعار إلى صعوبة الإنتاج: وهو نهج كما سترى، كان يجب أن يتبعه الاقتصاديون الكلاسيكيون اللاحقون، مع قدر أكبر من الاتساق و الصراامة التحليلية.

لم تذهب مساهمة بيتي إلى أبعد من مجرد صياغة بسيطة للمشكلة: لا يمكن جمع السلع غير المتجلسة معًا لتعويض تكاليف الإنتاج ما لم يتم التعبير عنها مسبقاً في وحدات متجلسة، أي من حيث كميات القيمة التي تم الحصول عليها بضرب كمية كل سلعة مطلوبة في عملية الإنتاج حسب سعرها

النسي، وبالتالي فإننا نواجه مشكلة دائمة: لا يمكن تحديد سعر المنتج ما لم تكن أسعار وسائل الإنتاج معروفة، ولكن يتم إنتاجها أيضاً عن طريق وسائل الإنتاج، والتي قد تشمل المنتج الأول. قد تفسر هذه الصعوبة محاولات تقليل المكونات غير المتجانسة لتكلفة الإنتاج إلى العوامل الأولية وحدها، أي العمالة أو العمالة والأرض؛ لكن هذه المحاولات تفشل أيضاً في حل المشكلة. ويبدو أن عدم اكتمال المخطط المفاهيمي الذي وضعه بيتي، ولا سيما عدم وجود مفهوم رئيسي مثل معدل الأرباح، كان حاسماً في منع المزيد من التقدم نحو حل صحيح للمشكلة، من خلال بناء نظام تحليلي الذي يأخذ في الاعتبار العلاقات المتبدلة المنتجة بين مختلف قطاعات الاقتصاد. لكن الطريق الذي يؤدي إلى مثل هذا النظام طويل جداً كما سيجري تقديمه في الفصول التالية.

الفكر الاقتصادي

عند الطبيعيين

1- من الجسد السياسي إلى الجداول الاقتصادية

في القرن الممتد بين كتابات ويليام بيتي وأدم سميث، سار التفكير الاقتصادي في اتجاهات عديدة، وكانت الأفكار المتعلقة بالظواهر الاقتصادية جزءاً من الانعكاسات العامة على المجتمع والإنسان، وكان نفس المؤلفين على مدار الوقت يشملون مجالاً واسعاً من القضايا.

كان بيتي مخترعاً وطبيعاً وأستاداً في علم التشريح، ومسؤولاً عن المسح الجغرافي لإنجلترا ومالكًا للأرض يعمل في إدارة عقاراته، شكلت أفكاره حول القضايا الاقتصادية والمؤسسة والديموغرافية بالنسبة له في نفس الوقت سعيًا مدنيًا وفكريًا ووسيلة لممارسة النفوذ السياسي وأداة للدفاع عن مصالحه الخاصة، تعامل جون لوك John Locke مع القضايا الاقتصادية البحثة في متابعة استفساراته الفلسفية، كما فعل ديفيد هيوم David Hume بعد سنوات قليلة. كما كتب لوك من بين القضايا الأخرى، عن القضايا النقدية في سياق نقاش شارك فيه أيضاً الفيزيائي الشهير إسحاق نيوتن (1642-1727)؛ وفي عام 1699 تم تعيين نيوتن مديرًا لدار سك النقود. كان برنارد دي ماندفيل Bernard de Mandeville طبيباً وفيلاسوفاً، وريتشارد كانتيلون Richard Cantillon مصرفياً دولياً. شارك فرانسوا كيسناني François Quesnay، وهو طبيب في بلاط الملك لويس الخامس عشر، في النقاش الفكري في ذلك الوقت على أمل أن تسهم أفكاره في التحسين الاجتماعي. نحن نقوم بعزل المساهمات الاقتصادية البحثة عن سياقها، لكن يجب ألا ننسى أن عمليات العزل من هذا النوع كانت ستعتبر تعسفية من قبل رجال ذلك الوقت.

تأثر أدم سميث أثناء سفره في فرنسا بمجموعة من الكتاب الفرنسيين الذين عُرِفوا بالفيزيوغراطيين. لقد أدركوا الترابط بين قطاعات الاقتصاد وقاموا بتحليل عمل الأسواق غير المنظمة.

على الرغم من أن المذهب التجاري كان واضحاً في فرنسا في القرن الثامن عشر، إلا أن حركة جديدة ولكنها قصيرة العمر تسمى الفيزيوغراطية بدأت هناك حوالي عام 1750. ولأنها قدمت رؤى تحليلية مهمة في الاقتصاد، كان تأثيرها على الفكر الاقتصادي اللاحق كبيراً. غالباً ما يقوم علماء الأفكار الاقتصادية بتجميع الأشخاص ذوي الأفكار المتباعدة بشكل تعسفي في مدرسة فكرية، عادةً على أساس تشابه واحد. ومع ذلك، فإن كتابات المدرسة الطبيعية تعبّر عن آراء متسبة بشكل ملحوظ حول جميع النقاط الرئيسية. هناك ثلاثة أسباب لذلك.

(1) تطور الفيزيوغراطية حصرياً في فرنسا.

(2) تم تقديم أفكار الفيزيوقراطيين خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، من حوالي 1750 إلى 1780. (قيل إنه لم يكن أحد على علم بالأفكار الفيزيوقراطية قبل عام 1750، وبعد عام 1780 لم يسمع بها سوى عدد قليل من الاقتصاديين.

(3) كان للفيزيوقراطية قائد فكري معترف به، فرانسوا كيناي (1694-1774)، والذي تم قبول أفكاره تقريباً دون أدنى شك من قبل زملائه الفيزيوقراطيين. تم تصميم كتاباتهم بشكل أساسى لإقناع الآخرين بجدارة اقتصاديات Quesnay.

1-1. القانون الطبيعي

طور الفيزيوقراطيون، مثل التجاريين الإنجليز اللاحقين، نظرياتهم الاقتصادية من أجل صياغة سياسات اقتصادية صحيحة. تعتقد كلتا المجموعتين أن الصياغة الصحيحة للسياسة الاقتصادية تتطلب فهماً صحيحاً للاقتصاد. لذلك كانت النظرية الاقتصادية شرطاً أساسياً للسياسة الاقتصادية. تتعلق فكرة الفيزيوقراطيين الفريدة بدور القانون الطبيعي في صياغة السياسة. لقد أكدوا أن القوانين الطبيعية تحكم عمل الاقتصاد وأنه على الرغم من أن هذه القوانين كانت مستقلة عن إرادة الإنسان، يمكن للبشر اكتشافها بموضوعية - كما يمكن أن تكون قوانينا للعلوم الطبيعية. ساهمت هذه الفكرة بشكل كبير في تطوير الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.

1-2- ترابط اقتصاد

على الرغم من أن النظرية الفيزيوقراطية كانت ناقصة في الاتساق المنطقي والتفاصيل، فقد حدد الفيزيوقراطيون بالفعل ضرورة بناء نماذج نظرية من خلال عزل المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للدراسة والتحليل. باستخدام هذه العملية، توصلوا إلى رؤى مهمة حول الترابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد على مستويات كل من تحليل الاقتصاد الكلي والجزئي.

كان الشاغل الرئيسي للفيزيوقراطيين هو عملية التنمية الاقتصادية الكلية. لقد أدركوا أن فرنسا كانت متخلفة عن إنجلترا في تطبيق التقنيات الزراعية الجديدة. كانت بعض مناطق شمال فرنسا تقدم تقنيات متقدمة، لكن معظم فرنسا كانت تحافظ على طرقها القديمة؛ وهكذا كانت البلاد تتطور بشكل غير متساو. للتعامل مع هذه المشكلة، أراد الفيزيوقراطيون، مثل التجاريين الإنجليز والفرنسيين، اكتشاف طبيعة وأسباب ثروة الأمم والسياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي على أفضل وجه. كان المذهب التجاري الفرنسي أكثر شمولاً في تنظيمه للنشاط الاقتصادي المحلي والأجنبي من نظيره البريطاني، وكانت الفيزيوقراطية رد فعل فكري على هذا التنظيم. لم يركز الفيزيوقراطيون على المال بل على القوى الحقيقة

التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية. كرد فعل على الفكرة التجارية القائلة بأن الثروة نشأت من خلال عملية التبادل، درسوا خلق القيمة المادية وخلصوا إلى أن أصل الثروة كان في الزراعة، أو الطبيعة.

في اقتصاد عصرهم، تم إنتاج المزيد من السلع أكثر مما هو مطلوب لدفع التكاليف الحقيقة التي يتحملها المجتمع لإنتاج تلك السلع. لذلك، تم إنشاء فائض. قادهم بحثهم عن أصل هذا الفائض وحجمه إلى فكرة المنتج الصافي. تقدم عملية الإنتاج الزراعي مثلاً جيداً على صافي المنتج. بعد دفع ثمن عوامل الإنتاج المختلفة - البذور والعمل والآلات وما شابه - يوفر الحصاد السنوي فائضاً. اعتبر الفيزيوقراطيون أن هذا ناتج عن إنتاجية الطبيعة. والعمل حسب رأيهم، يمكن أن ينتج فقط ما يكفي من السلع لدفع تكاليف العمالة، ونفس الشيء ينطبق على عوامل الإنتاج الأخرى، باستثناء الأرض. لذلك، خلق الإنتاج من الأرض الفائض الذي أطلق عليه الفيزيوقراطيون المنتج الصافي. اعتبر التصنيع والأنشطة الاقتصادية غير الزراعية الأخرى "قيمة" لأنها لم تنتج أي منتج صافٍ. قد يبدو الاعتقاد بأن الإنتاج الزراعي فقط هو القادر على إعادة إنتاج إلى المجتمع أكبر من التكاليف الاجتماعية لهذا الناتج غريباً اليوم، ولكن يمكن تفسيره من خلالحقيقة أن الفيزيوقراطيين ركزوا على الإنتاجية المادية بدلاً من إنتاجية القيمة. أيضاً ونظراً لأن الصناعة واسعة النطاق لم تتطور بعد في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، فإن إنتاجية الصناعة لم تكن واضحة في اقتصاد الفيزيوقراطيين. صاحب العمل الصغير الذي يعمل فيه عدد قليل من الموظفين لا يبدو أنه يحقق أي فائض، ولم يكن مستوى معيشته مختلفاً بشكل كبير عن مستوى موظفيه. بعد إثبات أن أصل المنتج الصافي كان في الأرض، خلص الفيزيوقراطيون إلى أن ربع الأرض هو مقياس الناتج الصافي للمجتمع.

2- فرانسوا كيناي والفيزيوقراط

كان الفيزيوقراطيون (أو *les économistes*)، كما كانوا يطلقون على أنفسهم) مجموعة مضغوطه ومقاتلة للغاية من الاقتصاديين الفرنسيين مجتمعين حول فرانسوا كيسنai (1694-1774)، وهو طبيب لمدام دي بومباردور *de Pompadour* في بلاط لويس الخامس عشر، مؤلف كتاب الجدول الاقتصادي *Tableau économique* (1758-59). والفيزيوقراط هم المدرسة الأولى للفكر الاقتصادي التي جهزت نفسها بأجهزتها الصحفية من أجل الدفاع عن نقاط محددة للسياسة. كانت الفترة الزمنية التي شهدت هيمنتهم قصيرة - ربع قرن أو أكثر بقليل - لكن تأثيرهم على تطور الاقتصاد السياسي كان قوياً بشكل ملحوظ، وذلك بفضل المكانة المركزية التي احتلتها باريس في الحياة الثقافية في ذلك الوقت.

اهتم الفيزيوغراطيون كثيراً بتطوير الزراعة، التي اعتبروها القطاع الوحيد القادر على إنتاج فائض. علاوة على ذلك، ونظرًا لأن المصطلح الذي تم تعينه لهم الآن مع العروض (وكلمة الفيزيوغراط مشتقة من الكلمة اليونانية *fusis* = "الطبيعة"، و *cratéin* = "السيطرة")، فقد تشاركوا مع التيار الديكارتي للتنوير الفرنسي فكرة "النظام الطبيعي"، يجب أن يكون المنطق والأمثلية - اللذان لا يتغيران بمرور الوقت، نظرًا لأنهما جزء لا يتجزأ طبيعة الأشياء - ويجب أن يكونا واضحين لأي شخص يتمتع بنور العقل، والذي يجب على الأمير المستنير تنفيذه باعتباره "نظامًا إيجابيًا". تدرج الملكية الخاصة أيضًا ضمن هذا النظام الطبيعي، لذلك اعتبر الدفع عن حقوق الملكية إحدى المهام الرئيسية "للنظام الإيجابي".

-1715) رأى كل من فيكتور ريكويتي (*Victor Riqueti*)، وماركيز ميرابو (*marquis of Mirabeau*)، ومختلف الفيزيوغراطيين الآخرين أن قدرة الزراعة على توليد فائض هي أمر جوهري في خصوبة التربة (التي تنتج كمية من القمح من حبة واحدة وبالتالي كهدية من الطبيعة الأم). يمكن بعد ذلك استخدام هذه النظرية حول أصل الفائض لتبرير الاستيلاء على الفائض من قبل النبلاء - ليس فقط أصحاب الأراضي الشرعيين ولكن سادة الأقنان الذين يعيشون عليهما. كما اعتبر كيني *Quesnay* أن الزراعة وحدها قادرة على تحقيق فائض، على الرغم من اختلاف تفسيره إلى حد ما، مع مراعاة الوضع السائد في فرنسا في ذلك الوقت. بالنظر إلى أسعار المنتجات الزراعية والمصنوعات في الأسواق العالمية، مع اللجوء إلى أفضل التقنيات يمكن للمزارعين الفرنسيين الحصول على منتج تجاوزت قيمته تكاليف الإنتاج، بينما استعاد المصنعون تكاليفهم (بما في ذلك تكاليف المعيشة ل أصحاب المشاريع الصناعية). وهكذا شدد *Quesnay* على إمكانية إصلاح النظام الزراعي من أجل التنمية الاقتصادية - ما أسماه بالثقافة الكبرى، مقارنة بالثقافة الصغيرة، فالأخير تتميز ليس فقط بمخاوف أكبر ولكن أيضًا بتقنيات ذات كثافة رأسمالية أعلى (مثل المحراث الذي تجره الخيول بدلاً من الثيران).

وهكذا شدد *Quesnay* على إمكانات الثورة الزراعية التي كانت قد بدأت بالفعل ولكنها كانت تسير ببطء شديد. هذه الأطروحة التي تعارض الفكر التجاري، وقبل ذلك سياسة جان بابتيس特 كوليبر الاقتصادي (1683-1619) لدعم التجارة والصناعة من خلال تحrir استيراد المواد الخام والرسوم على واردات التصنيع التي أعاقة تنمية الزراعة وقلصت ربحيتها وزادت من ربح المصنوعات. على العكس من ذلك كما جادل *Quesnay*، يجب منح المنتجات الزراعية جائزة مجانية، أي سعر كافٍ ليس فقط لتغطية تكاليف الإنتاج ولكن أيضًا لتفضيل تمويل الاستثمارات من خلال ضمان عوائد مناسبة.

لم يكن لا السعر الجيد ولا السعر الأساسي (الذي يتواافق مع مجرد تكاليف الإنتاج) أسعاراً تولدها الأسواق تلقائياً؛ وفقاً لكتابي *Quesnay* تعتمد أسعار السوق على العرض والطلب. وهكذا يتم إعداد أو

تحقيق السعر الجيد بواسطة سياسة تشجع التصدير الحر للمنتجات الزراعية وعادات الاستهلاك داخل الدولة التي تشجع السلع الأساسية مقارنة بالسلع الفاخرة، أو استهلاك المنتجات الزراعية التي تتجاوز مجرد مستوى الكفاف. على الرغم من أن فكرة المعدل التنافسي للأرباح كانت لا تزال مطلوبة (تم تحديدها من قبل تورغو Turgot بعد بضع سنوات وتم تطويرها بالكامل من قبل سميث Smith)، فقد أدرك كيني Quesnay تماماً الدور الحاسم لترابكم رأس المال بالنسبة لـ العملية الإنتاجية وقبل كل شيء السماح بتبني التقنيات المحسنة. وميز كيني Quesnay بين *avances foncières* (الاستثمارات الأساسية الأولية الازمة لزراعة قطعة من الأرض وزيادة إنتاجيتها) ، *avances primitives* (أدوات الإنتاج ، والماشية) *annuelles* (رأس المال المتداول: البذور والأجور وما شابه ذلك). وهكذا ركز Quesnay الاهتمام على الزراعة؛ وفي الوقت نفسه قطع خطوات كبيرة في الاتجاه الذي تبعه فيه لاحقاً تورغو Turgot وسميث والمدرسة الكلاسيكية بأكملها، للنظر في تقدم رأس المال كشرط للإنتاج وترابكم رأس المال، وبالتالي عنصر حاسم للتنمية الاقتصادية.

طور كيني Quesnay والفيزيوقراطيون نظرية رائعة في "روح النظام" والاتساق. على وجه الخصوص كان كيني Quesnay أول خبير اقتصادي يدرك ويمثل في مخطط تحليلي العلاقات الإنتاجية المتبادلة التي تربط بين القطاعات المختلفة والتي تنبع في نظام اقتصادي قائم على تقسيم العمل من عدم تجانس وسائل الإنتاج في كل قطاع. تمت معالجة هذه المشكلة من خلال الجدول الاقتصادي، ومن خلال التركيز على التبادلات المطلوبة لضمان استمرار عمل النظام الاقتصادي.

بالنسبة للخطوط العريضة لنموذج كيني Quesnay، فقد اعتبرت الزراعة القطاع الإنتاجي الوحيد (أي القادر على توليد فائض) في الاقتصاد؛ افترض Quesnay أن التكنولوجيا الأكثر تقدماً، والثقافة الكبيرة، تم تبنيها بشكل عام في الزراعة. وتم تجميع الأنشطة الأخرى تحت عنوان "القطاع العقيم"، وسيجي بذلك لأن هذه الأنشطة تحولت فقط إلى منتجات معالجة مجموحة معينة من المواد الخام (بما في ذلك وسائل المعيشة لعمال القطاع)؛ كما ثبت أن قيمة المنتجات المصنعة مساوية لقيمة وسائل الإنتاج والعيش المستخدمة للحصول عليها، بحيث لا يكون هناك خلق قيمة جديدة. كما ان التقسيم الفرعي للنظام الاقتصادي إلى قطاعات تتواافق مع تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية وهي: الطبقة المنتجة المكونة من أولئك الناشطين في الزراعة (ال فلاحين والمزارعين)، والطبقة العقيمية المكونة من الحرفيين (بما في ذلك عمال التصنيع والتجار) والطبقة الأرستقراطية أي المالك، الذين تراكم عليهم الفائض المتحصل عليه في القطاع الزراعي، بما في ذلك مع طبقة النبلاء ورجال الدين.

يتكون الجدول الاقتصادي من سلسلة من الرسوم البيانية، والتي أوجزت سلسلة من التبادلات السلعية مقابل المال بين القطاعات الإنتاجية المختلفة والطبقات الاجتماعية المختلفة الالزمة من أجل السماح لبقاء الاقتصاد وتنميته من خلال عملية دائيرية تتبع فيها، سنة بعد أخرى مراحل الإنتاج والتبادل والاستهلاك واحدة تلو الأخرى. في نهاية الدورة الإنتاجية، يبدأ النباء عملية التداول مستخدمين الأموال المدفوعة لهم كإيجار للحصول على المنتجات الزراعية والمصنعة. ثم تتبع سلسلة من التبادلات: تستخدم الطبقة العقيمة الأموال التي تلقتها للحصول على الغذاء والمواد الخام من الطبقة المنتجة؛ هذه الأخيرة تكتسب المنتجات المصنعة من الطبقة العقيمة. في النهاية تكون الطبقة المنتجة باعت فائض إنتاجها، وبالتالي حصلت على المال لدفع الإيجارات لأصحاب العقارات. وهكذا يمكن أن تبدأ دورة إنتاج جديدة. بالنسبة للفائض (ما تبقى من المنتج، بمجرد إعادة إنتاج وسائل الإنتاج والمعيشة للعاملين في الاقتصاد) يتواافق مع استهلاك النباء ورجال الدين، الذين لا ينتجون أي شيء وقدرون على شراء المنتجات الزراعية والمصنعة عام بعد عام فقط لأنهم يتلقون إيجاراتهم من القطاع الإنتاجي.

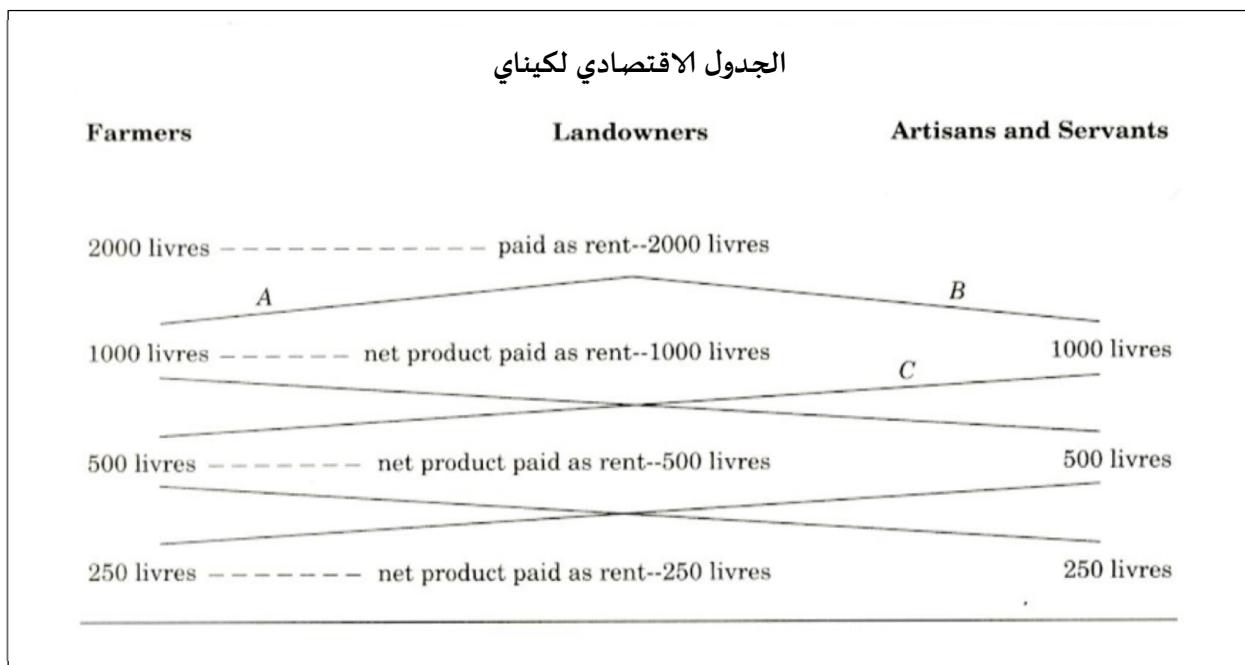
يوضح الشكل اللاحق الجدول الاقتصادي الأصلي. والشكل الذي بعده هو تبسيط يوضح جوهر التحليل الفيزيوقرافي. يُظهر ثلاثة قطاعات من المجتمع: المزارعون وملوك الأرض والحرفيون والخدم. لا يوجد قطاع أجنبي أو قطاع حكومي أو قطاع تصنيع فوق مستوى الحرفيين. بدأ التحليل الفيزيوقرافي بمنتج صافي في بداية الفترة الاقتصادية يبلغ 2000 ليفر (*ivres*) يملكه ملك الأرض (كانت ليفر هي الوحدة النقدية الفرنسية قبل الفرنك). تم دفع هذا المنتج الصافي لملك الأرض كإيجار من النشاط الاقتصادي في الفترة السابقة. افترض الفيزيوقراسيون أن الأرض فقط هي التي يمكن أن تنتج مخرجات أكبر من تكلفة إنتاجها؛ في الجدول، تم افتراض أن هذه الإنتاجية تبلغ 100 بالمائة. تؤدي أنشطة الحرفيين، على سبيل المثال، إلى إنتاج منتجات، كما أن المدفوعات لعوامل الإنتاج تساوي قيمة السلع المنتجة. بالنسبة للأرض وحدها، يكون الإنتاج أكبر من العوامل المستهلكة؛ في الجدول، تم استثمار 2000 *ivres* في الإنتاج الزراعي مما أدى إلى ناتج صافٍ قدره 2000 *ivres*، يتضمن ملك الأرض كإيجار.

TABLEAU ÉCONOMIQUE

Objets à considérer. 1^e trois sortes de Dépenses. 2^e leur Source. 3^e leurs avances, 4^e leur Distribution, 5^e leurs Effets, 6^e leur Reproduction, 7^e leurs Rapports entre elles, 8^e leurs Rapports avec la population, 9^e avec l'Agriculture, 10^e avec l'Industrie, 11^e avec le Commerce, 12^e avec la masse des richesses d'une Nation.

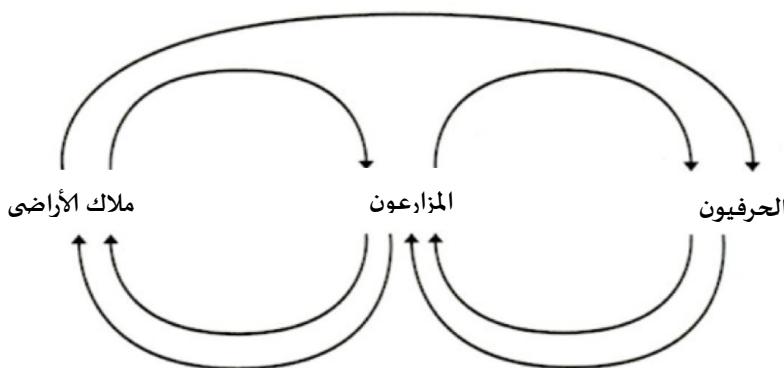
Il n'est pas nécessaire de s'attacher à l'intelligence de ce tableau avant la lecture des 7 premiers Chapitres, il suffit à chaque chapitre de faire attention à la partie du Tableau qui y a rapport.

بدءاً من المركز العلوي للجدول، أنفق ملاك الأراضي العام الماضي صافي ناتج قدره 2000 /livres عن طريق شراء 1000 /livres من البضائع من الحرفيين و 1000 /livres من السلع الزراعية من المزارعين (يتم تمثيل ذلك بالخطوط القطرية A و B من المركز [مالك الأرض] عمود الجدول، متوجهًا نحو الأعمدة التي تمثل المزارعين والحرفيين). إن 1000 /livres التي يتم إنفاقها في قطاع المزارع تولد 2000 /livres من الدخل، نصفها (1000 /livres) يتتدفق إلى مالكي الأراضي كمنتجات مقابل مشترياتهم ونصفها الآخر (1000 /livres) كإيجارات (كما هو موضح بالخط المتقطع). يتم إنفاق 1000 /livres من الدخل الذي يتلقاه الحرفيون (العمود الأيمن) جزئياً على السلع الزراعية: ويمثل هذا الخط المائل C. أي إنفاق في القطاع الزراعي يولد ناتجاً صافياً متساوياً، من خلال الافتراض؛ لذا فإن 500 /livres الموضحة في العمود الأيسر ينتج عنها مبلغ متساوٍ من الإيجار، الخط المتقطع، الذي يتتدفق إلى المالك. يتم تمثيل نفقات المزارعين على منتجات الحرفيين بالأقطار المنحدرة لأسفل من العمود الأيسر إلى العمود الأيمن.



يمثل الجدول الاقتصادي مفهوماً جريئاً وخلاقاً للترابط بين قطاعات الاقتصاد الكلي مع بساطة كبيرة. من المفيد تفسير هذا المفهوم من خلال مخطط التدفق الدائري للشكل اللاحق.

ترجمة جدول كيناي إلى مخطط للتدفقات الدائرية



يتم وضع المزارعين في مركز التدفق الدائري، لأن الأرض (وفقاً للفيزيوقراطيين) هي العامل الوحيد الذي ينتج صافي المنتج. يتم تمثيل تدفقات الدخل بين قطاعات الاقتصاد الكلي بواسطة الأسهم في اتجاه عقارب الساعة. يحصل ملوك الأرض على دخل من المزارعين في شكل إيجار وينفقونه على السلع التي ينتجهما المزارعون والحرفيون. يتلقى الحرفيون دخلاً من ملوك الأرض والمزارعين وينفقونه على السلع التي يوفرها المزارعون. التدفقات داخل القطاع الكلي ضرورية فقط للمزارعين لأنهم وحدهم ينتجون صافي المنتج. لم يتم الإشارة إلى هذه التدفقات داخل القطاع في الشكل السابق.

كانت رؤية الفيزيوقراطيين للترابطات داخل الاقتصاد، اقتصادية كلية في مفهومها وتوجهها. لقد بذلوا القليل من الجهد لتطوير نظرية الترابط بين الاقتصاد بمعنى الاقتصاد الجزئي، كما فعل آدم سميث. تُستخدم مخططات التدفق الدائري للروابط بين الأسر والشركات بشكل شائع في دورات الاقتصاد التمهيدي لإعطاء نظرة ثاقبة للعلاقات بين أسواق السلع والعوامل النهائية ودور الأسواق في تخصيص الموارد.

اعتبر الفيزيوقراطيون أن "الجدول الاقتصادي" لكتاب كيناي هو توثيقهم لإنجازهم النظري. أعطت تمثيلاً خاماً لـ:

(1) تدفق الدخل النقدي بين مختلف قطاعات الاقتصاد:

(2) إنشاء صافي الناتج وتداوله سنويًا في جميع أنحاء الاقتصاد. يمثل جدول Quesnay تقدماً منهجياً رئيسياً في تطور الاقتصاد - محاولة كبرى لتحليل الواقع الخام عن طريق التجريد.

لم يضع الفيزيوقراطيون نظريات حول العلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد فحسب، بل حاولوا أيضاً تحديد حجمها. على هذا المستوى، توقعت الفيزيوقراطية جدول المدخلات والمخرجات للحائز على جائزة نوبل فاسيلي ليونتيف (Wassily Leontief) في ثلاثينيات القرن الماضي وعمل المجموعة المتخصصة من

الاقتصاديين الكمييين المعروفين باسم الاقتصاديين القياسيين. يوضح الجدول الاقتصادي الوعي بالترابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد. أصبح بعض التجاريين اللاحقين أيضًا مدركين لهذا الترابط، وكان تأثيرهم المشترك هو الأساس لمحاولة آدم سميث في وصف أكثر اكتمالاً، لأساليب عمل اقتصاد السوق.

في العملية الدائيرة التي وصفها كيني Quesnay، ترابط القطاعات والطبقات الاجتماعية المختلفة؛ ويتم توزيع المنتج بين مختلف الطبقات الاجتماعية بالتزامن مع عملية التبادل التي تسمح لكل قطاع بإعادة دمج الهبات الأولية لوسائل الإنتاج والعيش. نظراً لأن الفائز يعود إلى المالك، فمن الواضح أن الإيجارات وحدها يجب أن تحمل العبء الضريبي بالكامل. لم تكن محاولات فرض الضرائب على الطبقات الاجتماعية الأخرى محكوماً عليها بالفشل فحسب، بل كانت أيضاً مكلفة للنظام الاقتصادي ككل، نظراً لمطلب التراكم والتغيير التقني الذي تنطوي عليه الضرائب المفروضة على المزارعين، والذين ينظر إليهم كيني Quesnay والفيزيوغرطيين على أنهم فاعلين من أجل التنمية الاقتصادية.

الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك

الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك

يعتبر الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث (1723-1790) مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد. نشر تحقيقه الشهير في طبيعة وأسباب ثروة الأمم في عام 1776، وقد تعتبر هذا العام بداية الفترة الكلاسيكية التي استمرت حوالي مائة عام. يُنظر أحياناً إلى الإيرلندي جون إليوت كايرنز *John Elliot Cairnes* (1823-1875) على أنه آخر كاتب كلاسيكي مهم، حيث قام بنشر مبادئه الرائدة للاقتصاد السياسي التي تم شرحها لاحقاً في عام 1874. والبريطانيون توماس روبرت مالتوس (1766-1834) وديفيد ريكاردو (1772-1806) وناساو ويليام سينيور (1790-1864) وجيمس ميل (1773-1836) وابنه جون ستيفوارت ميل (1806-1823). نجد أيضاً الألماني كارل ماركس (1818-1883)، الناقد الشهير للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، والذي استخدم مع ذلك الأدوات التحليلية للمدرسة الكلاسيكية.

بعض الشخصيات شائعة لدى معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين. أحدهما هو الاهتمام بالنمو والتنمية، والذي اعتقادوا عادةً أنه سيبلغ ذروته في حالة الاستقرار، حيث يعيد الاقتصاد إنتاج نفسه – أو "نمو صافي" بالصطلاحات الحديثة. أما السمة الأخرى هي التركيز على تكلفة الإنتاج كمحدد رئيسي للأسعار. والسمة الثالثة هي الاهتمام بتوزيع الدخل بين العمل والأرض ورأس المال في شكل أجور، إيجارات وأرباح. بدمج جميع الشخصيات الثلاث السابقة، حاول الاقتصاديون الكلاسيكيون تقديم تفسير ثابت للعلاقات المتغيرة بين توزيع الدخل والأسعار في سياق التنمية الاقتصادية. لقد طوروا مبادئ التحليل الاقتصادي التي يمكن من خلالها استنتاج وصفات السياسة الاقتصادية منطقياً، وحملت جميع أعمالهم الرئيسية تقريراً كلامات مبادئ الاقتصاد السياسي (مالتوس، ريكاردو، جون ستيفوارت ميل) أو على الأقل الاقتصاد السياسي في عناوينهم (ساي، سينيور، جيمس ميل، ماركس وأخرون). وقد جادل معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين بأن نظام الأسواق هو آلية توزيع ذاتية الاستقرار تعمل بكفاءة دون تدخل حكومي كبير. كانت هذه الفكرة حاضرة أيضاً في الفكر الفيزيوقراطي والميركانتيلي المتأخر. ومع ذلك فقد دعا المذهب التجاري بشكل عام إلى تدخل حكومي بعيد المدى، وبالتالي أصبح الهدف الرئيسي للنقد من قبل سميث.

1- آدم سميث *Adam Smith*

يُطلق على آدم سميث أحياناً اسم أب الاقتصاد، وتعتبر هذه نقطة خلافية حول ما إذا كان هذا مناسباً. يجادل النقاد بأن أساسيات فكر سميث يمكن العثور عليها في المؤلفين السابقين. حتى لو كان هذا هو الحال، لا يمكن للمرء أن ينكر الدور الرائع الذي لعبه كتابه "ثروة الأمم" (1776) في عرضه المنهجي للعلاقات داخل الاقتصاد.

ولد سميث عام 1723 في كيركالدي باسكتلندا، والتحق بجامعة غلاسكو في سن الرابعة عشرة. حيث وقع تحت تأثير الفيلسوف فرانسيس هتشسون، الذي ألقى محاضرة حول القضايا الاقتصادية والذي جعل سميث على اتصال بالفيلسوف ديفيد هيوم. وقد أصبح ثلاثة شخصيات بارزة في عصر التنوير الاسكتلندي.

بعد أن أمضى ست سنوات في أكسفورد، تم تعيين سميث أستاذًا للمنطق في غلاسكو في 1751. وسرعان ما غير كرسى المنطق إلى كرسى الفلسفة الأخلاقية. في عام 1759 نشر أول عمل رئيسي له، نظرية المشاعر الأخلاقية. ثم ترك سميث الجامعة عام 1764 من أجل مرافقة دوق بوكليوش كمدرس في جولة دراسية إلى فرنسا. خلال الجزء الأخير من إقامته في فرنسا، شارك سميث في اجتماعات الفيزيوغراطيين، حيث استغرقت الجولة الخارجية عامين، وخلال هذا الوقت بدأ سميث في كتابة كتابه ثروة الأمم. تطلب هذا العمل الكبير عدة سنوات من الكدح بعد عودته، قبل أن يتم نشره في عام 1776. بعد ذلك بعامين قبل سميث منصب مفوض الجمارك في اسكتلندا، وهي ظيفة تعامل معها بحماس لدرجة أنه بعد سبع سنوات تمكّن من الإبلاغ عن أن الإيرادات كانت على الأقل أربعة أضعاف ما كانت عليه عندما تولى منصبه.

مثل غيره من المتعلمين في عصره، نشر سميث في عدة مجالات: الفلسفة الأخلاقية، وتاريخ علم الفلك، وأصل اللغة، والعلاقة بين الموسيقى والرقص والشعر، وما إلى ذلك. ونركز الآن على الأفكار التي قدمها في كتاب ثروة الأمم. وجميع الاقتباسات التالية مأخوذة من هذا الكتاب.

1-1. الخصائص البشرية

تعتبر خصائص البشر أساسية بالنسبة لوجهة نظر سميث حول كيفية عمل الاقتصاد. يمكن تعديل الشخصية الموروثة، وفقًا لسميث، إلى حد ما عن طريق التعليم، ولكن يجب قبولها بشكل أساسي كما هي. يجب أن تقوم مؤسسات المجتمع على هذا الافتراض. ما هي الخصائص التي وجدها سميث في البشر؟ أولاً الإنسان أناني ويحاول تحسين وضعه. يمكن أن تؤدي هذه الخصائص في الواقع إلى تقدم المجتمع، حتى عندما لا تكون الظروف مثالية. كتب سميث في نقده لكييناً:

"يبدو أنه لم يعتبر أنه في الجسد السياسي، فإن الجهد الطبيعي الذي يبذله كل شخص باستمرار لتحسين وضعه هو مبدأ الحفاظ القادر على منع وتصحيح الآثار السيئة للأقتصاد السياسي في كثير من النواحي، إلى حد ما، جزئية وقمعية. مثل هذا الاقتصاد السياسي، على الرغم من أنه لا شك أنه يؤخر إلى حد ما أو أقل، إلا أنه ليس قادرًا دائمًا على إيقاف التقدم الطبيعي للأمة نحو الثروة والازدهار، ولا يزال أقل من جعله يتراجع إلى الوراء".

ومع ذلك كان سميث مدركاً أن هناك استثناءات للقاعدة القائلة بأن الرجل يسعى لتحسين وضعه. ناقش السكر والشراب، وأدان التبذير نتيجة "شغف الاستمتاع الحاضر". كما اعتبر "رجل الموضة المتقلب"

أمراً محزناً، ولكن لحسن الحظ، "يمكن أن تمتد هذه الحماقة من طبيعة الأشياء، إلى قلة قليلة جداً، بحيث لا يمكن أن تترك انطباعاً معقولاً عن التوظيف العام للناس".

هل يتمتع رجل سميث العادي بأي خصائص أخرى غير الاهتمام بالذات؟ السمة ذات الصلة هي "ميله إلى الشاحنة والمقايضة وتبادل شيء بآخر". هذه الخاصية ينفرد بها الإنسان. يقول سميث "لم ير أحد قط كلباً يقوم بتبادل عادل ومتعمد لعظم باخر مع كلب آخر". بالإضافة إلى ميل الإنسان، هناك حقيقة أساسية أخرى: الأفراد المختلفون متشاربون تماماً من البداية. "الاختلاف بين أكثر الشخصيات تبايناً، بين فيلسوف وحمل شوارة عادي على سبيل المثال، يبدو أنه لا ينشأ كثيراً من الطبيعة، بل من العادة والعرف والتعليم". ومع ذلك فإن الميل إلى المساومة والتبادل ينتج عنه تخصص يعزز الاختلافات الأصلية بين الناس.

2-1- تقسيم العمل - الخير والشر

الميل إلى المساومة والتبادل هو السبب النهائي لتقسيم العمل، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج بسبب التخصص. في بداية ثروة الأمم، تم وصف تقسيم العمل بعبارات إيجابية لزيادة كبيرة في الإنتاجية:

إن التكاثر الكبير للإنتاج من جميع الفنون المختلفة نتيجة لتقسيم العمل، وهو ما يحدث في المناسبات، في مجتمع محكم جيداً، هذا الثراء الشامل الذي يمتد إلى أدنى مستويات الشعب.
في نهاية ثروة الأمم، يتم تقديم صورة أكثر كآبة لتقسيم العمل.

في تقدم تقسيم العمل، فإن توظيف الجزء الأكبر بكثير من أولئك الذين يعيشون من خلال العمل، أي الجزء الأكبر من الشعب، يقتصر على عدد قليل من العمليات البسيطة للغاية، في كثير من الأحيان في عملية واحدة أو اثنتين. لكن مفاهيم الجزء الأكبر من الرجال تتشكل بالضرورة من خلال استخداماتهم العادية.

لذلك، فإن الرجل الذي يقتصر عمله على عدد قليل من العمليات البسيطة "يصبح غبياً وجاهلاً بقدر ما يمكن أن يصبح عليه كائن بشري". لن يؤدي تقسيم العمل إلى إضعاف قدرته العقلية فقط: بل إنه يفسد حتى نشاط جسده، ويجعله غير قادر على بذل قوته بقوة ومثابرة في أي شيء آخر. عمالة من تلك التي نشأ عليها. يبدو أن مهارته في مهنته الخاصة بهذه الطريقة، يتم اكتسابها على حساب فضائله الفكرية والاجتماعية والعسكرية. ولكن في كل مجتمع متتطور ومتحضر، هذه هي الحالة التي يجب بالضرورة أن يسقط فيها الفقراء العاملون، أي الجسد الأعظم من الشعب، ما لم تبذل الحكومة بعض الجهد لمنع ذلك.

في حين أن تقسيم العمل يحسن إلى حد كبير الظروف المعيشية المادية لجميع الناس - وفي الواقع، جميع الدول عن طريق التجارة الخارجية - فإنه يضعف الحالة العقلية والبدنية للعمال. فالطابع المزدوج لتقسيم العمل له عواقب على رؤية سميث للحرية ودور الدولة.

-3-1 الحرية الطبيعية واليد الخفية

كان آدم سميث على دراية جيدة بأفكار فلاسفة القانون الطبيعي، مثل *Samuel Hugo Grotius* و *von Pufendorf*. يعد استخدام سميث لمصطلح الحرية الطبيعية والتعبيرات المماثلة مؤشراً على هذا التأثير. بدراسة السياقات التي استخدم فيها سميث مفهوم الحرية الطبيعية، حصلنا على فكرة عن الفهم المعتقد إلى حد ما الذي كان لديه عنها. وهكذا نجد أنها تعني الحرية في تغيير المهنة، وحرية العيش في الرعية حيث يختار المرء أن يقيم. أي كان يعني الحرية في كل من التجارة المحلية والدولية.

نواجه أمثلة أخرى حيث رأى سميث أن الحرية الطبيعية لا ينبغي أن تسود على الرغم من أنها كانت، بصربيع العبارة "طبيعية". إن كبح جماح الناس عن المخاطرة المالية الكبيرة بقبول سندات إذنية غير مسددة من مصرفي، أو منع المصرفي من إصدار مثل هذه السندات يعد انتهاكاً واضحاً للحرية الطبيعية. الأمر نفسه ينطبق على واجب بناء جدران الحماية أو اتباع لوائح السلامة الأخرى. ومع ذلك، فإن "جهود الحرية الطبيعية لعدد قليل من الأفراد، والتي قد تعرض أمن المجتمع بأسره للخطر، يجب أن تكون مقيدة بقوانين جميع الحكومات". وهكذا نرى أن سميث لم يكن مدافعاً دوغمائياً عن الحريات غير المحدودة. كان يسترشد بالاعتبارات البراغماتية. إذا كانت الحرية الطبيعية يمكن أن تلحق الضرر بالمجتمع، فيجب تقييدها. في جميع الحالات الأخرى، يجب تطبيق القاعدة الأساسية للحرية. الخصائص البشرية - المصلحة الذاتية والميل إلى التجارة - ستتعزز بعد ذلك المصير المشترك الأفضل، على الرغم من أن الأفراد سيتصرفون بطريقة البحث عن الذات.

ليس من كرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز أن تتوقع عشاءنا، ولكن من حيث مصلحتهم الخاصة. نحن نتعامل مع أنفسنا، ليس لإنسانيتهم ولكن إلى حبهم لذاته، ولا نتحدث معهم أبداً عن ضروراتنا الخاصة ولكن عن مزاياها.

في هذا الصدد قد نذكر اليد الخفية. لا يوجد أي من تعبيرات سميث معروفة مثل هذا، على الرغم من أنه استخدمه فقط بشكل عابر. في ثروة الأمم يظهر مرة واحدة فقط:

"مثل كل فرد. . . يسعى قدر استطاعته لتوظيف رأس المال في دعم الصناعة المحلية، ومن ثم توجيه تلك الصناعة إلى أن إنتاجها قد يكون ذات قيمة أكبر؛ يعمل كل فرد بالضرورة على جعل الإيرادات السنوية للمجتمع بقدر ما

يستطيع. وبشكل عام، هو في الواقع لا ينوي الترويج للمصالحة العامة، ولا يعرف إلى أي مدى يروج لها، من خلال تفضيله الدعم المحلي على دعم الصناعة الأجنبية، فهو يقصد فقط تأمينه الشخصي؛ وبنجاحه تلك الصناعة بطريقة قد يكون إنتاجها ذات قيمة كبيرة، فهو يقصد فقط مكاسبه الخاصة، وهو في هذا، كما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، يقوده يد غير مرئية للترويج لهدف لم يكن جزءاً من نيته".

وفقاً لقاعدة سميث الأساسية، سيكون تخصيص الموارد أكثر فاعلية إذا كان كل رأس المال قادراً على استثمار رأس ماله وفقاً لفضائله الخاصة، ويمكن لكل شخص اختيار مهنته ومتابعة أعمالها دون عقبات قانونية. اليد الخفية هي استعارة للظروف التي تنتج هذا التطابق بين المصالحة الذاتية والأفضل للمجتمع.

ومع ذلك، كانت القاعدة الأساسية لسميث مجرد مبدأ، وقد أثبت هو نفسه أن الحرية الطبيعية لا تسفر دائماً عن أفضل نتيجة، لا بالمعنى الاقتصادي الضيق ولا بالمعنى الإنساني الأوسع. لقد رأينا بالفعل أنه، في رأي سميث، يجب تقييد الحرية الطبيعية عندما تلحق الضرر بالمجتمع ككل. لقد رأينا أيضاً أن تقسيم العمل الذي يظهر تلقائياً في مجتمع حر يميل إلى الإضرار باليقظة العقلية والبدنية للعمال. كما أن التجارة الحرة ليست مفيدة دائماً لجميع الأطراف. كما كتب سميث بالإشارة إلى التجارة عبر المحيط الأطلسي واكتشاف وغزو الأميركيتين، فإن "الظلم الوحشي للأوروبيين جعل حدثاً كان يجب أن يكون مفيداً للجميع، مدمراً للعديد من تلك البلدان التعيسة".

4-1- ما يجب على الحكومة فعله وما لا يجب أن تفعله

في رأي سميث، يجب على الحكومة أن تتدخل بدرجة أقل في الحياة الاقتصادية مما كانت عليه في بريطانيا، حيث كان المذهب التجاري هو المسيطر. كان لدى سميث ثلاث حجج ضد هذا. أولاً: كان ينتقد المذهب التجاري كعقيدة وممارسة سياسية، تم تنفيذ تنظيم التجارة والإنتاج بعد الضغط من قبل التجار والمصنعين، وقد أدى ذلك إلى تخصيص غير فعال للموارد. فضلت امتيازات النقابات والاحتياطات المرخصة على حساب غالبية الناس. صرّح سميث ماراً وتكراراً بعبارات مثل: "إن روح الاحتكار هي التي اخترعت هذه العقيدة وروجت لها لا يمكن الشك فيها؛ وأولئك الذين علموها في البداية لم يكونوا بأي حال من الأحوال حمقى مثل الذين آمنوا بها".

الحجّة الثانية تتعلق بعدم قدرة الحكومة على تنظيم الاقتصاد لمصالحة غالبية الناس: "إن رجل الدولة الذي يجب أن يحاول توجيه الأفراد بالطريقة التي يجب أن يوظفوا بها رؤوس أموالهم لن يكتفوا باهتمام غير ضروري فحسب، بل سيتولى سلطة يمكن الوثوق بها بأمان، ليس فقط لشخص واحد، ولكن مجلس أو مجلس الشيوخ أيا كان".

الحججة الثالثة لسميث ضد قطاع عام كبير هي أكثر صمنيا في تمييزه بين العمل المنتج والعمل غير المنتج. يتجلّى العمل المنتج في سلعة تبقى عند اكتمال عملية الإنتاج، التصنيع والعمل الزراعي أمثلة جيدة. يشمل العمل غير المنتج أنواعاً مختلفة من الخدمات، بذلك مثل هذا العمل في نفس اللحظة التي تم فيها تأديته. يشمل سميّث هنا الملك، إلى جانب جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ورجال الكنيسة والمحامين والأطباء والمهرجين والموسيقيين ومغني الأوبرا، إلخ.

من خلال إنتاج العمال المنتجين، "ما مدى كرامة، ومدى فائدة، أو مدى ضرورة" خدماتهم. (نقارن هذا بالنظرية الأكثر تقييداً للفيزيوقراطيين والتي بموجها تكون جميع القطاعات عقيمة باستثناء الزراعة.) إذا أصبح غير المنتج أكثر من اللازم، فإن صيانتها تتطلب جزءاً كبيراً جداً من المنتج بحيث يكون من الضروري الاعتماد على رأس المال، سيقل الإنتاج تدريجياً. جادل سميّث بأن "الدول العظيمة لا يفقرها أبداً القطاع الخاص، على الرغم من أنها في بعض الأحيان تكون بسبب تبذير الجمهور وسوء السلوك. يتم توظيف كل، أو إجمالي الإيرادات العامة تقريباً، في معظم البلدان في الحفاظ على أيادي غير منتجة.

ومع ذلك لم يرغب سميّث في استبعاد الالتزامات الحكومية، حيث يرى أن للحكومة ثلاثة واجبات رئيسية، وقد ذكر سميّث عدداً من الالتزامات الأخرى بموافقة أيضاً. الواجب الأول هو حماية المجتمع من الغزو، أي الحفاظ على الدفاع الوطني. الواجب الثاني هو حماية كل فرد في المجتمع من الظلم أو الاضطهاد من قبل الأعضاء الآخرين، أي إقامة العدل. هذان واجب الحماية هما الحد الأدنى من النشاط المطلوب من قبل أي دولة. ومع ذلك، مع الواجب الثالث تجاوز سميّث هذا الحد الأدنى. بالنسبة للواجب الثالث يقول سميّث:

"أن إقامة وصيانة تلك المؤسسات العامة وتلك الأعمال العامة، والتي على الرغم من أنها قد تكون في أعلى درجة مفيدة لمجتمع عظيم، إلا أنها ذات طبيعة بحيث لا يمكن للربح أن يسدّد النفقات لأي فرد أو عدد صغير من الأفراد، وبالتالي لا يمكن توقع أن يقوم أي فرد أو عدد صغير من الأفراد بتسييده أو الحفاظ عليه."

كان سميّث على علم بما يسميه التحليل الحديث للسلع الجماعية والتآثيرات الخارجية. حيث ناقش أشياء مثل الطرق والجسور والقنوات والموانئ والخدمات البريدية، وعلى وجه الخصوص مؤسسات التعليم التي من شأنها أن تساعد في مواجهة الآثار الضارة لتقسيم العمل على العمال. لا تعني حقيقة أن على الحكومة أن تضمن قيامها أنه يجب تمويلها بالكامل من الضرائب. وفقاً لسميث، قد تكون الرسوم التي يدفعها المستخدمون مناسبة في بعض الأحيان.

بالإضافة إلى الواجبات الرئيسية الثلاثة للحكومة، هناك أمثلة لأشكال أخرى من التدخل دعمها سميث. لقد أظهروا أنه كان مدافعاً براغماتياً، وليس دوغمائياً، عن سياسة عدم التدخل. وبشكل أساسي دعا سميث إلى التجارة الحرة بين الدول، لكنه جادل في الحالات التي يكون فيها من المناسب تفضيل المصالح المحلية بمساعدة الجمارك واللوائح الأخرى. الحالة الأولى من هذا القبيل هي الأنشطة الضرورية للدفاع عن البلاد. وهكذا وصف قانون الملاحة، الذي قيد الشحن الأجنبي في تجارة إنجلترا - من قبل الاقتصاديين اللاحقين الذين فسروه على أنه أحد أقوى أعمال الحماية في التاريخ - بأنه "ربما يكون الأكثر حكمة من بين جميع اللوائح التجارية في إنجلترا". لقد ضمنت وجود البحارة البريطانيين والملاحين، وهو أمر مهم للدفاع البحري. حالة أخرى عندما يتم فرض ضريبة على صناعة محلية. عندئذ ستؤدي الرسوم الجمركية المكافئة إلى ترك المنافسة بين البضائع المحلية والمستوردة على قدم المساواة كما كانت قبل فرض الضريبة.

5-1. التحليل الاقتصادي لسميث

أ. القيمة

في نظرية القيمة، قدم سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين تمييزاً يعود تاريخه إلى أرسطو، ولكن تم التخلي عنه بواسطة نظرية السعر الحديثة، إنه التمييز بين القيمة في الاستخدام والقيمة في التبادل. حيث جادل سميث بأنه:

يجب ملاحظة أن كلمة القيمة لها معنيان مختلفان، وفي بعض الأحيان تعبر عن فائدة شيء معين، وأحياناً قوة شراء سلع أخرى ينقلها امتلاك هذا الشيء. يمكن أن يطلق على ذلك "القيمة المستخدمة"; المعنى الآخر هو، "القيمة في التبادل". الأشياء التي لها أكبر قيمة في الاستخدام لها قيمة ضئيلة أو معدومة في كثير من الأحيان؛ وعلى العكس من ذلك، فإن تلك التي لها أكبر قيمة في التبادل كثيراً ما يكون لها قيمة قليلة أو معدومة في الاستخدام. ليس هناك ما هو أكثر استخداماً من الماء، لكنه يشتري القليل من الأشياء، ونادرًا ما يمكن الحصول عليه مقابل ذلك. على العكس من ذلك، فإن الماس له قيمة نادرة في الاستخدام؛ ولكن يمكن في كثير من الأحيان الحصول على كمية كبيرة جداً من السلع الأخرى مقابل جزء بسيط منه.

تعرف المشكلة الأخيرة في الاقتباس - لماذا يمكن أن تكون الأشياء المفيدة مثل الماء رخيصة جداً في حين أن الأشياء عديمة الفائدة مثل الماس باهظة الثمن - تُعرف باسم مفارقة القيمة. لم يكن سميث أول شخص يناقش ذلك. حيث تم شرحه بشكل كافٍ في *Euthydemus* لأفلاطون - "فقط ما هو نادر هو قيم"، ظهر مرة أخرى في *Pufendorf*. وتم حله تماماً من خلال التحليل الكلاسيكي الجديد للمنفعة الحديثة في سبعينيات القرن التاسع عشر.

درس سميث الكثير من الجهد لشرح القيمة في التبادل، أي السعر. يمكننا تمييز ثلاثة نظريات مختلفة على الأقل. أولاً، كان لديه نظرية لقيمة العمل الخام، حيث يقول سميث:

إذا كان من بين فئة الصيادين على سبيل المثال، عادة ما يكلف قتل القنديس ضعف العمل الذي يقوم به لقتل غزال، فيجب على القنديس أن يتبادل أو يساوي غزالين. من الطبيعي أن يكون ما ينتج عادة لمدة يومين أو ساعتين من العمل، يجب أن يساوي ضعف ما هو عادة إنتاج يوم واحد أو ساعة عمل.

بعد ذلك تم إدخال تعديل: إذا كان نوع ما من العمل شديداً بشكل غير عادي أو يتطلب درجة غير شائعة من البراعة أو الإبداع، فإن هذا سيعطي قيمة أعلى لإنتاجه مما قد يكون بسبب مقدار وقت العمل. نظرية قيمة العمل الخام - الفكرة القائلة بأن الأسعار النسبية للسلع تعكس نسبة مدخلات العمل في إنتاجها - اعتبرت سارية لـ "تلك الحالة المبكرة وغير المهذبة للمجتمع التي تسبق تراكم المخزون والاستيلاء على الأرض. في المجتمعات الأكثر تقدماً - حيث تُستخدم الآلات وأنواع أخرى من رأس المال في الإنتاج وحيث تكون الأرض مملوكة للقطاع الخاص- يكون تكوين الأسعار أكثر تعقيداً. هنا لجأ سميث إلى نظرية أكثر عمومية للأسعار تستند إلى تكاليف الإنتاج. لن يذهب كل المنتج إلى العمل؛ جزء منه سيؤول إلى مالك رأس المال المستخدم في العملية، وسيأخذ المالك جزءاً ثالثاً: "مجرد أن تصبح أرض أي بلد ملكاً خاصاً، يحب المالك مثل جميع الرجال الآخرين، جني المحاصيل من حيث لم يزرعوا أبداً، ويطالبون بإيجار حتى لمنتجاتها الطبيعية. كان العامل والرأسمالي والمالك أشخاصاً مختلفين في عالم سميث. وتشكل الأجور والربح والإيجار سعر كل سلعة: "في كل مجتمع محسن، يدخل الثلاثة جميعاً إلى حد ما كأجزاء مكونة في سعر الجزء الأكبر بكثير من السلع".

كان لدى سميث نظرية تكميلية ثالثة يتم فيها تحديد الأسعار حسب العرض والطلب. الافتراض الأساسي هو أن هناك سعراً طبيعياً يسود عندما تكون الأجور والإيجارات والأرباح في مستواها "العادي". تنجدب أسعار جميع السلع باستمرار نحو سعرها الطبيعي، ومع ذلك قد تؤدي التغيرات العرضية في العرض والطلب إلى انحراف سعر السوق مؤقتاً عن السعر الطبيعي، بهذه الطريقة يظهر المستملك أو جانب الطلب أيضاً في نظرية أسعار سميث. ومع ذلك فإن جانب الإنتاج هو الأهم.

ب- توزيع الدخل

ينتقد سميث أحياناً لعدم تقديم تفسير واضح لكيفية تحديد مستويات الأجور والأرباح والإيجارات، وكيفية تقسيم نتيجة الإنتاج بين هذه الأجزاء الثلاثة من الدخل. هذا لا يعني أن محاولات التفسير غائبة في عمله. يعتبر مستوى الأجور نتيجة أساساً لازدهار المجتمع ومقدار رأس المال. كما أنه يعتمد على موافقة المهنة، والجهود المطلوبة لتعلمها، والثقة التي يجب أن يتمتع بها الناس في أولئك الذين يمارسون المهنة،

والبيجين في كسب العيش من المهنة. يزداد الربح مع المخاطرة، وينخفض مع توافق الصناعة كما ينخفض من الناحية النسبية إذا نما رأس المال. هنا نجد إشارة إلى نظرية تناقص العوائد والتي ستلعب دوراً مهماً لاحقاً. يعتبر الإيجار، أي سعر تأجير الأرض، سعراً احتكارياً يحدده المالك وكمتبقى بعد خصم الأجور والأرباح من السعر.

2- جان بابتيست ساي *Jean-Baptiste Say*

قرأ الفرنسي ساي كتاب سمى ثروة الأمم عندما كان في العشرين من عمره تقريباً، وبعد خمسة عشر عاماً نشر كتابه (*Traité d'économie politique*) (1803)، وهو عبارة عن أطروحة عن الاقتصاد السياسي صدرت في خمس طبعات مختلفة خلال حياة ساي. كان لهذا العمل دور فعال في نشر أفكار سميث في القارة الأوروبية، وفي الترجمة الإنجليزية، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن قول شيئاً على الأقل عن ساي *Say*. أولاً: كان ينظر إليه أحياناً على أنه رائد في النظرية الذاتية للقيمة التي ظهرت فيما بعد في ازدهار كامل مع الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد. (السعر يقيس القيمة، والقيمة تقيس المنفعة وفقاً لـ *Say*). وبالتالي، فإن المنفعة هي أساس السعر. في التأكيد على المنفعة الذاتية التي يختبرها الأفراد، يختلف ساي عن معظم المؤلفين الكلاسيكيين الآخرين وخاصة ريكاردو، الذي أبرز العمل المنفق في الإنتاج كعامل خلق القيمة.

ثانياً: يتم تذكر ساي *Say* في الغالب بسبب قانون *Say* الذي ينص على أنه بمجرد إنتاج سلعة، فإنها تقدم سوقاً لسلع أخرى تتوافق مع قيمتها الإجمالية. الحجة الأساسية هي أن كل الإنتاج يوفر الدخل لعوامل الإنتاج التي سيتم إنفاقها في الأسواق. كشعار بسيط، غالباً ما تتم صياغة قانون ساي على أنه "العرض يخلق طلباً خاصاً به". لا يجب تفسير هذا التعبير على أنه يعني أن عرض سلعة معينة يخلق طلباً متساوياً على نفس السلعة. قد ينشأ فائض في المعروض من بعض أنواع السلع، ولكن سيتم موازنته من خلال زيادة الطلب على السلع الأخرى، بحيث لا يمكن أن ينقص إجمالي الطلب في الاقتصاد عن العرض. إذا كان يعني أكثر من مجرد هوية إجمالي الدخل والنفقات في التدفق الدائري للسلع، فإن قانون ساي يرفض الحجة القائلة بأن الأزمات الاقتصادية يمكن تفسيرها على أنها نتيجة نقص في الطلب الكلي على السلع. كان هناك الكثير من الجدل الأكاديمي حول تفسير قانون ساي في إصداراته المختلفة، المنصوص عليها في الإصدارات الخمس من الرسالة المنشورة بين عامي 1803 و 1806. تستند أقوى الاعتراضات على قانون ساي إلى الحجة القائلة بأن اكتناز الأموال وتقلص الائتمان في الأوقات التي يتحول فيها المستثمرون الحقيقيون والماليون إلى وضع التشاؤم يمكن أن يؤدي بالفعل إلى مواقف يقل فيها إجمالي الطلب عن العرض الكلي للسلع.

3- توماس روبرت مالتوس *Thomas Robert Malthus*

درس إنجليزي مالتوس الفلسفة والرياضيات واللاهوت. وفي عام 1805 أصبح أستاداً للتاريخ والاقتصاد السياسي في كلية إيسٍت إنديا (East India) بالقرب من لندن. اشتهر بدراساته السكانية، لكنه قدم أيضاً مساهمات مهمة في مجالات أخرى من الاقتصاد السياسي. تم دعم النظرية المتشائمة للسكان التي قدّمها مالتوس في مقالته الكلاسيكية عن مبدأ السكان (1798) بشكل أساسى من قبل ريكاردو وجون ستيوارت ميل، وأصبحت فيما بعد أساساً للمalthوسية الجديدة. تتجلى نقطته الرئيسية في الاقتباس التالي:

أعتقد أنني قد أضع نوعين من الافتراضات.

أولاً، أن الطعام ضروري لوجود الإنسان.

ثانياً، أن الشغف بين الجنسين ضروري وسيبقى تقريباً في حالته الحالية.

هذا القانونان، منذ أن علمنا بالبشرية.

يبدو أنها كانت قوانين ثابتة من طبيعتنا، وبما أنها لم نر حتى الآن أي تغيير فيها، فليس لدينا الحق في استنتاج أنها ستتوقف عن كونها ما هي عليه الآن. . .

إذا افترضنا إذن أن افتراضاتي قد تم ثبوتها، فإني أقول إن قوة السكان أكبر إلى ما لا نهاية من القوة الموجودة في الأرض لإنتاج الكفاف للرجال.

يزيد عدد السكان عند عدم تحديده بممتالية هندسية، ويزيد الكفاف بممتالية حسابية فقط. إن النظرة البسيطة على الأرقام ستُظهر ضخامة القوة الأولى مقارنة بالثانية. بموجب قانون طبيعتنا الذي يجعل الطعام ضرورياً لحياة الإنسان، يجب أن تظل تأثيرات هاتين القوتين غير المتكافئتين متساوية.

وهذا يعني ضمناً تأثيراً قوياً وعاماً مستمراً في صعوبة تحقيق الكفاف للسكان. يجب أن تقع هذه الصعوبة في مكان ما ويجب بالضرورة أن يشعر بها جزء كبير من الجنس البشري بشدة.

ماذا ستكون العاقبة؟ البؤس والرذيلة. سيتم إنزال معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وهي فكرة تم العثور عليها لاحقاً أيضاً في عمل صديقه ديفيد ريكاردو. وقد راجع مالتوس مقالته في عدة طبعات. هناك فرق جوهري بين الطبعة الأولى والثانية (1803)، حيث أدخل على سبيل المثال، الزيجات المؤجلة من بين تلك العوامل التي يمكن أن تجعل نمو السكان متماشياً مع نمو الكفاف.

بعد أكثر من عشرين عاماً من المقالة السكانية، نشر مالتوس كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي (1820). ينتهي الكتاب إلى التقليد الكلاسيكي، لكنه يعتبر عملاً غير تقليدي. في نظرية السعر طور مالتوس مفاهيم العرض والطلب بشكل أكبر، رافضاً قانون ساي وفكرة أن الاقتصاد يمنح العمالة الكاملة تلقائياً. قدم عناصر من

نقص الاستهلاك ونظريات الإسراف. في حين اعتبر ساي أن التنمية الاقتصادية يتم تحديدها من خلال العرض الكلي فقط، كما أشار مالثوس إلى أنه يمكن تقييدها بسبب نقص الطلب. هناك رابط بين هذه الفكرة وتلك التي طرحتها كينز بعده بحوالي مائة عام.

4- ديفيد ريكاردو *David Ricardo*

ولد ديفيد ريكاردو في عائلة ثرية في لندن عام 1772. كان والديه مهاجرين من أمستردام. كان والده سمساراً للبورصة، وفي سن الرابعة عشرة بدأ ديفيد العمل معه. بعد سبع سنوات انفصل عن والديه عندما ترك اليهودية وتزوج من مرأة مسيحية. ساعدته طاقته الخاصة ومساعدته من أصدقائه في البورصة على الاستثمار في العمل ك وسيط ناجح للأوراق المالية، وسرعان ما أصبح ثرياً. في عام 1810 كان مشاركاً مؤثراً في المناقشات حول السياسة النقدية، حيث شرح التضخم الإنجليزي بإصدار مفرط من الأوراق النقدية. كما اتخذ موقفاً مؤيداً للتجارة الحرة، وانتقد القيود المفروضة على استيراد الذرة. في عام 1819 اشتري مقعداً لدائرة انتخابية إيرلندية وأصبح عضواً في البرلمان.

ربما كان ديفيد ريكاردو أقل ريادة من سميث، الذي بنى على أفكاره نظريته إلى حد كبير. ومع ذلك فإن سمعته كاقتصادي جيدة على الأقل مثل سميث، بسبب الفطنة التي يتسم بها تحليله. أهم عمل لريكاردو هو "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817). تم تخصيص الأجزاء الأساسية من الكتاب للتوزيع الوظيفي للدخل، أي التوزيع بين العمال والرأسماليين والمالك. تعتبر نظرية القيمة عنصراً هاماً مرتبطاً. تحتوي نظرية ريكاردو عن ريع الأرض، على عناصر هامشية تنذر بالفكرة الكلاسيكي الجديدة. الفصل الخاص بالآلات في الطبعة الثالثة من مبادئه (1821) هو تحليل مبكر لتأثيرات التوظيف للتقدم التقني، حيث رأى ريكاردو أن الاستثمار في الآلات الجديدة قد يؤدي، في ظل ظروف معينة إلى زيادة البطالة طويلة الأجل. من المحتمل أن تكون أكثر مساهمة لريكاردو شهرة هي نظريته عن المزايا النسبية في التجارة الدولية. ومع ذلك، ربما كان إرثه الأعظم للاقتصاد الحديث هو أسلوبه في التفكير. عمل مع النماذج النظرية وتطور الطريقة الاستنتاجية في الاقتصاد، وعادة ما يبدأ بعدد من الافتراضات، والتي استنتج منها نظرياته في خطوات منطقية واضحة. يقارن هذا بالمنطق الأكثر استقراراً لسميث، الذي غالباً ما يبدأ من ملاحظات العالم الحقيقي من أجل مناقشة المبادئ واستخلاص استنتاجات عامة.

إن إعادة الفحص الدقيق لرؤى سميث من خلال طريقته الاستنتاجية يجعل ريكاردو يبرز باعتباره ثاني أكبر مؤثر في المدرسة الكلاسيكية. وفيما يلي، نتوسع قليلاً في بعض ملاحظاته حول مبادئ الاقتصاد السياسي.

- 1-4 نظرية القيمة

يتعلق الفصل الأول لريكاردو في كتاب المبادئ بالقيمة، مما يوضح الأهمية الأساسية لهذه المسألة بالنسبة له. كان تميز آدم سميث بين القيمة في الاستخدام والقيمة في التبادل نقطة انطلاقه. مثل سميث، استخدم القيمة في الغالب كمترادف للقيمة في التبادل أو القيمة القابلة للتبادل.

صقل ريكاردو نظرية القيمة الخاصة بعمالة سميث. لقد غير الافتراضات بشكل صريح مراراً وتكراراً واستنتج استنتاجاته في حالة تلو الأخرى. للحصول على قيمة قابلة للاستبدال، يجب أن تمتلك السلعة منفعة. فعند امتلاك المنفعة، تستمد السلعة قيمة قابلة للتبادل من مصدرين هما: من ندرتها ومن كمية العمالة المطلوبة للحصول عليها. بالنسبة لبعض السلع، مثل التماضيل النادرة أو الصور أو الكتب أو العملات المعدنية، فإن ندرتها هي المصدر الوحيد لقيمة التبادل. نظراً لأنه لا يمكن زيادة كميتهما، فإن قيمتها مستقلة عن كمية العمالة المستخدمة في إنتاجها. ومع ذلك، فإن مثل هذه السلع لا تشكل سوى جزء صغير من السلع المتداولة في السوق. لذلك يتركها ريكاردو جانباً ويركز على "مثل هذه السلع فقط التي يمكن زيارتها من حيث الكمية بمجهود الصناعة البشرية، وعلى إنتاجها كل وحدة ستعمل المنافسة بدون قيود".

إن تصريح آدم سميث بأنه: إذا كان قتل القرد يكلف ضعف العمل الذي يكلف قتل غزال ، فيجب أن يتبدل القرد بشكل طبيعي بغازلين، هو أيضاً نقطة انطلاق ريكاردو. ومثل سميث، فهو يدرك أن هذا المبدأ يحتاج إلى تأهيل في حالات أقل بساطة. قد يكون العمل من صفات مختلفة، ولكن عندما يأخذ السوق هذا في الاعتبار، تميل فروق الأجور إلى أن تكون مستقرة تماماً بمرور الوقت، وكذلك القيمة النسبية للسلع.

يمكن استخدام العمالة ليس فقط على الفور في إنتاج السلع الاستهلاكية ولكن أيضاً بشكل غير مباشر، أي في إنتاج السلع الوسيطة. سيتم أيضاً تضمين هذا العمل غير المباشر في قيمة سلعة الاستهلاك:

يقول ريكاردو: "إذا افترضنا أن مهن المجتمع قد توسيعت، وأن البعض يوفر الزوارق والمعالجة اللازمة لصيد الأسماك، والبعض الآخر ألات البذر والزرع التي استخدمت لأول مرة في الفلاحة، فسيظل نفس المبدأ صحيحاً، وهو أن القيمة القابلة للتبادل للسلع المنتجة ستكون في نسبة العمل الممنوح لإنتاجهم؛ ليس على الإنتاج الفوري فقط، ولكن على جميع الأدوات أو الآلات المطلوبة لتفعيل العمل المعين الذي تم تطبيقهم فيه".

المبدأ القائل بأن العلاقة بين كميات العمل الفوري في إنتاج سلع مختلفة تنظم القيمة النسبية للسلع يجب تعديله، عندما تختلف نسب العمل غير المباشر إلى العمل الفوري. فالسلع الوسيطة مثل الآلات لها متانة مختلفة وقد تتطلب كميات مختلفة من العمالة عند إنتاجها."النسب أيضاً يمكن فيها الجمع بين رأس

المال المخصص لدعم العمل ورأس المال المستثمر في الأدوات والآلات والمباني". لمح ريكاردو إلى تعقيد لعب لاحقاً دوراً مهماً في صراع ماركس مع نظرية القيمة. عندما تختلف المدخلات النسبية للعملة المباشرة والعملة غير المباشرة (رأس المال الحقيقي) في إنتاج السلع المختلفة، فإن أسعار السوق النسبية لتلك السلع ستختلف عن العلاقة بين إجمالي مدخلات العمل في إنتاجها. والسبب في ذلك هو الاتجاه نحو معدل ربح موحد، تأسس عن طريق المنافسة بين الرأسماليين. عندما ترك ريكاردو أبسط افتراضات المبسطة، تراجع تدريجياً عن نظرية العمل للقيمة، والتي تم تقليلها إلى مقاومة تقريبية.

رأس المال الحقيقي الذي يدعم العمل، على سبيل المثال الطعام والملابس، يسعى رأس المال المتداول. والأدوات المعمرة مثل الآلات والمباني هي رأس مال ثابت. أخذ ريكاردو هذا التمييز من سميث واستخدم، مثل سميث (وكتيرين آخرين)، وكلمة رأس المال بأكثر من معنى. وفي بعض الأحيان تشير إلى رأس المال الحقيقي، أي السلع الرأسمالية المادية، مثل "الآلات ورأس المال الثابت وال دائم الآخر". وفي حالات أخرى، تعني مبلغاً من المال، كما هو الحال في عبارة "صانع الأحذية، الذي يستخدم رأس ماله بشكل رئيسي في دفع الأجر، والتي تُنفق على المأكل والملبس".

2-4- نظريته في الريع

تعتبر نظرية ريكاردو عن ريع الأرض مثيرة للاهتمام تاريخياً لأنها مثال مبكر مفصل للمبدأ الهامشي والغلة المتناقصة، والتي أصبحت فيما بعد مركبة في الفكر الكلاسيكي الجديد. ومع ذلك، هناك اختلاف واحد. فبينما يتعامل التحليل الكلاسيكي الجديد بشكل أساسى مع نتيجة التغيير الهامشى لعامل إدخال ذي جودة ثابتة، ركز ريكاردو على المدخلات، وخاصة الأرض، ذات الجودة المختلفة. وفقاً لتعريفه، فإن "الريع هو ذلك الجزء من غلة الأرض، والذي يتم دفعه إلى المالك لاستخدام القوى الأصلية وغير القابلة للتدمير للتربيه". إذا كانت هناك وفرة من الأراضي الخصبة في موقع ممتاز، فسيتم زراعة جزء صغير منها فقط. وهنا تكون الأرض سلعة مجانية ولن يتم دفع أي إيجار. ومع ذلك، عندما ينمو السكان، يجب زراعة الأرض ذات الجودة المتدنية، وسيتم دفع الإيجار مقابل الأرض الأفضل.

لنلقي نظرة على مثال ريكاردو الأساسي: لنفترض أن هناك ثلاثة قطع من الأرض: 1، 2 و3، كل منها متساوية في الحجم، لكن نوعيتها مختلفة. مع وجود قدر متساوٍ من رأس المال والعملة في كل قطعة أرض، يمكن حصاد صافي إنتاج 100 و 90 و 80 ربعاً من الندة في كل قطعة أرض. انظر الجدول:

الجدول 01: مثال ريكاردو عن الريع

الريع	الناتج	جودة الأرض
20	100	رقم 1
10	90	رقم 2
0	80	رقم 3
30	270	المجموع

في بلد جديد، حيث توجد وفرة من الأراضي الخصبة مقارنة بالسكان، وحيث يكون من الضروري فقط زراعة الأرض رقم 1، سيكون صافي الإنتاج بالكامل للمزارع، وسيكون أرباح المخزون الذي يدفعه. وبمجرد أن يزيد عدد السكان بنسبة معينة بحيث يصبح من الضروري زراعة الأرض رقم 2، والتي يمكن الحصول منها على تسعين ربعاً فقط بعد إعالة العمال، سيبدأ الإيجار في رقم 1؛ لأنّه يجب أن يكون هناك معدلان للربح على رأس المال الزراعي، أو عشرة أرباع... يجب سحبها من محصول الأرض رقم 1 لغرض آخر. وهذا الغرض هو الإيجار. إذا زاد عدد السكان، فسيتم أيضاً زراعة الأرض رقم 3، وزيادة الإيجار على رقم 1، وسيكون هناك إيجار على رقم 2 أيضاً، مما سينتّج عنه الوضع التالي.

القوة الدافعة التي تولد الريع هي مرة أخرى، الاتجاه نحو معادلة الربح المتّصل في المنافسة بين الرأسماليين. نظراً لأنه حتى قطعة الأرض الهماسية يجب أن تتحقق بعض الأرباح من أجل زراعتها، فإن سعر السوق (القيمة في التبادل) سيصل إلى مستوى تحقق فيه قطع الأرضي الأكثر خصوبة، حيث تكون تكاليف الوحدة أقل، أرباحاً إضافية. بينما يتنافس الرأسماليون على إيجار أو ملكية الأرضي الأكثر خصوبة، يتم تحويل الأرباح الإضافية إلى مدفوعات الإيجار لأصحاب العقارات.

يمكن تطبيق نفس المبدأ على الموارد الطبيعية الأخرى "ذات الصفات المختلفة". إذا كان من الممكن تخصيصها، وإذا كان الوصول إلى كل جودة محدوداً، فإنّهم يتحملون الإيجار، حيث يتم استخدام الصفات المتّالية. بعيداً عن الموارد الطبيعية، يمكن توسيع نظرية الإيجار الريكاردي لشرح، على سبيل المثال فروق الأسعار بين أنواع متطابقة من المباني (المساكن الخاصة، المكاتب والمتاجر، وما إلى ذلك) في موقع مختلفة. في نهاية الفصل، أوضح ريكاردو كيف يمكن الحصول على نتيجة مماثلة إذا تم بدلاً من ذلك، استخدام أجزاء مختلفة من رأس المال على قطعة معينة من الأرض.

بالنسبة لريكاردو، لم يكن كافياً إرساء المبادئ الأساسية في عالم غير قابل للتغيير. بدأت الثورة الصناعية ورأى التغييرات من حوله. كانت مسألة النمو مهمة، وتم تحليل آثار النمو السكاني والتقدم التقني (تحسين الآلات وتناول المحاصيل، وما إلى ذلك). لم يستبعد هذا الاعتقاد بأن صافي الآثار المرتبطة على مثل هذه التطورات وتناقض العوائد على الأرض سيؤدي على المدى الطويل إلى حالة ثابتة، أي إلى اقتصاد بدون نمو.

3-4- نظرية في التجارة الخارجية

اعتبر ريكاردو التجارة الدولية الحرة مفيدة للغاية لبلد ما. في إحدى الفقرات من كتابه المبادئ، يصف العلاقة بين السعي لتحقيق المنفعة الفردية وثروة الأمة بعبارات تذكرنا بيد سميث الخفية:

في ظل نظام التجارة الحرة تماماً، يحصل كل بلد رأس ماله وعمالة بشكل طبيعي مثل هذه الوظائف التي تعود بالفائدة على كل منها. يرتبط السعي وراء الميزة الفردية بشكل مثير للإعجاب بالصالح العام للكل. من خلال تحفيز الصناعة، فيما يتعلق بالبراعة، وباستخدام القوى الخاصة التي تمنحها الطبيعة بشكل أكثر فاعلية، فإنها توفر العمل بشكل أكثر فاعلية واقتصادية: بينما من خلال زيادة الكتلة العامة للإنتاج، فإنها تنشر المنفعة العامة، وترتبط ببعضها البعض من خلال رابطة مشتركة واحدة المصاححة وال العلاقات للمجتمع العالمي للأمم في جميع أنحاء العالم المتحضر. هذا هو المبدأ الذي يحدد أن النبيذ يجب أن يصنع في فرنسا والبرتغال، وأن النمرة يجب أن تزرع في أمريكا وبولندا، وأن المعدات وغيرها من السلع يجب أن يتم تصنيعها في إنجلترا.

الجزء الأكثر شهرة في الفصل الخاص بالتجارة الخارجية لريكاردو هو تحليله للمزايا النسبية (أو التكاليف المقارنة)، والذي يوضح أنه من الممكن عملياً دائمًا التخصص والتداول مع بعضنا البعض. لا يزال مثاله الملموس موجوداً في الكتب المدرسية الحديثة. بادئ ذي بدء، من المفترض أن تكون كل من البرتغال وإنجلترا قادرة على إنتاج النبيذ والقماش. في البرتغال، قد يتطلب إنتاج النبيذ عمالة من 80 شخصاً لمدة عام واحد، أي 80 شخصاً/العام، ويحتاج القماش عمل 90 شخصاً. في إنجلترا، قد يتطلب إنتاج نفس الكمية من النبيذ والقماش 120 و 100 شخصاً/العام على التوالي، مثلما يوضح الجدول التالي:

الجدول 2: مثال ريكاردو عن التجارة الدولية والتقطيع الدولي للعمل

النبيذ	القماش	
120	100	إنجلترا
80	90	البرتغال

وبالتالي فإن المنتجين البرتغاليين أكثر كفاءة من المنتجين الإنجليز في كلا الفرعين. إذا كان العمل ورأس المال سينقلان بحرية بين البلدان، فسيكون ذلك بلا شك مفيداً لرأسماليي إنجلترا، وللمستهلكين في كلا البلدين، أنه في ظل هذه الظروف يجب أن يصنع كل من النبيذ والقماش في البرتغال، وبالتالي فإن رأس المال والعمل الإنجليزيين العاملين في صناعة القماش، يجب نقلهم إلى البرتغال لهذا الغرض". لكن العمل ورأس المال لا يتنقلان بحرية بين البلدان. فيما يتعلق بالعمل، يبدو أن ريكاردو اعتبر عدم حركته أمراً بدبيعاً. أما فيما يتعلق برأس المال، فقد تذرع مثل سميث في فقرته على اليد الخفية، بحجة التحيز للبلد: بالنسبة للرأسمالي من الأسهل والأكثر أماناً استثمار أمواله في الاقتصاد المحلي، حتى لو كان يحقق معدل ربح أقل منه في الخارج.

نظرًا للحركة المحدودة لعوامل الإنتاج، من المفيد لإنجلترا تصدير القماش إلى البرتغال واستيراد النبيذ منه، وستفيد هذه التجارة البرتغال أيضًا. لذلك "قد يحدث التبادل، على الرغم من أن السلعة التي تستوردها البرتغال يمكن إنتاجها هناك بعمالة أقل من تلك الموجودة في إنجلترا"، وبالمقارنة مع البرتغال تعد إنجلترا أكثر كفاءة نسبياً في إنتاج القماش من النبيذ، حيث أن التكلفة النسبية لإنتاج القماش 90/100، أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النبيذ 120/80، وتعتبر البرتغال أكثر كفاءة نسبياً في إنتاج النبيذ، حيث أن 120/80 أقل من 90/100. وهذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أنه يمكن زيادة الإنتاج الإجمالي بالخصوص والتجارة. إذا كان 90+80 برتغاليًا ينتجون النبيذ فقط و100+120 من الإنجليز ينتجون القماش فقط، فإن إنتاج كل من النبيذ والقماش يزداد. من خلال الاستفادة من ميزة النسبية في الإنتاج، ويمكن لجميع البلدان تحقيق مكاسب من التجارة الخارجية.

5- جون ستيفوارت ميل

مع جون ستيفوارت ميل، وصل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلى ذروته في التأثير المعاصر. كان ميل فيلسوفاً نشأ في روح التفكير العلي على بد والده جيمس ميل. ساهم في المنطق وأصبح متخدثاً بارزاً عن النفعية، وهي نظرية في الفلسفة الأخلاقية والتي بموجهاً يجب أن تحكم الأعمال البشرية وتحكم عليها من خلال المنفعة العامة والخاصة الناجمة عن الفعل. كان كتاب ميل عن الحرية (1859) مهمًا جدًا لوجهات النظر الليبرالية حول حرية التعبير والعلاقة بين الفرد والحكومة. كان موقف ميل من سياسة عدم التدخل أكثر وضوحاً تجاه حرية التعبير منه تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

تم اقتراح نهج ميل الواسع من خلال عنوان عمله الاقتصادي الرئيسي "مبادئ الاقتصاد السياسي"، مع بعض تطبيقاته في الفلسفة الاجتماعية (1848)، والتي أصبحت الكتاب المقدس للاقتصاديين في النصف

الثاني من القرن التاسع عشر. جادل ميل بأن ريكاردو قد حل من حيث المبدأ، جميع المشاكل الأساسية للنظرية الاقتصادية وأنه هو نفسه كان فقط يوسع ويهلل العقيدة الريكاردية. لكن النطاق الواسع للقضايا الاجتماعية التي تناولها ميل يذكرنا أكثر بسميث، وكان انتقائياً ومبتكراً. قام بتضمين عناصر جديدة في كتابه "المبادئ"، مثل مفهوم تكاليف الفرصة البديلة ونظريته حول الامتناع عن الفائد، والتي لم تكن متواقة تماماً مع ركائز العقيدة الريكاردية. مثل معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين، استشرف ميل المستقبل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة ثابتة، أي أن النمو قد وصل إلى نهايته. وفقاً لميل، هذه الحالة ليست بالضرورة سيئة. قد يعني ذلك أن الإنسان، متحرراً من فكرة التقدم المادي المستمر، قد يجد راحة البال لأغراض أخرى.

الفكر الاقتصادي الاشتراكي

الفكر الاقتصادي الاشتراكي

1- معارضة النظام الرأسمالي

استقر النظام الرأسمالي وثبتت أقدامه مع الثورة الصناعية. وما لبث هذا النظام أن وجد تأصيلاً نظرياً مع أعمال ساي *B.Say* وريكاردو ومالتوس بعد أن قدم لهم آدم سميث.

وفي خلال الثلاثين عاماً الأولى من القرن التاسع عشر، ظهرت تغيرات اقتصادية هامة أدت إلى انتصار مبدأ الحرية الاقتصادية في كل مكان في أوروبا. فألغى نظام الطوائف في فرنسا اعتباراً من سنة 1791، كما فشلت محاولات بعض الصناعات للقيام تحت حماية في ظل الإمبراطورية الأولى في فرنسا. وفي إنجلترا ألغى آخر بقايا الطوائف سنة 1814. وأزيلت العوائق أمام الحرية الاقتصادية في كل مكان. وقد ترتب على هذه الأوضاع قيام ظاهرتين جديدتين، هما ظهور طبقة العمال من ناحية وتعدد الأزمات الاقتصادية من ناحية أخرى، وما ترتب عليها من بؤس للعمال. ولهذه الأسباب، فقد قام تيار فكري قوي لمعارضة ونقد النظام الرأسمالي. واشترك جميع المعارضين في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

ونظراً لأن أخطر وأهم صور معارضة النظام الرأسمالي قد جاءت مع الماركسية فقد يكون من المناسب أن نتناولها بشيء من التفصيل. على أنه سيكون من المفيد أن نبدأ بالإشارة إلى عدد من المفكرين المعارضين للرأسمالية من غير الماركسيين، وذلك قبل أن نتعرض للفكر الماركسي الذي يمثل جوهر الفكر المناهض للرأسمالية.

2- ما قبل الماركسية

نطرق الآن إلى بعض الآراء الاقتصادية التي شكلت في الفكر التقليدي وفي المبادئ التي قامت عليها الرأسمالية، سواء من حيث الحرية الاقتصادية أو من حيث دور الفرد وباعت الربح. وقد مهدت هذه الأفكار لنشأة الفكر الماركسي. وقد أطلق عليهم ماركس اسم الاشتراكيين الخياليين بال مقابلة إلى "الاشتراكية العلمية" التي رأى أن الماركسية تمثلها. ومع ذلك فسوف نرى أن عدداً من هؤلاء المفكرين قد رأى الاحتفاظ بفكرة الملكية من إعادة النظر في أسلوب التوزيع.

1-2- سيسموندي *Sismondi*

وقد بدأ داعية متھمّاً لأفكار التقليديين في الحرية الاقتصادية، ولكنه ما لبث أن عارض الكثير من أفكارهم. وهو لا يبني معارضته على أساس رفض المبادئ التي تضمنتها النظرية التقليدية بقدر ما كانت معارضته مبنية على أساس ضرورة تغيير المنهج الواجب الاتباع في دراسة الاقتصاد، وإعادة النظر في موضوع علم الاقتصاد، وأخيراً التشكيك في النتائج العلمية المستخلصة من تلك النظرية. فأسلوب الدراسة مجرد

والمنهج المنطقي لا يلائم الاقتصاد الذي هو علم أخلاقي يرتكز على الملاحظة ودراسة التاريخ. كذلك فين سيسموندي يرى أن موضوع الدراسة ليس الثروة وإنما الإنسان. دون التعرض لأفكار سيسموندي، فقد كان من أوائل من أثاروا الشك حول فكرة الانسجام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة. كما كان من أنصار تدخل الدولة، وإن ظل معارضًا لكثير من الأفكار الاشتراكية.

2- سان سيمون وأتباعه

تستند أهمية سان سيمون St.Simon في الفكر الاقتصادي إلى نشاطه وأعماله وأتباعه أكثر مما تستند إلى أفكاره النظرية الخاصة. ولعل أهم ما أشار به سان سيمون هو اهتمامه بتحديد خائص المجتمع الصناعي وما ارتبط به من أهمية الإدارة الاقتصادية بالمقارنة إلى الإدارة السياسية. فأهم ما ميز العصر هو هذا الطابع الصناعي، والذي لن يلبث أن ينعكس على دور الدولة وطبيعتها بحيث ستكون إدارتها أشبه بإدارة مصنع كبير الهدف منه زيادة الرفاهية. ومن هنا فإن سان سيمون يرسم للدولة دورا هاما في إدارة الحياة الاقتصادية غفل عنه أنصار الحرية الاقتصادية. ومع ذلك، فإنه من الصعب اعتبار سان سيمون اشتراكيا، حيث لم يدع إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ومع ذلك، فإن أهم الأفكار السان سيمونية إنما ترجع في الواقع إلى أتباعه سان سيمون، وعلى وجه الخصوص إنفتان Envantin وبazar Oisifs وغيرها من السان سيمونيين الذين يتتجاوز فكرهم في الواقع آراء سان سيمون الشخصية.

ويتلخص مذهب السان سيمونيين في نقد الملكية الخاصة، من التمييز في دخل الملكية بين العاملين Travailleurs والعاطلين والطفيليين Oisifs. وبرغم أن السان سيمونيين انتقدوا دخل الملكية بصفة عامة لأنه ينطوي على الحصول على دخل دون عمل، فإنهم يرون مع ذلك أن دخل المنظم في المشروعات هو دخل مبرر لأنه مقابل عمل منتج وهو التنظيم وتحمل المخاطر. كذلك هاجم السان سيمونيون مبدأ الإرث لأنه يؤدي إلى نقل الثروة بحسب صدفة الميلاد، وليس هناك ما يضمن أن يكون الوارث أكفاءً من غيره في استخدام هذه الأموال الموروثة. وللخروج من هذه الفوضى الاقتصادية، فقد اقترح السان سيمونيون أن تصبح الدولة الوارث الوحيد، وهو اتجاه صاحب عدداً من الأحزاب السياسية الفرنسية (الراديكاليين) الذين مع اعترافهم بالملكية الخاصة فإنهم دعوا إلى إلغاء حق الإرث.

2- التعاونيون

يطلق اسم التعاونيين عادة على المفكرين الذين يعتقدون أن التعاون والمشاركة الحرة Free Association بين الأفراد، كفيلان بإعطاء الحلول السليمة للمشكلات الاجتماعية بشرط أن يتوافر في

تنظيمها بعض الشروط الخاصة. ويختلف هؤلاء عن غيرهم من الاشتراكيين في أنهم لا يرون ضرورة التأمين لعلاج مساوى النظام الرأسمالي. فالتعاونيون يبدؤون من نزعة فردية ويرون أن الفرد قادر على إعطاء حلول أفضل إذا لم يضع في خضم المجموع، وأن مجموعات صغيرة من الأفراد تجتمع على أساس اختياري هو يمكن أن تحقق هذا الغرض على أحسن ما يكون.

ومع ذلك، يختلف التعاونيون عن أنصار الحرية الاقتصادية في أنهم يرون ضرورة خلق مجتمع جديد قادر على تحقيق ازدهار الفرد وإطلاق طاقته. ويرون أن النظام القائم (النظام الرأسمالي) والذي يدعى الحرية الاقتصادية والفردية يؤدي في الواقع إلى القضاء على الفردية وطمسها باستثناء عدد من المحظوظين من الرأسماليين. ولذلك، فإن الواجب الأول هو خلق هذا المجتمع الجديد وتهيئة الجو الملائم لازدهار الإنسان ونموه. وهذا المجتمع الجديد ليس مجتمعاً مفتعلة، وإنما على العكس هو مجتمع طبيعي يتفق مع الطبيعة البشرية. بل انهم يرون أن المجتمع الحالي إنما هو مجتمع غير طبيعي ومفتعل. ولذلك فهم يدعون إلى اكتشاف هذا المجتمع الطبيعي وليس إلى خلقه. وهنا نلمس بقايا مدرسة الطبيعيين في الاعتقاد في وجود النظام الطبيعي.

وهما جم التعاونيون بصفة خاصة فكرة المنافسة وما ارتبط بها من اعتبار أن الربح محرك الاقتصاد. فقد لاحظوا أن السعي وراء أقصى الأرباح كثيراً ما تؤدي إلى أشد المساوى الاجتماعية، فضلاً عن أن المنافسة تؤدي بطبيعتها إلى الاحتكار، والاحتكار يتعارض مع تحقيق الرفاهية للأفراد.

ولعل أهم المفكرين الذين دعوا بهذه الأفكار والذين يعتبرون آباء للحركة التعاونية: هما أوين فورييه. وقد كانا متعارضين تماماً، حيث ولد الأول سنة 1771 في إنجلترا و الثاني 1772 في فرنسا، ومع ذلك فقد ظل كل منهما غريباً عن الآخر. وبرغم أن الاثنين يمثلان مدرسة واحدة هي المسؤولة في الواقع عن قيام النظام التعاوني فيها بعد - إلا أنه يبدو أن اختلاف وضعهما الاجتماعي هو السبب في عدم معرفة أحدهما بالآخر. فقد كان أوين صناعياً وكان ثروة كبيرة وشغل مكانة هامة في الأوساط الصناعية الإنجليزية، في حين أن فورييه كان موظفاً بسيطاً يعمل بالتجارة أو كما كان يسمى نفسه مجرد موظف بالحانوت *Un sergeant boutique*، ولم يكن له نفوذ واسع، واقتصر هذا النفوذ على حلقة ضيقة من بعض أصحابه. وقد أصبح أوين فيما بعد اشتراكياً متطرفاً، بل شيوعياً. في حين ظل فورييه على مبادئه القديمة.

وإلى جانب هذين المفكرين، نجد أسماء أخرى ساهمت في تكوين التعاونية لعل أهمهم لوبي بلان.

1-3-2 روبرت أوين (1771-1858)

يعتبر روبرت أوين ولا شك شخصية فريدة، فهو أحد دعاة الاشتراكية وأبو الحركة التعاونية، فضلاً عن أنّه كان رجل أعمال ناجحاً. وقد قام بدعوة ضخمة لإصلاح أحوال العمال. ولعله كان أول من استخدم شعار "الاشراكية" لدعوته.

ومع ذلك، فإنه لم يكن ثورياً يطالب باستخدام العنف، وإنما ينصح بالعمل الجماعي لخلق مجتمع جديد.

ولا تكمن أهمية أوين في أفكاره فقط، بل إن حياته الطويلة كانت هي الأخرى حافلة بالتجارب وعكسـت إلى حد بعيد خصائص العصر الذي عاش فيه. فقد عاش أوين (87 عاماً) حياة حافلة ومثيرة. بدأ العمل في التاسعة من عمره صبياً، وتدرب في الأعمال حتى وصل في الثلاثين، إلى أن أصبح شريكاً ومديراً لأحد المصانع الكبيرة للغزل في إسكتلندا في نيولانارك New-Lanark. وقد بدأ بتطبيق أفكاره في تحسين أحوال العمال في مصنعه، فخفض ساعات العمل من سبعة عشر ساعة إلى عشر ساعات فقط، وامتنع عن تشغيل الأطفال الذين يقلون عن عشر سنوات، وأنشأ مدارس لتعليم أبناء العمال لديه، كذلك ألغى نظام الغرامات الذي كان سائداً في المصانع، والذي بمقتضاه كلما كان العمال يحصل على أجراً كاملاً بعد اقتطاع كافة الغرامات المفروضة عليه. وقد ساعدت هذه الإجراءات على زيادة الكفاءة الانتاجية، مما جعل مصنعه كعبة للزوار من كبار الشخصيات، فزاره في هذا المصنع ملك بروسيا وملك هولندا.

وبعد أزمة سنة 1815 وما ترتب عليها من اختلال اقتصادي، بدأت مرحلة جديدة في حياة أوين، حيث ذهب إلى أمريكا لتجربة جديدة، وهي إقامة مستعمرات تعاونية تتناول كل جوانب الحياة الاجتماعية. وفي سنة 1825 أسس في ولاية أنديانا مستعمرة نيو هارموني New Harmon ، وحاول أن يطبق أفكاره في هذه المستعمرة من حيث خلق مجتمع جديد وجو ملائم للإنسان. وقد عاشت هذه المستعمرة عدة سنوات ناجحة، ولكنها لم تلبث أن اضمحلت.

وعندما وجد أوين أن دعوته لم تجد آذاناً صاغية بين أرباب الأعمال، اتجه إلى الحكومات للتدخل بالتشريع لحماية حقوق العمال. وقد حقق بعض النجاح في هذا الميدان، حيث صدرت عدة تشريعات تمنع تشغيل الأطفال تحت سن معينة تحت تأثير كتاباته وهو وغيره من المصلحين.

وفي الحقبة الأخيرة من عمره، خصص حياته لنشر أفكاره عن العالم، وكتب في هذا الشأن عدة مؤلفات أهمها The New World سنة 1845. كذلك شارك في الحركات النقابية. ومن الغريب أنه لم يبد

اهتمامًا زائداً بالحركة التعاونية التي تنسب إليه واعتبرت فيها يعد أساس مجده، ومع ذلك فقد أتيح لأوين أن يرى في حياته "جمعية رواز روتشديل" سنة 1844 التي دعمت التعاون كمؤسسات لها وجود موثر.

ويمكن تلخيص أهم أفكار أوين في عدة نقاط:

أ- خلق مجتمع جديد: و Oxenham تعتبر الفكرة الأساسية التي لا يمل من تكرارها: خلق مجتمع جديد، خلق بيئه جديدة ملائمة لنمو علاقات جديدة. وتقوم فكرته على أن الإنسان هو نتاج البيئة التي يعيش فيها. فالإنسان ليس شريراً ولا خيراً بطبعه، ولكنه ما تفعله به البيئة. وبذلك يندرج أوين مع المفكرين الذين يعتقدون في أثر البيئة على الإنسان. فهو بالنسبة للعلوم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، ما أراده لا يدركه وداروين بالنسبة للكائنات وتطورها في بيئتها الطبيعية. وعلى ذلك فإذا أردنا تغيير الإنسان، فنببدأ بتغيير البيئة المحيطة به.

والبيئة عند أوين هي البيئة الاجتماعية التي تنتج عن نظم التعليم والتشريعات وظروف العمل. وقد ترتب على هذه النظرية في العلاقة الحتمية بين الإنسان والبيئة، أن أصبح الإنسان غير مسؤول عن أخطائه، فهذه ترجع إلى سوء البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. وقد استتبع ذلك- عند أوين- استبعاد الدين كمؤثر في سلوك الفرد.

وقد حاول أوين أن يطبق هذه الأفكار بخلق بيئه جديدة في مصنعه ثم فيها أنشأه من مستعمرات تعاونية.

ب- إلغاء الربح: ولكن ماذا يعني خلق بيئه جديدة من الناحية الاقتصادية؟- ماذا يجب فعله لإنشاء نظام اقتصادي قادر على خلق بيئه مناسبة للفرد؟

رأى أوين أنه يجب إلغاء الربح. فالربح هو أساس البلاء في ظل النظام الاقتصادي القائم. الربح هو إضافة إلى التكلفة، وبعبارة أخرى، فإن الربح في أساسه تعبير عن عدم العدالة، إذ أنه بيع للسلعة بأكثر مما تكلف. والربح ليس فقط أمراً غير عادل، ولكنه أيضاً مسؤل عن الأزمات الاقتصادية التي يزيد فيها الانتاج على الاستهلاك. فالعمال يحصلون دائمًا على أقل من قيمة السلع التي ينتجونها، فكيف الحال هذه يمكنهم أن يشتروا جميع السلع المعروضة بدخلهم المحدودة.

وهكذا، فإن الربح هو المسؤول عن أزمات الافراط في الانتاج. والربح والمنافسة وجهان لأمر واحد، فحيث تصبح المنافسة هي أساس النظام الاقتصادي فإن الربح سيكون بالضرورة هو المحرك للإنتاج.

ولكن كيف يمكن إلغاء الربح؟ يرى أوين أن المشكلة تكمن في استخدام النقود. وأن ذلك هو الذي جعل الربح الدافع وراء الأعمال الاقتصادية، ولذلك، فإذا أردنا إلغاء الربح فإنه يجب أيضًا استبعاد النقود

من التعامل. ولذلك فكر أوين في استبدال أذونات العمل Labour notes بالنقود، بحيث يحصل على عدد من الأذونات بحسب ما بذله من عمل في إنتاج السلعة، وتتابع السلعة بنفس العدد من هذه الأذونات. وهنا نستطيع أن نلمح آثار نظرية العمل في القيمة على فكر أوين، وهي ليست فكرة جديدة ولكن أوين اعتبرها من أهم الاكتشافات وأنها أهم من اكتشافات مناجم المكسيك وبيرو. وقد قامت محاولة لتجربة هذه الفكرة حيث أقيم محل لندن أطلق عليه National Equitable Labour Exchange طبق فكرة أذونات العمل بدلاً من النقود. ولكن حظ هذه التجربة لم يزد على حظ المستعمرات التعاونية التي أنشئت بناءً على تأثير أوين، فكانت حياتها قصيرة ولم تلبث أن اختفت. ومع ذلك فاستبعاد النقود مع التعامل ليس سوى مظهر ثانوي للفكرة الأساسية، وهي إلغاء الربح.

وقد نشأت عدة مؤسسات لتطبيق مبدأ إلغاء الربح، ولكنها لم تأخذ شكلها النهائي إلا بعد قيام جمعية رواز روتتشيلد. وهذه الجمعيات تعمل على إلغاء الربح بإقامة علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك واستبعاد الوسطاء وتوزيع العائد بحسب المشتريات وليس بحسب المساهمة في رأس المال. ولكن هذه الجمعيات لم تجد داعياً لاستبعاد النقود من التعامل كما اقترح أوين. وهذا هو أساس حركة "الجمعيات التعاونية" التي أقامت شهرة أوين فيما بعد. ومع ذلك فإنه من الطريف أن أوين لم يتحمس لها في حياته، بل انتقدتها كتطبيق لأفكاره.

وقد أصبحت هذه الجمعيات هي نواة الحركة التعاونية في إنجلترا، وهي تعتبر ثمرة أفكار أوين. فلم يكن غريباً أن بين رواز روتتشيلد 28، نصفهم على الأقل كانوا من أتباع أوين. ومن بينهم ظهرت جميع الأسماء البارزة في الحركة التعاونية الانجليزية في ذلك الوقت.

وحقيقة الأمر، فإن أوين، وبرغم تعدد اهتماماته، فإنه لم يخلف مدرسة فكرية سوى هذه الحركة التعاونية التي نبذها في حياته. وهي ولا شك كفيلة بالاحتفاظ باسمه في قائمة المشهورين.

2-3-2- شارول فورييه (1772-1837)

يمثل شارل فورييه بالنسبة للكثيرين ممن لم يقرؤوا أعماله – كما هي العادة دائمًا عند من يتعرض لمشاهير الرجال - علماً من أعلام الاشتراكية. ولعل ذلك يرجع إلى الاسم الغريب الذي وصف به مدینته الفاضلة: الفلانستير *Phalanstère* والتي يصف فيها الحياة المشتركة لأعضاء هذه الفلانستير. ومع ذلك فإن فورييه كان أقل الاشتراكيين، فضلاً عن أنه لم يدع لنفسه هذه الصفة. وفي النظام الذي يقترحه نجد أن رأس المال يحصل على نسبة مرتفعة من الدخل يبلغ الثلث. وهي نسبة يحلم كثير الرأسماليين بالحصول

عليها. ومع ذلك، فإن النظام الذي يقترحه لا يخلو من طرافة بالنسبة للتعاون، حيث يشير إلى نوع من التعاون في الاستهلاك والمعيشة بل وفي الانتاج . وقد باشر فورييه نوعاً من التأثير على التعاونيين.

وعلينا أن نتناول الآن أهم أفكار فورييه:

أ- الفلانستير *Phalansterie* وهو الاسم الذي اختاره فورييه لمدينته الفاضلة، وهي عبارة عن فندق ضخم يستع 1500 شخص يعيشون حياة متماثلة ومشتركة في مختلف جوانب الحياة. ويصف فورييه بتفصيل غريب هذه الجوانب المختلفة للحياة.

ويختلف الفلانستير عن الفندق العادي في أنه لا يقتصر فقط على الأغنياء بل يتسع لغيرهم (وقد عدد فورييه خمس طبقات تدفع أثماناً مختلفة للإقامة، ومنها طقة إقامتها مجانية). كذلك يختلف الفلانستير عن الفندق في أنه لا يجمع الزلاط العابرين، وإنما يضم مجموعة الشركاء المتعاونين، ومن ثم يضمن قيام صلة وثيقة بينهم.

ولذلك نجد هنا نوعاً من الاشتراك في المعيشة الجماعية، مما يضمن شكلًا من التاليف مثل التاليف الذي يجمع الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد. وهنا نجد نفس فكرة البيئة كما عند أوين. فاهتمام فورييه البالغ بهذه المعيشة المشتركة إنما يرجع إلى تقديره ما للبيئة من أثر على سلوك الفرد.

ويذهب فورييه إلى أن هذه المعيشة المشتركة ستؤدي إلى تخفيض النفقات بشكل واضح. ويقوم ببيان ذلك بحسابات وتفاصيل كثيرة ومملة. أما من الناحية الاجتماعية، فإن المعيشة المشتركة ستؤدي إلى خلق بيئه جديدة صالحة مختلفة عن البيئة الفاسدة التي يعيش فيها الفرد في ظل النظام الرأسمالي الصناعي.

ب- التعاون الكامل: الحقيقة أن فلانستير ليس مجرد فندق عادي، بل إنه فندق تعاوني، بمعنى أنه لا يستقبل سوى أعضاء الجمعية المشتركين في هذا الفندق أو الفلانستير. فهو عبارة عن جمعية تعاونية للاستهلاك الشامل الذي يشمل الغذاء والنوم. بالإضافة إلى ذلك. فالفلانستير يضمن أيضاً جمعية للتعاون الإنثاجي.

ولذلك يرى فورييه أن الفلانستير يشمل 400 هكتار للقيام بالإنتاج اللازم لإشباع حاجات الأعضاء للاستهلاك. وهذه الأرض، وإن لم تكن مملوكة ملكية فردية، فهي موزعة على أسهم بحيث يحصل كل مشترك على عدد من الأسهم بقدر اشتراكه. وفيما يتعلق بتوزيع الناتج، فإن فورييه قد وضع بغض القواعد الحسابية للتوزيع بين حصة رأي المال وحصة العمل وحصة ما أسماه بالموهاب Talant. وهذه الحصص هي على التوالى 12/4، 12/5، و 3/12. ومن هنا نرى أن فورييه لم يحاول إلغاء الملكية الخاصة، وإنما اتجه إلى

إلغاء العمل الأجير وحده، وذلك عم طريق تحويل العمل الأجير إلى عمل مشترك في الملكية، وهو يقول إن هذه هي الطريقة الوحيدة لجعل العمل مشوقاً.

ت- العودة إلى الأرض: يرى فورييه متأثراً بنزعته الخيالية أن أفضل الأشياء هي العودة إلى الأرض. ولذلك فهو ينصح بتوزيع السكان على عدد كبير من الفلاانسيير بحيث يحتفظ للمدن والقرى بمظهر جميل ولا ينبع بذلك من التكدس في المدن الكبيرة.

والعودة إلى الأرض إنما تعني عند "فورييه" البعد عن الصناعة. وواقع الأول أن أغلب الانتقادات التي وجهها فورييه إلى النظام الاجتماعي انتصب على الصناعة وما يرتبط بها، أكثر من مهاجمتها للنظام الرأسمالي في ذاته. والعودة إلى الأرض لا تعني الأعمال الزراعية في الحقل بقدر ما تعني العمل في الحدائق وزراعة الأشجار والزهور.

ث- العمل المشوق: يرى فورييه أن يعمل الأفراد، لما يجدونه في العمل من مرغبات وليس بحكم الضرورة. وهو لهذا السبب يفضل العمل في الأرض، لأنه اعتقاد أنه أكثر اثارة وتشويقاً بالمقارنة بالعمل الصناعي ذي الطبيعة المتكررة. كذلك يشير فورييه إلى العمل في مجموعات كل بحسب رغبته مما يساعد على نمو الهوايات وأخيراً فإنه يرى أنه يجب توفير ضرورات الحياة لكل فرد بحيث لا يلجأ إلى العمل إلا لرغبته في ذلك.

وهكذا نجد أن فورييه المفكرخيالي قد انتقد النظام القائم وحاول اقتراح نظام جديد للحياة. ولكن نقده للنظام لم يكن لعيوب الرأسمالية في ذاتها، كما هو الأمر بالنسبة لأولئك ومن سبقه، وإنما لخصائص المجتمع الصناعي. وكذلك فإن النظام المقترن، وإن تضمن صورة للتعاون، فلم يخل من شطحات بعضها غريب وبعضها طريف.

3-3-2- لويس بلان (1811-1883)

لا يرجع الاهتمام بأفكار لون بلان إلى ما فيها من أصالة بقدر ما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي صاحبته. فمؤلفه "تنظيم العمل" *L'organization de travail* لا يعود أن يكون كتبًا صغيراً يتضمن كثيراً من الأفكار التي كانت سائدة في هذا العصر. ومع ذلك، ف مجرد ظهوره سنة 1841 جذب الأنظار إليه. ولعل ذلك يرجع إلى بساطته وسهولة العرض فيه. وساعد على الاهتمام به نشاط مؤلفه السياسي، فهو أحد خطباء ثورة 1848 في فرنسا، ثم أحد وزراء الحكومة المؤقتة لسنة 1848، ثم في الجمهورية الثالثة. وبالمثل فقد ساهم في ذيوع هذه الشهرة تطبيق تجربة جمعيات الإنتاج التعاونية *Ateliers sociaux* التي أخذت بها فرنسا في هذه الفترة.

ونقطة البداية عند لوبي بالان هي مهاجمة المنافسة باعتبارها مصدر البلاء في المجتمع الحديث. وقد أورد بلان عدة نماذج وأمثلة للمساوئ والبؤس الناجم عن نظام المنافسة. ورأى أن علاج هذه المساوئ هو في الأخذ بنظام التعاون. ويختلف التعاون عند بلان عنه عند أوين أو فورييه، في أنه لا يهدف إلى إقامة مستعمرات تعاونية شاملة لكل جوانب الحياة. ولكنه يقصد فقط إقامة وحدات إنتاجية على أساس التعاون، وهي التي يطلق عليها اسم "الورشة الاجتماعية". وعلى ذلك فالتعاون عند بلان لا يغطي سوى انتاج سلعة واحدة في كل جمعية تعاونية للإنتاج. وتبيع هذه السلعة في السوق. ولا ينفي ذلك أن الهدف النهائي هو تنظيم جميع الوحدات الإنتاجية على هذا الأساس التعاوني. ولكن البداية هنا لا تشترط هذا النظام الشامل للاقتصاد القومي.

وهذه الفكرة ليست جديدة، فقد سبق أن نادى بها بعض أتباع سان سيمون مثل بوشيه Buchez والفرق بين الجمعية التعاونية للإنتاج عند بلان وتلك عند بوشيه، هو أن الأخير كان يرى تطبيق هذا النظام على وحدات الإنتاج الصغيرة فقط، أما بلان فقد رأى إمكان تطبيق هذا النظام التعاوني على المشروعات الصناعية الكبيرة.

ودافع بلان عن وحدة الأجر، ورأى أنه من الضروري أن يسود نظام الأجر المتساوي في هذه الجمعيات التعاونية للإنتاج. ويفسر بلان اختلاف الأجر كنتيجة لنظم التعليم والتربية السيئة السائدة. وب مجرد تغيير هذه النظم، فلا شك في أن الأفراد سيقبلون المساواة في الأجر. وهنا نلاحظ فكرة ثر البيئة، وهي الفكرة التي تعلق بها كل من أوين وفورييه على ما سبق أن رأينا.

وطالب لوبي بالان لنجاح جمعيات الإنتاج التعاونية، بضرورة تدخل الدولة بالمساعدة بتقديم رءوس الأموال لإنشاء هذه الجمعيات، ذلك أن الاعتماد على مدخلات العمال لتكوين هذه الجمعيات سيكون بمثابة الحكم مقدماً بعدم قيام هذه الجمعيات. وفي هذا يختلف بلان عن أوين وفورييه اللذين يؤكدان أن التعاون يجب أن يقوم على الإرادات الفردية وحدها دون تدخل من الدولة. وفي هذا الصدد نجد أن لوبي بالان يعتبر من أوائل الاشتراكيين الذين طالبوا بضرورة تدخل الدولة وقيامها بالوظائف الاقتصادية.

3- كارل ماركس

في أي علم أو فن، يمكن فهم الكلمة الكلاسيكية على أنها تشير إلى طريقة راسخة ومحددة للفكر والتعبير. "أفضل ممارسة" للماضي وضفت معايير للحاضر. من المؤكد أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد لعب هذا الدور في التفكير الاقتصادي الحالي، لكنه كلاسيكي أيضاً بمعنى آخر أصبح مهماً في الاقتصاد الحديث: فقد حدد العوامل الرئيسية في الاقتصاد من حيث الطبقات. تعديل المفهوم الظبيقي للفيزيوقراطية

(كما رأينا سابقاً)، يميز الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بين الرأسماليين والعمال وأصحاب العقارات، بناءً على العوامل الأساسية للإنتاج (رأس المال، العمل والأرض) ومصادر الدخل ذات الصلة (الأرباح، الأجور والإيجارات). في تقليد سميث وريكاردو، اعتبر معظم الكتاب الكلاسيكيين أن الرأسماليين هم القوة الدافعة. من خلال استثمارتهم وتراكم رأس المال، سيقومون بتوسيع الإنتاج ونظام السوق حتى يتم استنفاد جميع الفرص لتحقيق أرباح إضافية. وهكذا كانت النهاية السعيدة (إلى حد ما) للقصة هي حالة ثابتة يستمر فيها الاقتصاد في إعادة إنتاج نفسه دون نمو، وبتوزيع ثابت للدخل بين الطبقات. لقد طعن كارل ماركس وأتباعه في هذه الرؤية المنسجمة إلى حد ما، حيث استخدمو نظرية ريكاردو للقول بأن "نمط الإنتاج الرأسمالي" يقوم على استغلال غير مستدام للعمال. سيؤدي الصراع الطبقي عاجلاً أم آجلاً إلى ثورة تحول النظام إلى اشتراكية.

ولد ماركس عام 1818 في تrier (Trier)، التي كانت آنذاك جزءاً من مقاطعة راينلاند (RhineLand) في برussia (Prussia). بعد دراساته في القانون والفلسفة والتاريخ في بون وبرلين، ودكتوراه في الفلسفة في جينا (Jena)، أصبح ماركس صحيفياً ومحرراً في صحيفة *Rheinische Zeitung*، وهي صحيفة ليبرالية. في السنوات التي سبقت عام 1848، عندما اندلعت الانتفاضات والثورات الديمقراطية في العديد من البلدان الأوروبية، كان ماركس ناشطاً سياسياً للغاية، وأصبح راديكالياً بشكل متزايد وساعد في تأسيس الرابطة الشيوعية في عام 1847. جنباً إلى جنب مع فريدريك إنجلز (1820-1895)، صديقه مدى الحياة وداعمه، نشر البيان الشيوعي (1848) كبرنامج للرابطة. فكرة أن الرأسمالية هي مرحلة انتقالية في تاريخ مليء بالصراعات الطبقية كانت موجودة بالفعل في البيان.

بعد مراحل مختلفة من الملاحقة القضائية والنفي في باريس وبروكسل وأماكن أخرى، استقر ماركس في لندن عام 1849، حيث أتي ليقيم بقية حياته. حاول إعطاء آرائه السياسية أساساً علمياً من خلال الفحص النقدي وتوسيع الكتابات الاقتصادية في عصره. مثل الاشتراكيين الأوائل - مثل كلود هنري دي روفرولي (Robert Owen) (Claude Henri de Rouvrouy) سان سيمون (Saint-Simon) (1760-1825) وروبرت أوين (Robert Owen) (1771-1858) وليونارد سيموند دي سيسموندي (Léonard Simonde de Sismondi) (1773-1842) - عارض ماركس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ومع ذلك، في رأيه كان الاشتراكيون الأوائل غير قادرين على تقديم تفسير مناسب "لقوانين الحركة" للرأسمالية. كان ماركس أكثر انهايراً بمنهج ريكاردو في استنتاج استنتاجات محددة من الافتراضات العامة، وربط منهج ريكاردو مع دialectic الفيلسوف هيجل (Hegel)، الذي درسه على نطاق واسع خلال سنوات تكوينه. بعد ما يقرب من عقدين من دراسة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والأدبيات الأخرى، نشر ماركس المجلد الأول من عمله الرئيسي: رأس المال (Das Kapital) - نقد الاقتصاد

السياسي- في عام 1867. وُنشر المجلدان الثاني والثالث بعد وفاته، في عامي 1885 و 1894، وفيما يلي نعرض الخطوط العريضة لبعض الأفكار الرئيسية الواردة في المجلدات الثلاثة.

3-1- نظريته في القيمة ورأس المال

من وجهة نظر ماركس، كانت السمة الرئيسية لنمط الإنتاج المعاصر هي إنتاج رأس المال وتراكمه من خلال استغلال العمال في نظام سوق قائم على التبادل المتكافئ. قد يبدو هذا في البداية متناقضًا، لكنه يتبع مجموعة محددة من الحجج الكلاسيكية. مثل سميث وريكاردو، افتتح ماركس تحليله بمناقشة مفاهيم القيمة. في المجتمع الرأسمالي تُنتج السلع أساساً من أجل السوق، وكل سلعة جانبان: الشكل الطبيعي أو قيمة الاستخدام، والشكل الاجتماعي للتبادل. وفقاً لماركس، فإن قيمة التبادل هي الشكل الواضح للعمل البشري الذي يتجسد في السلعة. طبق ماركس نفس المنطق على المال، المكافئ العام في التبادل. في عصره كان المال لا يزال مدحوماً بالاحتياطيات المعدنية (الذهب والفضة)، وبالتالي فهو أيضاً منتج للعمل، "المادة الوحيدة التي تخلق القيمة". ومع ذلك، ليست كل أشكال العمل قيمة. هناك مؤهل مهم للعمل الضروري اجتماعياً بمعنى أنه فقط متوسط المدخلات هو المهم.

يقول ماركس في كتابه رأس المال: "إن قوة عمل المجتمع الكلية، التي تتجلى في قيم عالم السلع، تعتبر هنا كتلة واحدة متجمانسة من قوة العمل البشرية، على الرغم من أنها تتكون من وحدات فردية لا حصر لها من قوة العمل. كل من هذه الوحدات... يحتاج فقط، من أجل إنتاج سلعة، إلى وقت العمل الضروري في المتوسط، أو بعبارة أخرى،... وقت العمل المطلوب لإنتاج أي قيمة استعمالية في ظل ظروف الإنتاج العادي لمجتمع معين وبمتوسط درجة المهارة وكثافة العمالة السائدة في ذلك المجتمع".

من أجل إيجاد أساس تحليلي لحجية الاستغلال، عاد ماركس إلى نظرية العمل للقيمة التي تراجع عنها ريكاردو في كتابه المبادئ، بتطور متزايد. عرف ماركس "قوة العمل" على أنها سلعة يضعها العمال، الذين ليس لديهم عادة مصدر دخل آخر، تحت تصرف أصحاب العمل عن طريق بيعها لفترة معينة. في ظل المنافسة يميل متوسط الأجر إلى التطابق مع قيمة قوة العمل، التي تحددها مدخلات العمل الضرورية لإعادة إنتاج قوة العمل عن طريق إطعام العامل وإيوائه وتعليمه. ومع ذلك جادل ماركس بأن قوة العمل هي سلعة معينة يمكنها أن تخلق قيمة أكبر من تكلفة إعادة الإنتاج. إنها سلعة يمكن أن تولد فائضاً في القيمة يزيد عن سعرها، أي معدل الأجور المدفوع في سوق العمل.

هذا هو المكان الذي يأتي فيه رأس المال إلى الواجهة. وفقاً لتعريف ماركس لنمط الإنتاج الرأسمالي، يتم إنتاج السلع أساساً من أجل تحويل مبلغ مستثمر من المال إلى مبلغ أكبر وتحقيق ربح. يشتري الرأسماليون

وسائل الإنتاج (الآلات، المواد الخام، ... إلخ) وقوه العمل، ويجمعونها لإنتاج السلع التي يبيعونها بعد ذلك. بالنظر إلى المعروض الكبير من العمالة (الذي يفسره ماركس على أنه نتيجة داخلية للرأسمالية)، فإن متوسط وقت العمل أطول من ذلك المطلوب لتغطية تكاليف إعادة إنتاج كل من العمالة ورأس المال. يتم تخصيص الفائض من قبل الرأسماليين عندما يدفعون أجوراً في تبادل متساوٍ للعمال مقابل خدمات العمل. إنه مصدر الأرباح، أي معدل العائد على رأس المال المستثمر. يتم إعادة استثمار الأرباح جزئياً على الأقل، في توسيع مخزون رأس المال وتوظيف المزيد من العمالة. ومن ثم فإن تراكم رأس المال من وجهة نظر ماركس، يقوم على استغلال العمالة.

3-2- نظريته في إعادة الانتاج، النمو والأزمات

في المجلدين الثاني والثالث من رأس المال، تم التركيز على إنتاج وتداول وإعادة إنتاج "رأس المال الاجتماعي". بناءً على تحليل Quesnay للتتدفق الدائري للسلع والأموال (كما رأينا سابقاً)، ناقش ماركس الظروف التي سيستمر فيها الاقتصاد الرأسمالي في التطور بمرور الوقت. من خلال "مخططاته لإعادة الإنتاج" الشهيرة (المجلد الثاني، الجزء الثالث) قدم نموذجاً للاقتصاد الكلي ينقسم فيه الاقتصاد إلى قطاعين. ينتج القطاع الأول وسائل الإنتاج، بلغة حديثة: السلع الرأسمالية، بينما ينتج القطاع الثاني سلعاً استهلاكية. في المرحلة الأولى، درس ماركس المتطلبات القطاعية والمترتبة لإعادة الإنتاج البسيطة، أي التناوب وتوقيت إنتاج وتداول السلع المختلفة المطلوبة لحفظ الاقتصاد في حالة ثابتة. في المرحلة الثانية، انتقل إلى تحليل التكاثر الممتد، أي ظروف الاقتصاد المتنامي. أثر نمط تحليل ماركس على أدبيات القرن العشرين حول دورات الأعمال والنمو، على الرغم من أنه نادراً ما يتم الاستشهاد به.

رأى ماركس أن عملية نمو الاقتصادات الرأسمالية دورية، أي مصحوبة بأزمات، وأنها ستنتهي في النهاية بالثورة والتحول إلى نظام اشتراكي. كانت الحجة الأساسية مرتبطة بالتغيير الهيكلية في تكوين رأس المال الكلي. بتعديل المصطلحات الكلاسيكية لرأس المال الثابت والمتداول، اعتبر ماركس إجمالي رأس المال K ، مقسماً إلى "ثابت" c ، و "رأس مال متغير" v ، بحيث يكون $v = c + s$. كان المجموع الكلي لمدفوعات الأجور يعتبر رأس مال متغير، حيث أن الإنفاق على قيمة العمل يؤدي إلى زيادة رأس المال عن طريق توليد فائض القيمة s . يشير "رأس المال الثابت" وفقاً لذلك إلى الإنفاق على جميع المدخلات الأخرى (الآلات والمباني وما إلى ذلك) التي يتم تحويل قيمتها إلى الناتج، ولكن لا يتم زيارتها على هذا النحو.

في شكل مبسط، يمكن تعريف معدل الربح r ، على النحو التالي: $(v + s) / c = r$. في سياق التنمية الاقتصادية، من شأن تراكم رأس المال أن يمول استخدام المتزايد للآلات ورأس المال الثابت الآخر،

من أجل تعزيز إنتاجية العمل وبالتالي زيادة إجمالي الأرباح. وفقاً لماركس فإن الارتفاع المقابل في كثافة رأس المال $\frac{v}{c}$ ، سيكون له تأثيران حاسمان يؤديان إلى تقلبات دورية، وأخيراً إلى انهيار النظام. على المدى القصير، يمكن أن يكون نمو الإنتاجية قوياً لدرجة أنه سيكون هناك فائض في الإنتاج بشكل دوري، أو نقص في الاستهلاك، لأن أجور العمال والمدخلات المالية الأخرى لن تكون كافية لتقديم طلبات متساوية لإمدادات السلع. سوف تتطور الأزمات، مما ينتج عنه بطالة والمزيد من الانخفاض في الطلب. سوف تنفجر الأزمات الدورية مع انخفاض أسعار السلع وانخفاض قيمة رأس المال الثابت، لكنها ستترك آثارها في سوق العمل. نظراً لتأثير توفير العمالة للتقدم التقني، فإن كل أزمة ستضيف المزيد من العمال إلى "جيش الاحتياطي الصناعي" متبايناً يعمل على خفض الأجور الحقيقية عن طريق المنافسة.

وفقاً لماركس، فإن التأثير طويل المدى للزيادة في كثافة رأس المال هو "ميل تدريجي لمعدل الربح نحو الانخفاض": حتى أنه أطلق عليه "قانون". مع نمو نصيب رأس المال الثابت، يجب أن تنخفض K/s ، لأن الفائض يتم إنشاؤه فقط من خلال الحصة المتناقصة لرأس المال المتغير. أدرج ماركس عدداً من "العوامل المضادة" التي يمكن أن تبطئ انخفاض متوسط معدل الربح، مثل رخص عناصر رأس المال الثابت، أو الاستغلال المكثف للعمالة، أو التجارة الخارجية. لكنه توقع مع ذلك أن نمط الإنتاج الرأسمالي سينهار بسبب "تناقضاته الداخلية". إن التراجع في معدل الربح والتحول المتزايد للعمال والطبقة الوسطى في أعقاب الأزمات الدورية من شأنه أن يؤدي، عاجلاً أم آجلاً إلى ركود الاستثمار والصراع الطبقي المتشدد، وأخيراً الثورة الاشتراكية. من المعروف أنه خلال القرن العشرين، تصرفت أحزاب شيوعية مختلفة وأحزاب أخرى كما لو أن تنبؤات ماركس قد تحققت. حاول عدد من الكتاب الماركسيين، ولا سيما روزا لوکسمبورغ (Rosa Luxemburg) (1870-1919) ورودولف هيلفردينغ (Rudolf Hilferding) (1877-1941)، تحديث وتوضيح نظرية الاقتصاد الكلي لماركس. بعد مرور مائة عام، يبدو أن بناء ماركس "لقانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض" خاطئ أو أن "العوامل المضادة" قوية للغاية.

الفكر الاقتصادي في
المدارس التاريخية
والمؤسسة

الفكر الاقتصادي في المدارس التاريخية والمؤسسية

تمثل إحدى خصائص الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والمحدث في البحث عن قوانين ومبادئ عالمية للسلوك الاقتصادي. خاصية أخرى هي استخدام الأسلوب الاستنتاجي، التفكير في النماذج التي تتجاهل التفاصيل المؤسسية والتاريخية من أجل اختزال الواقع المعقد إلى جوهره الاقتصادي المتصور. السمة الثالثة هي النهج النووي الذي يتم من خلاله تفسير الإنتاج الكلي على أنه النتيجة المفيدة للمعاملات التي تبدو فوضوية بين الأفراد المهتمين بأنفسهم تماماً.

منذ أوائل القرن التاسع عشر، تفاعل الاقتصاديون من أصول مختلفة بشكل نقيدي مع هذا الثالث، بحجة أن القوانين والمبادئ الاقتصادية للمذاهب الكلاسيكية (المحدثة) تنطبق في أحسن الأحوال، في ظل ظروف تاريخية محددة. وقد أشار هؤلاء النقاد إلى أن تلك المذاهب تفترض أطراً مؤسسية قد تتواتق مع مرحلة معينة في تطور بعض الدول دون غيرها. تم تطوير هذا المنطق "الناري" بشكل أكثر وضوحاً من قبل المدارس التاريخية في القرن التاسع عشر في ألمانيا والمؤسسة الأمريكية في أوائل القرن العشرين. أسس أعضاء كلتا المجموعتين جمعيات مهمة، وقاموا بتحرير المجالات المؤثرة وانخرطوا في جدالات محتدمة حول الأساليب والمعايير. لكن كما سرني، لم تكن الأفكار التاريخية والمؤسسية مقصورة على ألمانيا والولايات المتحدة. علاوة على ذلك، لم تكن العلاقة بين المقاربات النسبية والمذاهب الكلاسيكية (المحدثة) حاسمة؛ كان هناك بعض التلقيح المتبادل.

الرواد

بادئ ذي بدء، فإن تسمية المدرسة التاريخية تشير إلى حركة في دراسة القانون الألماني، في أوائل القرن التاسع عشر. رفض أعضاؤها مفهوم القانون الطبيعي وشددوا على تراث القانون الوطني كتعبير عن إرادة الشعب (*Volksgeist*). سرعان ما وجد التحول نحو مفهوم روماني عن الأمة نظيره في التفكير الاقتصادي.

1- الكاميরاليون والذاتيون والرومانيون

مهد المذهب التجاري الألماني في القرن الثامن عشر، المعروف أيضاً باسم الكامييراليين، الطريق للمدرسة التاريخية من خلال التأكيد على دور الدولة كموضوع اقتصادي أساسي. أصبحت العديد من القضايا المركزية لأعمال الكامييراليين - مثل المالية العامة والإدارة ، والنمو السكاني - محور اهتمام الكتاب التاريخيين في أواخر القرن التاسع عشر.

مجموعة أخرى من الرواد هم الذاتيون الألمان، ولا سيما البروفيسور هايدلبرغ راو (*Heidelberg Rau*). اعتمد العديد من المؤرخين الألمان ، ولا سيما نايز *Knies* واغنر *Wagner* ، في كتاباتهم على كتاب *Rau* مبادئ الاقتصاد (الطبعة الرابعة، 1841 وما بعدها). يتردد صدى عنوان كتاب راو في مؤلف مينجر، وتأثرت مفاهيمه عن المنفعة والطلب والعرض في النمساويين الكلاسيكيين المحدثين من خلال تعاليم المدرسة التاريخية الأقدم. أكد راو *Rau* أيضًا على أهمية البحث التاريخي لفهم الاقتصاد الحالي.

كان الاقتصاديون الرومانسيون مجموعة من الكتاب الذين رفضوا "المادية المبتذلة" والعقلانية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ولا سيما تقديرها الكبي للقيمة من حيث العمل البدني. واقترحوا أنه يجب بدلاً من ذلك تحديد القيمة من حيث "المساهمة الأخلاقية" للمواطن في "جهاز الدولة" ، الكيان السياسي للأمة. كان الاقتصاديون جزءًا من الحركة الرومانسية الكبرى التي انتشرت في أوائل القرن التاسع عشر في الأدب والفنون والفلسفة الألمانية، وانتشرت إلى بلدان أخرى - على سبيل المثال إلى بريطانيا، حيث توماس كارلайл (1795-1881) وجون روسكين (1819-1900) كانوا ممثلين بارزين. يمكن فهم الحركة على أنها رد فعل ضد التنوير الفرنسي والجيوش النابليونية، والهيمنة الصناعية والتجارية البريطانية، والتجزئة السياسية لألمانيا، التي كانت مقسمة في ذلك الوقت إلى العديد من الدول الصغيرة.

كان الدبلوماسي النمساوي آدم مولر (*Adam Müller*) (1779-1829) أحد أبرز الكتاب في التقليد الرومانسي. انتقد التفكير الفيزيوغرافي والكلاسيكي بسبب تجرياته غير الدموية وأدان القوة التدميرية للمنافسة التجارية والصناعية. وطالب بنظرية شمولية للمجتمع والعودة إلى النظام التشكيلي والاستبدادي للدولة كما كان موجودًا في العصور الوسطى. قد تبدو أفكار مولر غريبة الآن، لكنها مارست بعض التأثير على مختلف حركات القومية الاقتصادية ومعاداة التصنيع في القرنين التاسع عشر والعشرين.

1-1- فريديريك ليست *Friedrich List*

ليست *List* (1789-1846) بدأ كموظف مكتب عمل في ولاية فورتمبيرغ، وهي دولة صغيرة في جنوب ألمانيا، وعيّن في منصب أستاذ في الإدارة العامة في جامعة توبينغن *Tübingen*. حاول التمرد ضد البيروقراطية والحواجز التجارية داخل ألمانيا، فتمت إقالته. بعد مزيد من النزاعات مع حكومة الولاية، حُكم عليه بالسجن وأُجبر على الهجرة إلى الولايات المتحدة، حيث عمل في مجال التعدين والسكك الحديدية - ليعود إلى ألمانيا بعد بضع سنوات كقنصل أمريكي. نشر ليست *List* التجارة الحرة وشبكات السكك الحديدية داخل ألمانيا والتعريفات التعليمية الخارجية لحماية صناعاتها الوليدة. انتهت حياته بشكل مأساوي بفشل مالي وسياسي، لكن تم الترحيب به بعد وفاته باعتباره سلفاً لتوحيد ألمانيا ورائدًا في اقتصاديات التنمية.

في عام 1841، نشر ليست *List* عمله الرئيسي *Das nationale System der Politischen Oekonomie* (النظام الوطني للاقتصاد السياسي). جنباً إلى جنب مع *Volkswirtschaftslehre* (الاقتصاد) المذكور أعلاه لراو *RAU*، كان هذا الكتاب مؤثراً في إعادة تسمية التخصص باسم "الاقتصاد الوطني" - وهو مصطلح للاقتصاد يستخدم الآن في لغات مختلفة. انتقد ليست *List* المدرسة الكلاسيكية، ولا سيما سميث، لاتباعها وجهة نظر عالمية ساذجة، حيث الدول هي مجرد جمعيات للأفراد الذين يستفيدون جميعاً من التقسيم السلمي للعمل والتجارة الحرة. في الواقع، الأمم هي الموضوعات ذات الصلة التي يجب دراستها، لأن القوى الإنتاجية لاتحاد الصناعات على المستوى الوطني قوية على الأقل مثل تأثيرات تقسيم العمل. ومع ذلك، لا تستفيد الصناعات الوطنية من التجارة الحرة إلا في مراحل معينة من التنمية. في مراحل أخرى، لا يمكن للدول أن تحرز تقدماً إلا من خلال شن الحرب أو حماية صناعاتها الناشئة من خلال التعريفات الجمركية أو القيود الأخرى.

لم تكن نظريات المرحلة للتنمية الاقتصادية مفهوماً جديداً؛ حتى سميث وضع نسخة خام. ولكن ليست *List* هو الذي أشاع نظريات المرحلة كقاعدة لسياسة التنمية. وقال إن كل أمة، إذا كان لديها الموارد المناسبة المحتملة، تميل إلى المرور بخمس مراحل، تتراوح من الصيد وصيد الأسماك إلى الزراعة عالية الإنتاجية والتصنيع والتجارة. كان تعريفه للتطور هو "الاستخدام التدريجي للقوى المنتجة". انتقد ليست *List* الاختزال الكلاسيكي لتلك القوى للعمل والأرض ورأس المال، وشمل النظام الاجتماعي والعلم والفن، ودرجة الحرية في الدولة المعنية.

في أعلى مراحل التنمية، ستستفيد جميع الدول من التجارة الحرة. ومع ذلك، فإن الدول لا تحرز تقدماً في وقت واحد. هناك قادة وأتباع، ويتناول الجزء الأول من كتاب ليست *List* الخلافة التاريخية للدول الرائدة - من جمهوريات المدن الإيطالية في العصور الوسطى إلى الولايات المتحدة الأمريكية كقائد محتمل للمستقبل. وصف ليست *List* إنجلترا بأنها الدولة الرائدة في عصره، حيث أغرقت بقية العالم بسلعها المصنعة مع الاحتفاظ بحمايتها الخاصة من الواردات (بحلول عام 1841، كانت قوانين الذرى وغيرها من الحاجز التجارية لا تزال سارية). استخدمت الولايات الصغيرة في ألمانيا التعريفات الجمركية في التجارة مع بعضها البعض، ولكن ليس في التجارة مع إنجلترا حيث كانت ترغب في شراء المنتجات المتقدمة. من وجهة نظر ليست *List*، أدى هذا إلى إعاقة إطلاق القوى المنتجة في ألمانيا. إذا شكلت الولايات الأمريكية اتحاداً جمركياً، للإلغاء التعريفات الداخلية أثناء إنشاء نظام من التعريفات الخارجية المشتركة، يمكن لصناعاتها الوليدة الاستفادة من مزايا التكلفة في التجارة المحلية. سيصلون في النهاية إلى أعلى مرحلة، حيث يمكنهم التنافس مع المصنعين الإنجليز ويمكن لألمانيا أيضاً الاستمتاع بفوائد التجارة الحرة.

لا يناسب ليست List أي نمط (مدرسة) لأنه استخدم المفاهيم الكلاسيكية والتجارية والرومانسية، بينما رفض الأفكار الأساسية لجميع هذه المدارس. تم تقسيم كتابه بطريقة نموذجية إلى أربعة أجزاء -التاريخ ، والنظرية (الخاصة به)، والأنظمة (تاريخ الفكر من منظور نقي) والسياسة (استراتيجيات التجارة للدول المختلفة)- ومع ذلك فقد من وجوهات النظر هذه في جميع الأجزاء الأربع. كان جوهر حجته الطويلة المتعرجة هو أن مبدأ التجارة الحرة لا يتم إلا في المراحل البدائية للتنمية الاقتصادية وعندها تكون جميع الدول قد حققت أعلى مرحلة. قبل هذه الحالة النهائية المثالية، لا بد من الحماية لجعل التجارة الحرة ممكنة؛ إنه "الحق الطبيعي للوافدين المؤخرين". كما ذكرنا سابقاً، كان لأفكار ليست List تأثير قوي في التطورات اللاحقة لنظريات سياسة التنمية.

2- المدارس التاريخية

هناك ما لا يقل عن خمس مدارس تاريخية في التفكير الاقتصادي: الإنجليزية، الفرنسية، والمدارس الألمانية الأقدم والأحدث. بصرف النظر عن المدرسة التاريخية الألمانية الأصغر، لم يكن أي منها مدرسة حقاً بمعنى أنها تحمل عقيدة موحدة وعضوية معلنة، لكن لديهم جميعاً بعض الأفكار المشتركة. تم التعبير عن هذه الأفكار بشكل واضح في أعمال المدارس التاريخية الألمانية، التي بدأنا بها.

2-1- المدرسة التاريخية الأقدم في ألمانيا

يرتبط الاختراق التاريخي في الاقتصاد الأكاديمي بأسماء برونو هيلدبراند *Bruno Hildebrand* (1812)، ويلهلم روشر *Wilhelm Roscher* (1817-1894)، وكارل نايز *Karl Knies* (1821-1878) -ثلاثة أساتذة جامعيين ألمان يعتبرون بشكل عام الآباء المؤسسين للمدرسة التاريخية (الأقدم). قدم مخطط روشر للمحاضرات الاقتصادية التي عقدها في جامعة جوتينجن "وفقاً للمنهج التاريخي" كتاب (مخطط لمحاضرات عن اقتصاد الدولة وفق المنهج التاريخي)، سنة 1843 كنقطة البداية.

في مقدمة كتابه، ذكر روشر *Roscher* المبادئ الأربع للطريقة التاريخية التي كان يهدف إلى استخدامها في محاضراته وفي الأبحاث المستقبلية. أولاً، قال إن الهدف الحقيقي للتفكير الاقتصادي ليس تعظيم "ثروة الأمم"، ولكن فهم التنمية الاقتصادية للدول المختلفة؛ لهذا من الضروري الجمع بين التفكير الاقتصادي والتخصصات الأخرى، مثل القانون والعلوم السياسية والفنون. ثانياً، لا تتكون الأمة من "أفرادها الأحياء حالياً" فحسب، بل تتكون أيضاً من ماضيها الذي يجب دراسته في مراحلها الثقافية المختلفة. ثالثاً، تتطلب مشكلة تحديد الانتظامات الأساسية -ما يسمى بـ "التواري"- في كتلة كبيرة من الظواهر استخدام طريقة تجريبية مقارنة. رابعاً، لا تسمح الطريقة التاريخية باستنتاج أن المؤسسات المرصودة جيدة

أو سيئة على هذا النحو، لكنها تعزز فهم وظائفها وتقادمها النهائي من خلال وصف السياقات التي تظهر فيها هذه المؤسسات لأول مرة ثم تصبح شيئاً عفا عليه الزمن فيما بعد. وضع روشر بشكل صريح طريقته بعيداً عن أسلوب ريكاردو، على الرغم من أنه لم ير أنه "يتعارض مع الأخير، لأنه يستخدم بامتنان نتائج" الاقتصاد السياسي الريكاردي.

بينما قاد روشر الحياة الهدئة نسبياً لأستاذ جامعي، أولاً في جوتينجن، ثم في لايبزيغ، كانت حياة هيلدبراند Hildebrand ونايز Knies أكثر اضطراباً. كان كلاهما ناشطين سياسياً قبل وبعد الثورة الديمقراطية عام 1848، واضطرب كلاهما لقضاء بعض الوقت في المنفى السويسري قبل السماح لهما بالعودة إلى الأوساط الأكademie الألمانية. قد تفسر الارتباطات السياسية لميلدبراند وكنيس سبب تأكيدهما، حتى أكثر من روشر، على الجوانب السياسية والتجريبية للتفكير الاقتصادي.

في كتابه عن الاقتصاد في الحاضر والمستقبل، سنة 1848، قام هيلدبراند بتدريس نظرية المرحلة للتنمية الاقتصادية التي تختلف عن الإصدارات السابقة. وفقاً لهيلدبراند، يجب فهم التاريخ على أنه تحول اقتصادات التبادل البدائية إلى اقتصادات نقدية وأخيراً إلى اقتصادات ائتمانية. وتميز هذه الأخيرة بإنتاجية عالية وثقة متبادلة وسياسات اجتماعية من أجل رفاهية العمال. كتب نايز ثلاثة مجلدات كبيرة عن المال والإئتمان (المال Das Geld 1873، الإئتمان Der Credit جزء أول 1876، جزء ثانٍ 1879)، لكنه لم يعتقد أن اقتصادات الإئتمان يمكن أن تعمل دون الاعتماد على الذهب أو احتياطيات النقود المعدنية الأخرى. في بيانه المبكر: الاقتصاد السياسي من وجهة نظر الطريقة التاريخية - *Die politische Ökonomie vom Standpunkte der geschichtlichen Methode* 1853- اعتنق نايز الطريقة التاريخية بشكل أكثر حماسة من روشر وهيلدبراند، مؤكداً أن الاقتصاد السياسي يجب أن يصف الحياة الاقتصادية للناس تاريخياً ويحللها على أساس أخلاقي. كان كل من نايز و هيلدبراند مؤيدان كثيراً للعمل التجاري وخاصة العمل الإحصائي. كتبوا عن الإحصاء كعلم مستقل ومساعد، وساعدوا في إنشاء مكاتب إحصائية.

هناك شيئاً جديداً باللحظة حول علاقة المدرسة التاريخية الأقدم بالتفكير الاقتصادي الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد: الموقف الغامض لروشر وهيلدبراند وكنيس تجاه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وتأثيرهم التكوي니 على التفكير النمساوي الكلاسيكي المحدث. قدم المؤرخون الثلاثة طريقتهم كنقد للحجج والأساليب "المجردة" التي استخدمنها سميث وريكاردو. لكنهم نالوا أيضاً الكثير من الثناء على الكتاب الكلاسيكيين، وفي معظم أعمالهم لم يتبعوا مبادئهم الخاصة. استخدمو الطرق والأساليب الكلاسيكية للحجج بدلاً من النهج التاريخي ومتنوع التخصصات الذي تصوروه. طور روشر Roscher ونايز Knies مفاهيم المنفعة الحدية ومفاهيم أخرى للنظريات الذاتية للقيمة التي يمكن أن يطلق عليها اسم

"البروتونيوكلاسيكي /protoneoclassical"، أي توقع العناصر المركزية لـ "الثورة الحدية". كان اثنان على الأقل من الشخصيات البارزة في الكلاسيكية الجديدة النمساوية، بوهم بافرل وفايزر، في الواقع من طلاب نايز في جامعة هايدلبرغ. مهدت المدرسة التاريخية الأقدم الطريق لـ "الاقتصاد النمساوي"، في حين دخلت المدرسة التاريخية الأحدث في صراع مع الكلاسيكيين المحدثين النمساويين لدرجة أن هؤلاء بدأوا يفهمون أنهم كانوا مدرسة خاصة بهم.

2-2- المدرسة التاريخية الأحدث في ألمانيا

ليس من السهل تحديد الاقتصاديين الذين ينتمون إلى المدرسة التاريخية الألمانية الأحدث. تشمل القوائم المعتادة للأسماء، من بين الكثيرين، مروج "نظريّة الدولة للمال" جورج فريدريش كتاب (Georg Friedrich Knapp 1844-1926)، والمصلح الاجتماعي لوجو برينتانو (Lujo Brentano 1841-1931)، وعالم الاجتماع فريذر سومبارت (Werner Sombart 1863-1941) وماكس فيبر (Max Weber 1864-1920). ومع ذلك، ليس هناك شك في أن رئيس المدرسة التاريخية الأصغر هو غوستاف فون شمولر (Gustav von Schmoller 1838-1917)، وهو كاتب ومحرر غير إنتاج للعديد من المجالات والأعمال الموسوعية، والذي امتهن لعقود عديدة كأستاذ في جامعة برلين. نفي شمولير وجود قوانين اقتصادية عامة بشكل قاطع أكثر من أي ممثل آخر للمدارس التاريخية، بحجّة أن الاقتصاديين يمكنهم، في أحسن الأحوال العثور على بعض الأنماط المتكررة في التحقيقات التاريخية التفصيلية للظواهر الاقتصادية والإدارة العامة والسياسة الاجتماعية في عصور مختلفة. لم يرفض شمولير المذاهب الكلاسيكية فحسب، بل رفض أيضًا نظريات المرحلة الحتمية وـ "الموقف المحايد" للمدرسة التاريخية القديمة. وشدد على أن التاريخ يحمل دروسًا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، ولكن فقط إذا تمت دراسته بنهج شامل يتجاوز عزل المنطق الاقتصادي لمسار الأحداث. كما عبر شومبيتر (1954) عن ذلك، "كان الاقتصادي شمولير في الواقع عالم اجتماع ذي تفكير تاريخي بالمعنى الأوسع للمصطلح الأخير".

في شخصية شمولير، تداخلت المدرسة التاريخية الألمانية مع حركة بارزة أخرى في ذلك الوقت، تسمى "الأكاديميون الاشتراكيون" (Kathedersozialisten). هؤلاء لم يكونوا اشتراكيين بالمعنى العام للنضال من أجل السيطرة المجتمعية على الإنتاج وتوزيع الدخل؛ على العكس من ذلك كان الأكاديميون الاشتراكيون في الغالب أساتذة وأعضاء برلمانيين محافظين عارضوا الماركسية والأفكار الأخرى للثورة الاجتماعية. ومع ذلك، فقد رفضوا أيضًا عدم التدخل في الليبرالية لما يسمى بمدرسة مانشستر، والتي عملت على تعميم بعض مذاهب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في إنجلترا وألمانيا وأماكن أخرى. رأى الأكاديميون الاشتراكيون حاجة

ملحة للسياسة الاجتماعية من أجل التعامل مع "مسألة العمل"، أي المشاكل الاجتماعية للفقر والبطالة والاضطرابات السياسية التي نشأت في عملية التصنيع في عصرهم.

كان البروفسور في برلين أدولف فاغنر (*Adolph Wagner*) (1835-1917) من أبرز مؤيدي الكثيرين. أوصى بمجموعة شاملة ومنهجية من السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، على عكس شمولر الذي اقترح تدابير انتقائية وبراغماتية. بغض النظر عن رفض شمولير العام للقوانين الاقتصادية، صاغ فاغنر "قانونه لزيادة الإنفاق العام" من ملاحظاته حول اتجاه الإنفاق العام للنمو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. يتعلق قانون فاغنر بالتدخل الحكومي في ثلاثة مجالات: زيادة الإنفاق على التأمين الصحي، وخطط المعاشات التقاعدية وغيرها من أدوات السياسة الاجتماعية، وتوسيع الأنشطة في السياسة النقدية والمالية، وزيادة الملكية العامة لجميع أنواع الأصول.

من أجل الترويج لأفكارهم بكفاءة، أسس أعضاء المدرسة التاريخية والدوائر ذات الصلة (جمعية السياسة الاجتماعية *Verein für Socialpolitik*) في عام 1873. عقدت هذه الجمعية (ولا تزال تعقد) اجتماعات منتظمة للاقتصاديين الأكاديميين والممارسين والسياسيين، وأنتجت عدداً كبيراً من سلاسل المنشورات في العديد من المجالات الفرعية للاقتصاد. لقد أصبحت بمثابة نموذج للجمعيات الاقتصادية في البلدان الأخرى، ولا سيما بالنسبة للرابطة الاقتصادية الأمريكية.

ركزت المدارس التاريخية الألمانية على المشكلات المنهجية للتفكير الاقتصادي، وكانت جمعية السياسة الاجتماعية منتدى لمعاركتين كبيرتين حول الأساليب والمعايير، وهما طريقة الخلاف *Methodenstreit* ونزاع *Werturteilsstreit*. إذا لم يعرف التاريخيون الألمان ولا النيوكلاسيكيون النمساويون (الكلاسيكيون المحدثون) أنفسهم على أنهم مدارس قبل ثمانينيات القرن التاسع عشر، فقد بدأوا بالتأكيد في فعل ذلك في سياق الأسلوب المنهجي. بدأت هذه المعركة حول الأساليب عندما نشر مينجر بحثه عن طرق العلوم الاجتماعية: دراسات حول منهج العلوم الاجتماعية والاقتصاد السياسي على وجه الخصوص (*Untersuchungen über die Methode der Socialwissenschaften und der politischen Oekonomie*) في عام 1883. شدد مينجر على أسبقية التحليل النظري على البحث التاريخي، والذي في رأيه له وظيفة مساعدة فقط. رد شمولير بالتأكيد على أنه كان من الواضح أن الطريقة الاستقرائية للمدرسة التاريخية، القائمة على دراسات دقة للحقائق، كانت أعلى بكثير من الاستنتاج العقيم للتقاليد البالية التي مثلها مينجر. ورد منجر مع كليب جدي تماماً حول "أخطاء الفكر التاريخي" (1884). بعد ذلك، ظل الخصمان صامتين، لكن المعركة على الاستقراء مقابل الاستنباط في التفكير الاقتصادي استمرت لعقود من الزمن، والتي نفذها العديد من المناضلين. ومع ذلك، لم تكن الخطوط الأمامية واضحة دائمًا. فاجنر، على

سبيل المثال انحاز إلى مينجر في الميثودية، على الرغم من أنه كان من جميع النواحي الأخرى في معسكر شمولير.

الجولة الثانية من الخلافات، *Werturteilsstreit* (المعركة على القواعد)، بدأت في اجتماعات فرين Verein عام 1909. كان الخصوم هم المدرسة التاريخية الأحدث في عهد شمولير ودوائر سومبارت وفوير، والتي أطلق عليها شومبيتر (1954) لقب "أصغر مدرسة تاريخية" (يمكن اعتبار شومبيتر نفسه عضواً في تلك المدرسة؛ استند تاريخ التحليل الاقتصادي الضخم، الذي نُشر بعد وفاته في عام 1954، إلى مساهمته عام 1914 في موسوعة فيبر: *Merkblätter für Sozialökonomik*). احتج سومبارت وفيبر، الأستاذان في برلين وهابيلبورغ، إلى الخلط بين الوصف والأحكام القيمية التي تخللت أعمال المدرسة التاريخية الشابة. جادل فيبر بأن المعايير السياسية أو الأخلاقية لا يمكن اشتقاها من الملاحظة العلمية، وبالتالي يجب إبعادها بشكل صارم عن جميع الأعمال العلمية. من ناحية أخرى، اعتبر شمولير "الاقتصاد الوطني" على أنه "علم أخلاقي - سياسي" يقوم حتماً على معايير نخب الأمة والعصر.

انتهت المعارك حول الأساليب والمعايير بشكل غير حاسم. بعد فوات الأوان، بدا أن الكثير من الخلاف هو مسألة تركيز وليس جوهر. ومع ذلك، أدت القضايا الأساسية - العلاقة بين الإدراك الاستقرائي والاستنتاجي، دور المعايير - إلى مزيد من الجدل في البلدان والتخصصات الأخرى، مثل علم الاجتماع والفلسفة.

3- المدرسة المؤسسية

تأثرت المدرسة المؤسسية الأمريكية بشدة بالمدارس التاريخية الألمانية. ومن آباءها المؤسسين نجد: ريتشارد تي إيلي (Richard T. Ely) (1854-1943) وإدвин ر. سليجمان (Edwin R.A. Seligman) (1861-1939)، كان قد درس تحت إشراف نايز في هابيلبورغ. حتى الكلاسيكي المحدث جون بيتس كلارك (John Bates Clark) (1857-1929)، أكثر المؤسسين شهرة. باستخدام جمعية السياسة الاجتماعية الأمريكية كنموذج، أسس إيلي وأخرون الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA) في عام 1885. (مع اجتماعاتها السنوية والمجلة الاقتصادية الأمريكية AER)، ومجلة الأدب الاقتصادي (JEL)، ومجلة وجهات النظر الاقتصادية (JEP) وأربع مجلات تغطي مجالات خاصة من الاقتصاد، أصبحت AEA الآن أكثر مجتمعات الاقتصاديين تأثيراً في العالم) خاض المؤسرون الأمريكيون أيضاً عدة معارك من الأساليب. سيطروا على العديد من الأقسام الاقتصادية في

جامعات الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، قبل أن يتم إزاحتهم تدريجياً من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين والكيزنيين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين.

استندت المؤسسة الأمريكية (وال المؤسسة التقليدية بشكل عام) إلى نقد الاختزال الكلاسيكي المحدث للمؤسسات إلى منتجات للسلوك العقلاني الذي تحدده تفضيلات المستهلك والتكنولوجيا. حاول المؤسرون، بدلاً من ذلك شرح كيفية تشكيل الأذواق والتكنولوجيا والسلوك الاقتصادي من قبل المؤسسات، والتي عرفوها على نطاق واسع على أنها نظام "عادات الفكر" والقواعد والمنظمات التي تشكل "النظام الاجتماعي". وبالتالي، فقد كانوا مهتمين بفهم تطور المؤسسات كنظم للرقابة الاجتماعية على الاقتصاد.

1-3- ثورستين فيبلين *Thorstein Veblen*

اشتهر فيبلين *Veblen* بنظريته عن الفئة المترفة الخامدة (1899)، وهي واحدة من كلاسيكيات الاقتصاد القليلة الموصى بقراءتها في أوقات الفراغ بسبب صفاتها الساخرة. ولد فيبلين في ويسكونسن. كان والديه من المزارعين الذين هاجروا من النرويج. بعد دراسات مطولة في جامعات أمريكية مختلفة ودراسة ذاتية أثناء تعافييه من الملاريا، أصبح أستاداً للاقتصاد السياسي في جامعة شيكاغو التي تأسست حديثاً في عام 1892. وهناك عمل أيضاً كمحرر لمجلة الاقتصاد السياسي لمدة عشر سنوات. في عام 1906، اضطر لمغادرة شيكاغو بسبب أسلوب حياته غير التقليدي، والذي يُزعم أنه يتضمن "أنوثة". انتقل فيبلين إلى جامعة ستانفورد، حيث تم فصله في عام 1909، مرة أخرى بسبب علاقات خارج نطاق الزواج. كانت محطاته الأخرى هي جامعة ميسوري، وإدارة الغذاء الأمريكية في واشنطن، والمدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية التي تأسست حديثاً في نيويورك، وأخيراً كوخا بالقرب من ستانفورد حيث توفي عام 1929.

في نظريته عن الطبقة المترفة، بل وأكثر من ذلك في نظريته عن مشروع الأعمال (1904)، وصف فيبلين الحياة الاقتصادية بأنها عملية تطور مستمرة. بالاعتماد على القراءات الأنثروبولوجية والنفسية، رأى التطور مدفوعاً بصراعات "الغرائز"، ولا سيما الصنعة، وميل الوالدين، والفضول العاطل من ناحية، والمحاكاة والإفراط من ناحية أخرى. ينتج عن الصنعة والفضول تقدماً تقنياً، لا تتحقق إمكاناته للتحسين الاقتصادي والاجتماعي بالكامل بسبب "السمات القديمة للمضاهاة والسيطرة والروحانية". المؤسسات هي نتيجة تفاعل التقدم التقني مع الإفراط، والدفاع عن المصالح الخاصة وتفكير الحال، المعبر عنه في "عادات" "المحاكاة المالية" و "الاستهلاك الواضح" و "أوقات الفراغ الواضحة".

بالنسبة إلى فيبلين مثل ماركس، يتشكل التاريخ من خلال الصراع الطبقي، وإن لم يكن في المعارك على وسائل الإنتاج، ولكن على أنه صراع دائم بين الطبقة المترفة والطبقة العاملة. وفقاً لمفهوم فيبلين

الطبقي، فإن الطبقة المترفة تضم جميع أولئك الذين تم إعفاؤهم من العمل المنتج - بما في ذلك رجال الأعمال، لأنهم "لا ينتجون حقًا" سلعيًا، ولكنهم ببساطة يغيرونها. من ناحية أخرى، يعتبر المهندسون و(معظم) العلماء جزءاً من الطبقة العاملة. يذكروا مفهوم الطبقة لفيبلين بالتمييز بين العمل المنتج وغير المنتج في الكتابات الفيزيوغرافية والكلاسيكية.

لم يكن تحليل فيبلين للمؤسسات اعتذارياً بأي حال من الأحوال. لم يثن، كما هو معتاد في علم الاقتصاد الحالي، على المؤسسات القائمة باعتبارها استجابات وظيفية للمشكلات الناشئة في العملية التطورية. على العكس من ذلك، كان لدى فيبلين نظرة متشائمة إلى حد ما حول تقدم البشرية، فيقول:

تعمل الطبقة المترفة، في طبيعة الأشياء، باستمرار على تأخير هذا التكيف مع البيئة الذي يسمى التقدم الاجتماعي أو التنمية. يمكن تلخيص الموقف المميز للفصل في القول المأثور: "أيا كان فهو صحيح": في حين أن قانون الانتقاء الطبيعي، كما هو مطبق على المؤسسات البشرية، يعطي البديهية: "أيا كان فهو خطأ". لا يعني أن مؤسسات اليوم خاطئة تماماً لأغراض الحياة اليوم، لكنها كذلك، دائماً وفي طبيعة الأشياء، خطأ إلى حد ما. إنها نتيجة تعديل غير ملائم إلى حد ما لأساليب المعيشة مع الوضع الذي ساد في مرحلة ما من التطور الماضي. . . يتم استخدام "الصواب" و"الخطأ" بالطبع هنا دون نقل أي انعكاس لما يجب أو لا يجب أن يكون. يتم تطبيقها ببساطة من وجهة النظر التطورية (عديمة اللون أخلاقياً)، وتهدف إلى تحديد التوافق أو عدم التوافق مع العملية التطورية الفعالة.

**الفكر الاقتصادي
النيوكلاسيكي
(الكلاسيكية المحدثة)**

الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (الكلاسيكية المحدثة)

غالبًا ما يرجع تاريخ الاختراق الكلاسيكي المحدث إلى سبعينيات القرن التاسع عشر. السمة المميزة للكلاسيكية المحدثة هي استخدامها للمفاهيم الحدية - مثل المنفعة الحدية والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية - لتحديد السلوك الذي يحرك قوى السوق للعرض والطلب. لذلك يفضل بعض المؤلفين مصطلح "الحدية" للنهج الذي قدمه ستانلي جيفونز (*Stanley Jevons*) (1835-1882) من مانشستر وكارل مينجر (*Carl Menger*) (1840-1921) من لوزان في وقت واحد تقريبًا. في استخدامهم للمبدأ الحدي، أشار النيوكلاسيكيون إلى نظرية الريع الكلاسيكية كما طورها ريكاردو (كما رأينا سابقاً)، ولكن يبدو أن مصطلح النيوكلاسيكي نفسه قد صيغ بعد جيل واحد فقط، ويشير أساساً إلى جوانب أخرى من الحدية. استخدمه *Thorstein Veblen* في عام 1900، في مراجعة لمبادئ الاقتصاد (1890)، وهو الكتاب المدرسي الأكثر تأثيراً من قبل عالم الاقتصاد كامبريدج، ألفريد مارشال. في رأي فيبلين *Veblen*، كان اقتصاد مارشال كلاسيكيّاً محدثاً، لأنّه يشتراك في قاعدة نفعية مع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وتتجذر الإشارة أيضًا إلى أنه بين عامي 1870 و 1900، بدأ الاقتصاديون في تغيير اسم تخصصهم. ذكر جيفونز في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه "نظرية الاقتصاد السياسي" (1879) أنه بالمقارنة مع الطبعة الأولى لعام 1871، قام بتغيير "الاقتصاد السياسي" إلى "المصطلح الوحديد المناسب أي الاقتصاد في النص".

إن الحدية والمنفعة والاقتصاد هي في الواقع ثلاثة مصطلحات تساعد على إظهار أوجه التشابه والاختلاف الرئيسية بين التفكير الاقتصادي الكلاسيكي والكلاسيكي المحدث. بينما حصر الكتاب الكلاسيكيون استخدامهم للمبدأ الحدي إلى حد كبير في تفسير الريع على الأرض والموارد الأخرى غير القابلة للتكرار، قام الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون بتعديله على مبدأ عالمي للسلوك الاقتصادي العقلاني. صنف الكتاب الكلاسيكيون الأعوان الاقتصاديين من حيث مساهماتهم في الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال). لقد وضعوا التركيز على عرض السلع، مدفوعاً ببحث الرأسماليين عن الربح وما يصاحب ذلك من تراكم لرأس المال. في العالم الكلاسيكي المحدث، تم استبدال التقسيمات الطبقية بالتمييز البسيط بين الوحدات المستهلكة والمنتجة، والتي توصف في الوقت الحاضر بالأسر والشركات. يحدد تعظيم المنفعة للأسر طلبهم على السلع، وفي الوقت نفسه توفير خدمات عوامل الإنتاج للشركات. تجمع الشركات بين عوامل الإنتاج وتنتج السلع وتعظم الأرباح، كما هو الحال في العالم الكلاسيكي. لكنهم الآن يفعلون هذا الأخير فقط لتزويد الأسر، التي تمتلك الشركات بطريقة أو بأخرى، مع دخل العوامل التي يتم إنفاقها في النهاية على الاستهلاك. لم يعد التركيز على تراكم رأس المال كقوة توسيع للنظام حتى يتم الوصول إلى توازن طويل المدى في

الحالة الثابتة. لقد تم تحويله إلى إثبات وجود، تفرد واستقرار توازن العرض والطلب الذي سيصل إليه الأعوان الاقتصاديون في الأسواق التنافسية في أي وقت، أو بالأحرى، في أي وقت من الأوقات على الإطلاق.

ربما كانت الافتراضات الأساسية للمنفعة وتعظيم الربح أحد الأسباب التي جعلت العديد من الكلاسيكيين المحدثين يميلون إلى استخدام الرياضيات كأداة. بداية لاتباع أساليب علماء الطبيعة، اعتبر بعضهم أن تخصصهم علم دقيق مثل الميكانيكا أو أجزاء أخرى من الفيزياء. ومن السمات ذات الصلة أن الكلاسيكيين المحدثين، أكثر من أسلافهم، حاولوا التمييز بين التحليل الاقتصادي والتوصيات السياسية. كل هذا يفسر الانتقال من الاقتصاد السياسي إلى الاقتصاد كاسم للتخصص، موجود بالفعل في كتاب جيفونز (1879) وواضح تماماً في كتاب مارشال (1890).

الفرق الآخر هو أن علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث يتعامل في الغالب مع مسائل الاقتصاد الجزئي ، أي السلوك النموذجي لوحدة اقتصادية واحدة (الأسرة، الشركة، السوق)، بينما أعطى الفكر الكلاسيكي مكاناً أكثر بروزاً لاعتبارات الاقتصاد الكلي. يعد تخصيص الموارد حسب أسعار السوق أمراً مهماً في التحليل الكلاسيكي المحدث وكذلك في التحليل الكلاسيكي. عندما يتعلق الأمر بتكوين الأسعار، هناك فرق بين الفكر الكلاسيكي المحدث والفكر الكلاسيكي. ركز معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين على تكاليف الإنتاج باعتبارها تحدد الأسعار، على المدى الطويل على الأقل. يمكن أن يؤثر الطلب على أسعار السوق على المدى القصير فقط. يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثين أن الأسعار تحددها البيانات الأساسية لكل من "الأذواق والتكنولوجيا"، أي من خلال تفضيلات المستهلك وتقنيات الإنتاج المتاحة.

وصل الاقتصاد الكلاسيكي المحدث إلى ذروة أخرى مع كتاب "أسس التحليل الاقتصادي" (1947) من قبل بول صامويلسون (Paul Samuelson) من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، ومع أعمال كينيث أرو (Kenneth Arrow) (مواليد 1921) من ستانفورد وجيرارد ديبرو (Gerard Debreu) (1921-2004) من شيكاغو - ولا سيما ورقتهم المشتركة حول "وجود توازن في اقتصاد تنافسي" (1954). لا يزال النهج الكلاسيكي المحدث بمعناه الواسع يهيمن على التحليل الاقتصادي العملي. في مجالات النظرية العالمية، واجه الاقتصاد الكلاسيكي المحدث تحديات قوية من نظرية الألعاب والاقتصاد السلوكي والتطورات الجديدة الأخرى في العقود الأخيرة.

1- الاختراق الكلاسيكي المحدث

يعود تاريخ الاختراق في علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث إلى النشر المتزامن تقريباً لنظرية الاقتصاد السياسي لجيفونس (Jevons) (1871)، مبادىء الاقتصاد المنجر (Menger) (1871)، وعناصر الاقتصاد الصافي

لفالراس (Walras) (1874، 1877). سوف تتبع هذا التوافق، على الرغم من أنه ليس بدائي، بالنظر إلى أن الأفكار الحدية كانت موجودة لبعض الوقت. علاوة على ذلك، ظلت الحدية لفترة طويلة هامشية إلى حد ما في بلدان مختلفة، مثل ألمانيا والولايات المتحدة، حيث كانت المدارس التاريخية والأفكار المؤسسية هي المسيطرة. في ما يلي نعطي مساحة أكبر لـ Jevons و Menger و Walras فقط بقدر اختلافهما عن Jevons في الجوانب المهمة.

1-1 - وليام ستانلي جيفونز William Stanley Jevons

ولد جيفونز عام 1835 لعائلة ثرية في ليفرپول. طفى المرض والموت على طفولته وإفلاس شركة العائلة عندما كان في الثالثة عشرة من عمره. درس جيفونز العلوم الطبيعية في لندن وعمل لبعض سنوات ككيميائي في أستراليا قبل أن يعود في عام 1859 إلى لندن لدراسة المنطق والفلسفة والاقتصاد السياسي. في كتابه الأكثر شهرة، نظرية الاقتصاد السياسي (1871)، كان جيفونز حريصاً جداً على الترويج للرياضيات في التحليل الاقتصادي. دعونا نلقي نظرة على حججه:

يقول جيفونز: "من الواضح أن علم الاقتصاد، إذا أريد له أن يكون علمًا على الإطلاق، يجب أن يكون علمًا رياضيًّا. يوجد الكثير من التحيز ضد محاولات إدخال أساليب ولغة الرياضيات في أي فرع من فروع العلوم الأخلاقية. يبدو أن العديد من الأشخاص يعتقدون أن العلوم الفيزيائية تشكل المجال المناسب للطريقة الرياضية، وأن العلوم الأخلاقية تتطلب طريقة أخرى - لا أعرف ماذا. ومع ذلك، فإن نظريتي في الاقتصاد ذات طابع رياضي بحت. كلا، اعتقاداً منا بأن الكميات التي نتعامل معها يجب أن تخضع للتغير المستمر، فإننا لا أتردد في استخدام الفرع المناسب من العلوم الرياضية، على الرغم من أنه يأخذ في الاعتبار دون خوف الكميات الصغيرة بشكل لا نهائي. تكون النظرية في تطبيق حساب التفاضل على المفاهيم المألوفة للثروة والمنفعة والقيمة والطلب والعرض ورأس المال والفائدة والعمالة وجميع المفاهيم الكمية الأخرى التي تنتمي إلى العمليات اليومية للصناعة. نظرًا لأن النظرية الكاملة لكل علم آخر تقترب من استخدام حساب التفاضل والتكامل، لذلك لا يمكننا الحصول على نظرية اقتصادية حقيقية بدون مساعدتها".

بعد هذه المقدمة المنهجية، كان لدى جيفونز فصل واحد عن اللذة والألم وأخر عن المنفعة. إنه سؤال أساسي "كيف يمكن تقدير اللذة والألم كمقادير". أشار جيفونز هنا إلى النفيجي جيريبي بينثام (1748-1832)، الذي جادل في أن مقدار اللذة والألم يعتمد، من بين أمور أخرى، على درجات شدته ومدتها وقينته وقربه. خلص جيفونز إلى:

"المتعة والألم هما بلا شك الهدفان الأساسيان لحساب التفاضل والتكامل في علم الاقتصاد. إن إشباع رغباتنا إلى أقصى حد بأقل جهد - لشراء أكبر قدر مما هو مرغوب فيه على حساب أقل مما هو غير مرغوب فيه - وبعبارة أخرى،

لتحقيق أقصى قدر من المتعة، هي مشكلة الاقتصاد. لكن من الملائم تحويل انتباها في أسرع وقت ممكن إلى الأشياء المادية أو الأفعال التي هي مصدر الملل والآلام لنا".

بمناقشة الأشياء التي هي مصادر المتعة والألم، توصل جيفونز إلى مفهوم المنفعة. واقتصر "استخدام مصطلح المنفعة للإشارة إلى الجودة المجردة حيث يخدم الشيء أغراضنا... كل ما يمكن أن ينبع المتعة أو يمنع الألم قد يكون له منفعة". وفقاً لجيفونز، "يجب اعتبار الإمكانيات مقاومة من خلال، أو حتى متطابقة بالفعل مع، إضافة إلى سعادة الشخص".

من المهم جداً التمييز بين إجمالي المنفعة وما أطلق عليه جيفونز الدرجة النهائية من المنفعة، والتي نسميها في الوقت الحاضر المنفعة الحدية. عاجلاً أم آجلاً، ستنخفض المنفعة الحدية في أي فعل استهلاك. مناقشة تناقض المنفعة الحدية، علق جيفونز على ما أطلقناه في فصل سابق على معضلة القيمة:

الدرجة الأخيرة من المنفعة هي تلك الدالة التي يمكن أن تعتمد عليها نظرية الاقتصاد. فشل الاقتصاديون، بشكل عام، في التمييز بين هذه الدالة والمنفعة الكلية، ومن هنا الالتباس نشأ الكثير من الحيرة. كثير من السلع التي هي أكثرفائدة لنا هي موضع تقدير ونرغب فيها ولكنها قليلة، لا يمكننا أن نعيش بدون ماء، ومع ذلك في الظروف العادلة لا نضع لها أي قيمة. لماذا هذ؟ ببساطة لأننا عادة ما نمتلك الكثير منه لدرجة أن درجة فائدته النهائية تنخفض تدريجياً إلى الصفر. نحن نتمتع، كل يوم، بفائدة لا نهاية تقريراً للمياه، ولكن بعد ذلك لا نحتاج إلى استهلاك أكثر مما لدينا. دع العرض ينقصه الجفاف، وسنبدأ في الشعور بالدرجات الأعلى من المنفعة، التي لا نفك عنها إلا قليلاً في أوقات أخرى.

تؤدي نظرية المنفعة إلى نظرية التبادل ونظرية الأسعار، حيث استنتج جيفونز ظروف التوازن التي أصبحت معروفة الآن. بدأ بمناقشة مفهوم القيمة، الذي وجده غامضاً وبالتالي غير مناسب. بدلاً من ذلك، فضل مصطلح معدل التبادل الذي، مع ذلك، لم يمنعه من استخدام كلمة القيمة بين الحين والآخر.

يعتمد التحليل على عدة شروط محددة. الأول هو أن هناك سوقاً، يُعرف بأنه شخصان أو أكثر يتعاملان في سلعتين أو أكثر. يتمتع المتداولون في السوق بمعرفة كاملة بظروف العرض والطلب ونسب الصرف. السلع متجانسة وقابلة للقسمة بالكامل. تمت صياغة الرسالة الأساسية على النحو التالي:

يكون حجر الأساس لنظرية التبادل بأكملها، والنظرية الرئيسية للاقتصاد، في هذا الاقتراح - ستكون نسبة تبادل أي سلعتين هي النسبة المترادفة لمعدل الدرجة النهائية للمنفعة لكميات السلع المتاحة للاستهلاك بعد اكمال التبادل.

هذا يعني، على سبيل المثال، أنه إذا كانت نسبة التبادل عشرة أرطال من الذرة مقابل رطل واحد من اللحم البقري، فإن فائدة رطل إضافي من اللحم البقري بالنسبة لشخص في حالة توازن أكبر بعشرين مرات من فائدة رطل إضافي من الذرة. إذا لم يتم الوفاء بالشرط الأخير - إذا كانت فائدة رطل إضافي من اللحم البقري،

على سبيل المثال، أكبر بخمس مرات فقط من فائدة رطل إضافي من الذرة - فسيكون من المفيد للشخص الحصول على المزيد من الذرة بنسبة التبادل عشرة أرطال من الذرة مقابل رطل واحد من اللحم البقرى. ستنخفض المنفعة الحدية للذرة وستزداد المنفعة الحدية للحوم البقر بعد هذا التبادل. سيستمر الفرد الذى يقوم بتعظيم المنفعة في التبادل حتى تكون نسبة الدرجة النهائية من المنفعة مساوية لمعاملة نسبة التبادل.

رفض جيفونز نظرية قيمة العمل. الآثار والأشياء المماثلة لها سعر مستقل إلى حد ما عن حجم العمالة المستمرة في إنتاجها. السلع المنتجة في الماضي والحاضر، مثل القطن والذرة والجديد، لها أسعار متقلبة في الحاضر والمستقبل، حتى لو كانت مدخلات العمالة ثابتة. "الحقيقة هي أن العمل الذي تم إنفاقه ليس له أي تأثير على القيمة المستقبلية لأى منتج: فقد ذهب وضاع إلى الأبد. في التجارة ما مضى، مضى إلى الأبد؛ ونبداً دائمًا في الوضوح في كل لحظة، بالحكم على قيم الأشياء من منظور المنفعة المستقبلية".

ومع ذلك، فإن موقف Jevons النهائي أقل بعدها عن نظرية قيمة العمل مما قد يشير إليه المقطع

أعلاه:

ولكن على الرغم من أن العمل ليس أبداً سبب القيمة، إلا أنه في نسبة كبيرة من الحالات هو الظرف المحدد، وبالطريقة التالية: تعتمد القيمة فقط على الدرجة النهائية للمنفعة. كيف يمكننا تغيير هذه الدرجة من المنفعة؟ - بامتلاك كمية أكبر أو أقل من الساعة للاستهلاك. وكيف نحصل عليه أكثر أو أقل؟ - بإتفاق اليد العاملة أكثر أو أقل في الحصول على العرض. وفقاً لهذا الرأي، هناك خطوتان بين العمل والقيمة. يؤثر العمل على العرض ويؤثر العرض على درجة المنفعة التي تحكم القيمة أو نسبة التبادل.

ما الذي يحدد قيمة العمل؟ ربط Jevons النقطة الأولى والأخيرة. وأكد أن قيمة العمل يجب أن تحدد بقيمة المنتج، وليس بقيمة الإنتاج من خلال قيمة العمل. باختصار، يمكننا القول أن جيفونز شدد على المنفعة في عمله النظري، لكن العمل والإنتاج لم يتم إهمالهما تماماً.

2-1 - كارل مينجر *Carl Menger*

ظهرت نظرية الاقتصاد السياسي لجيفونز في عام 1871. وفي نفس العام نشر منجر كتابه *Grundsätze* (مبادئ الاقتصاد) في فيينا. بهذا أصبح مؤسس النسخة النمساوية للمدرسة الكلاسيكية المحدثة. يتعدد ممثلو المدرسة النمساوية الحديثة في تصنيف مينجر على أنه كلاسيكي محدث؛ لكنه ساهم بوضوح في ظهور الاقتصاد الكلاسيكي المحدث من خلال إلهام كبار المفكرين في الأجيال اللاحقة.

بينما اعتبر جيفونز والراس نفسهما مبتكرين أو حتى ثوريين في الفكر الاقتصادي، لم يدعى مينجر أنه أكثر من مصلح للفكر الاقتصادي الألماني في القرن التاسع عشر. وضع كارل هاينريش راو (*Karl Heinrich Rau*)

(Rau 1870-1892) وفريديريك بي دبليو فون هيرمان (Friedrich B. W. von Hermann) (1868-1895) وويلهلم روشر (Roscher Wilhelm) (1817-1894) أسس نظرية القيمة الذاتية. لقد وضعوا التركيز على ما يفكر فيه الفرد ويشعر به، واعتراضوا على النظرية الكلاسيكية للأسعار القائمة على تكاليف الإنتاج، ومحاولة إنشاء نظرية سعر موحدة تنطبق على كل من السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج.

اختلف مينجر عن جيفونز والراس بقدر ما قدم أفكاره عن الحدية دون صيغ رياضية أو رسوم بيانية. ناقش الاحتياجات والرضا، موضحاً المبدأ الحدي في جدول تظهر فيه الأرقام المتناقصة الرضا الإضافي من الوحدات الحدية للسلع المختلفة. وهكذا طرح فرضية تناقص المنفعة الحدية، وإن لم يستخدم هذا المصطلح. الحد الأقصى للرضا الكلي يتطلب أن تقوم آخر وحدة من المال يتم إنفاقها على كل سلعة بنفس المساهمة في إجمالي المنفعة. ومع ذلك، لم يكن منجر واضحًا جدًا بشأن هذه النقطة.

عند منجر نجد أيضًا العناصر التي اكتسبت مكانة بارزة في مختلف تيارات التفكير الاقتصادي في وقت لاحق فقط. وشدد على دور المعلومات في الاقتصاد، وقام بتحليل الهيكل الزمني للإنتاج، والذي أصبح مهماً لتطوير النظرية النمساوية لرأس المال. اعتبر مينجر الحياة الاقتصادية، ولا سيما عمليات السوق، كظواهر لا يسود فيها التوازن في الواقع. ووصف تشكيل السعر بأنه صراع لا يتحقق فيه سعر السوق الفريد (المقاصة) بشكل طبيعي.

كتب منجر أيضًا عن الأسئلة المنهجية، وأصبح أحد المناهرين الرئيسيين في المنهجية الشهيرة، الجدل حول أساليب البحث الاقتصادي الذي احتدم في منطقة اللغة الألمانية في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وجادل بأن البحث يجب أن يركز على تطوير الاقتصاد البحث عن طريق استنباط "القوانين الاقتصادية الدقيقة" من الافتراضات حول السلوك البشري والبيانات المحددة مسبقاً. وفت طريقه الاستنتاجية على النقيض من الطريقة الاستقرائية للمدرسة التاريخية المهيمنة آنذاك، والتي أكملت أن البيانات التاريخية يجب أن تشكل الأساس للبحث عن الانتظامات المتكررة.

-3-1 ليون والراس *Léon Walras*

الفرنسي والراس لم يحصل على منصب أكاديمي في بلده الأصلي. عندما كان شاباً، فشل مرتين في الحصول على القبول في كلية الفنون التطبيقية المرموقة، وكان لديه عدد من الوظائف كصحفي ومحاسب قبل أن يُعرض عليه الأستاذية في لوزان بسويسرا في عام 1870، والذي شغلها حتى عام 1892. في لوزان ومع ذلك، اكتسب والراس احتراماً كبيراً. في أوائل القرن العشرين، استخدم مصطلح مدرسة لوزان للإشارة إلى

كل من والراس وخليفةه فيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) (1848-1923) والتحليل الرياضي للتوازن العام الذي دافعوا عنه.

اختلف والراس Walras عن جيفونز /evons/ ومنجر Menger بمعنى أنه طور فكرة التوازن العام للعرض والطلب في جميع الأسواق التي يمكن التقاطها باستمرار من خلال نظام المعادلات. نُشر أهم أعمال والراس، عناصر *Éléments* من كتابه (لاقتصاد الصافي)، في جزأين في عامي 1874 و 1877، ثم نُشر لاحقاً في عدة طبعات منقحة. في نظام المعادلات الخاص به، عالج والراس الأسعار والكميات كمتغيرات داخلية، أي كمتغيرات يتم تحديد قيمها داخل النظام. تتضمن نظريته معادلات الطلب، ومعادلات التي يتم فيها تعين التكاليف متساوية للأسعار، ومعادلات العرض لخدمات عوامل الإنتاج، ومعادلات المعاملات الفنية. في حالة التوازن، تتناسب أسعار البضائع مع المنافع الحدية لكل مستهلك. يتم التعامل مع إحدى السلع على أنها عدديّة، وحدة الحساب. عدد المعادلات يساوي عدد المتغيرات الداخلية، وفي ظل افتراضات معينة، يمكن تحديد قيم المتغيرات الداخلية. يمكن تفسير الأسعار والكميات المحددة بهذه الطريقة على أنها قيم توازن. تخيل والراس أن الاقتصاد قد يحقق حالة التوازن عن طريق التكافؤ، وهي عملية مثل المزايدة في المزاد.

يتضح في نظام فالراس Walras أنه إذا كان لدى المرء معلومات عن جميع الأسواق باستثناء واحدة، وإذا لم يكن أي من هذه الأسواق الأخرى يتميز بالطلب الزائد، فيمكن الاستنتاج أنه لا يوجد زيادة في الطلب في السوق المتبقية أيضاً. وقد سعى هذا قانون والراس. أصبح المنطق الكامن وراءه حاسماً لدراسة التوازن العام. كان الاقتصادي السويدي غوستاف كاسيل (Gustav Cassel) ناشراً مهماً لأفكار والراس من خلال نظريته *Theoretische Sozialökonomie* (نظرية الاقتصاد الاجتماعي، 1918)- على الرغم من أنه -وهذا غريب جداً- فشل في منع والراس الفضل المستحق. ومع ذلك ألمهم كاسيل الاقتصاديين الآخرين لإنتاج أدلة رياضية على وجود، وتفرد، واستقرار التوازن العام في الأسواق التنافسية. عندما حقق آرو Arrow ودبورو Debreu هذا في الخمسينيات من القرن الماضي، بدا أنهما قد حققا الحلم القديم للاقتصاديين - ولا سيما سميث ولراس - لإثبات وجود نظام خفي ولكنه مرغوب اجتماعياً في المعاملات الفوضوية للأفراد المهتمين بأنفسهم. الذين يتنافسون في نظام الأسواق.

4-1 أسباب لاختراق الكلاسيكي المحدث؟

طرحت الأدبيات عدة أسباب للاختراق الحدي. يتعلق أحدها بانحدار نظرية العمل الكلاسيكية للقيمة. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تم التخلص منها مع مبدأ تمويل الأجور. ادعت هذه العقيدة الكلاسيكية (ذات الجذور الفيزيوقرطاطية) أن مقدار رأس المال المتاح لدفع الأجور ثابت بشكل أساسي، بحيث

يجب أن تنخفض الأجور عندما ينموا السكان والعكس صحيح. قد يكون هذا نهجاً معقولاً في الاقتصاد الزراعي حيث تحدد المحاصيل في الخريف أحكام العام التالي. كانت عقيدة صندوق الأجور غير متوافقة مع النظريات القائمة على المنفعة للأسعار وعرض العوامل. كما تم التكهن بأن نظرية المنفعة الحدية كانت نتاج روح العصر، وروح العصر في الفلسفة والعلوم الاجتماعية. مذهب المتعة، فلسفة تعظيم المتعة، كانت في الواقع رائجة في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر ويبدو أنها أثرت على جيفونز، لكن من الصعب العثور على مثل هذه التأثيرات على مينجر والراس.

السبب الثالث الذي تم اقتراحه هو نوع التغييرات المؤسسية في الاقتصاد التي حدثت في الوقت الذي حقق فيه الاقتصاد الكلاسيكي المحدث تقدماً كبيراً. على عكس الفكر الكلاسيكي، تركز نظرية المنفعة الحدية على الفرد المستهلك. قد يكون هذا مرتبطاً بحقيقة أن المستهلكين في سنوات التصنيع العالية أصبحوا منفصلين بشكل أوضح عن الإنتاج مما كان عليه الحال في زمن سميث وريكاردو.

وفقاً لحججة أخرى، نشأت المدرسة الكلاسيكية المحدثة كرد فعل برجوازي ضد الماركسية. هذا لا يكاد يتتوافق مع التسلسل الزمني. قدم جيفونز جوهern نظريته في الجمعية البريطانية لتقدير العلوم في وقت مبكر يعود إلى عام 1862، أي قبل خمس سنوات من نشر ماركس رأس المال (جاءت الترجمة الإنجليزية في عام 1887 فقط). لا يبدو أن منجر ولا والراس كانوا على دراية بكتابات ماركس الاقتصادية عند تطوير أفكارهما. وبالتالي، من الصعب أن تنشأ الحدية كرد فعل عليهم، ولكن من الممكن بالطبع أن الماركسية أثرت في انتشارها في وقت لاحق.

2- الجيل الثاني من رواد المدرسة الكلاسيكية المحدثة

يشكل عدد من الأشخاص الذين قدموا مساهمات دائمة الجيل الثاني من الاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين. تضم المجموعة البريطانيين ألفريد مارشال (*Marshall Alfred*) (1842-1924) وفرانسيس يسيدرو إيدجورث (*Wicksteed Philip Henry*) (1845-1926) وفيليب هنري ويكتستيد (*Francis Ysidro Edgeworth*) (1845-1926) وأرثر سيسيل بيغوا (*Arthur Cecil Pigou*) (1844-1927) والتمساويين يوجين فون باورك (*Friedrich von Wieser*) (1851-1885) وفريدريك فون فيزر (*Eugen von Böhm-Bawerk*) (1851-1885) والإيطالي فيلفريدو باريتو (*Vilfredo Pareto*) (1848-1923) والأمريكيون جون بيتس كلارك (*John Bates Clark*) (1847-1938) وإيرفينغ فيشر (*Irving Fisher*) (1867-1947) والسويديون كنوت ويكسل (*Knut Wicksell*) (1851-1826) وغوستاف كاسيل (*Gustav Cassel*) (1866-1945). قام هؤلاء الاقتصاديون بتعميق وتوسيع التحليل، وتقديم ونشر العديد من المفاهيم التي يلتقي بها طلاب اليوم - على

سبيل المثال، منحنىات السواء ومنحنى العقد (*Edgeworth*), تعادل القوة الشرائية (*Cassel*), جداول العرض والطلب، وفائز المستهلك والمنتج (مارشال)، وتأثير ويكسن، وضريبة بيفوفيان، وفعالية باريتو.

حتى إذا كان من الممكن تمييز بعض امتدادات النهج الحدي لشرح الإنتاج في الأعمال الكلاسيكية الجديدة السابقة، فإن الجيل الثاني من النيوكلاسيكيين هم فقط الذين حلوا جانب الإنتاج أو العرض تماماً مثل جانب الاستهلاك أو الطلب. لقد ربطوا نظرية تكوين الدخل بشكل أوثق بنظرية الإنتاج مرة أخرى. افترض بعض علماء الجيل الثاني من النيوكلاسيكيين أن العلاقة بين مدخلات عوامل الإنتاج المختلفة والمخرجات يمكن وصفها بوظيفة إنتاج تكون متتجانسة من الدرجة الأولى من الناحية الرياضية. جنباً إلى جنب مع افتراض أن كل عامل من عوامل الإنتاج يتم دفعه وفقاً لقيمة منتجه الهامشي، فإن هذا يعني أن المنتج بأكمله يتم توزيعه بواسطة مبدأ موحد. قدم ويكتسيد مثلاً مبكراً على مثل هذا التحليل في مقالته عن تنسيق قوانين التوزيع (1894)، وأخر قدمه كلارك في توزيع الثروة (1899) والثالث من قبل ويكسن في محاضراته. في الاقتصاد السياسي (1901).

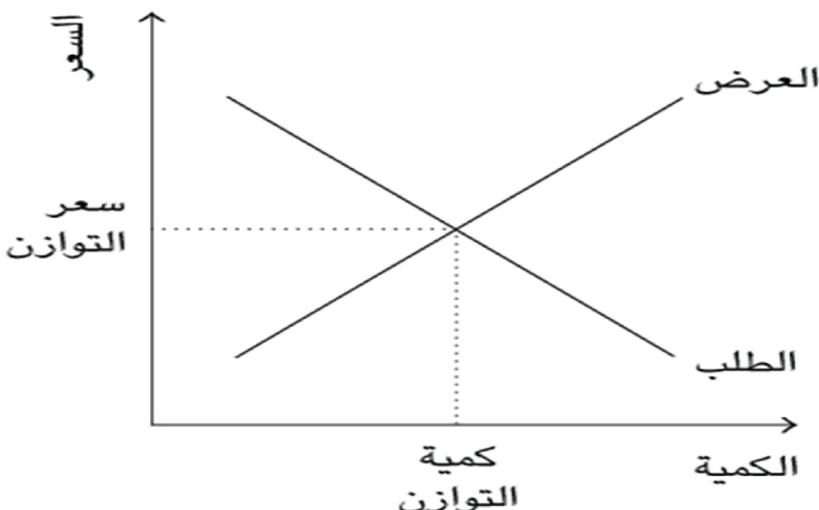
2-1- ألفريد مارشال وأرثر سيسيل بيفو *Alfred Marshall and Arthur Cecil Pigou*

غالباً ما يُعتبر ألفريد مارشال أبرز علماء الكلاسيكية الجديدة من الجيل الثاني. ولد في لندن عام 1842 كإبن لكاتب متواضع في بنك إنجلترا. في المدرسة وكطالب في جامعة كامبريدج ظهر استعداداً للرياضيات، بل إنه قام بتدريس الرياضيات في ستينيات القرن التاسع عشر. وفي نفس الفترة أصبح أكثر اهتماماً بالفلسفة وعلم النفس والاقتصاد السياسي. تم تعيينه محاضراً في العلوم الأخلاقية عام 1868، ولكن - بسبب قواعد العزوبة في ذلك الوقت - اضطر إلى مغادرة جامعة كامبريدج بعد تسع سنوات، عندما تزوج من طالبته السابقة ماري بالي. نشر معها الكتاب المدرسي اقتصاديات الصناعة في عام 1879. بعد مناصب لفترات أقصر في بريستول وأكسفورد، عاد مارشال إلى كامبريدج، حيث شغل منصب رئيس الاقتصاد السياسي من عام 1885 حتى عام 1908. في عام 1890، نشر كتابه الرائع، مبادئ علم الاقتصاد، والذي ظهر في ثمانين طبعات خلال حياته. تم التخطيط لمجلد ثانٍ حول الاقتصاد التطبيقي، لكن مارشال لم ينجح أبداً في إكماله. بدلاً من ذلك، أنتج مجلدين مصاحبين، مثل الصناعة والتجارة (1919) والمال والائتمان والتجارة (1923).

كانت مساهمة مارشال الرئيسية ضمن نظرية الاقتصاد الجزيئي. مثل جيفونز *evons*/، ولكن على عكس والراس *Walras*، فقد روج بشكل خاص لنهج التوازن الجزيئي، أي تحليل التوازن في سوق واحدة، بدلاً

من التوازن العام في نظام الأسواق. على عكس جيفونز ومنجر، اللذان شددا على جانب الطلب، أعطى مارشال جانب الطلب وجانب العرض وزناً متساوياً.

أوضح مارشال منطقه من خلال الرسم البياني الشائع الآن (انظر أسفله) الذي يوضح كمية السلعة على المحور الأفقي، والسعر على المحور الرأسى، ومنحنى طلب منحدر إلى أسفل، ومنحنى عرض مائل إلى الأعلى، وسعر التوازن والمقدار (الكمية) معطى بتقاطع المنحنيين. يعتمد منحنى العرض على "تكلفة الإنتاج"، ويعتمد منحنى الطلب على "المنفعة". يقارن مارشال المنحنيات مع نصيَّ المقص، ويقول: "قد تختلف بشكل معقول فيما إذا كانت الشفرة العلوية أو السفلية لزوج من المقص هو الذي يقطع قطعة من الورق، كما لو كانت القيمة تحكمها المنفعة أو التكلفة من الإنتاج". يوضح الشكل، الشكل التقليدي الحالي لمخططات السوق التي كثيراً ما يطلق عليها "مقص مارشال".

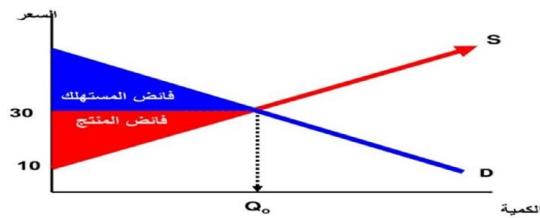


اتبع طريقة مارشال في التحليل الاقتصادي وكتابة النصوص الاقتصادية تقليدياً وصف بأنه متأثر بالفيزياء، وهو علم مرموق للغاية في نهاية القرن التاسع عشر (كان جيفونز ووالراس ممثلين آخرين لهذا التقليد). لكن بالنسبة لمارشال، يبدو أن هذا النهج كان تضحيَّة، وهو مطلوب لتسهيل التفاهم والقبول بين الاقتصاديين. في عدة مناسبات اقترح علم الأحياء كنموذج مثالي.

كان كتاب مبادئ الاقتصاد مارشال، لعدة عقود أهم كتاب في انتشار علم الاقتصاد في منطقة اللغة الإنجليزية. بطبيعة الحال، أصبحت بعض مفاهيمها ملكية مشتركة. يتم استخدامها الآن دون أي إشارة إلى أصحابها. الأول هو مفهوم مرونة الطلب، والذي يحدده مارشال أولاً للفرد ثم للسوق. قد تختلف المرونة، التي تُعرف على أنها النسبة المئوية للتغير في كمية الطلب مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر، باختلاف مستويات السعر، وفئات مختلفة من السكان وأنواع مختلفة من السلع، وكلها موصوفة بأمثلة حية.

إرث آخر لمارشال هو مفهوم فائض المستهلك (في كتابه "فائض المستهلك" أو، في الطبعة الأولى من المبادئ، "إيجار المستهلك"). بالنسبة للفرد، يُقاس فائض المستهلك من شراء شيء ما على أنه "فائض السعر الذي سيكون على استعداد لدفعه بدلاً من الذهاب بدون الشيء، على ما يدفعه بالفعل". يمكن تعريفه للسوق أيضاً. يوضح مارشال أنه في الشكل الذي يحتوي على منحنى طلب، فإن فائض المستهلك يساوي المنطقة المحددة بمنحنى الطلب ومحور السعر والخط الأفقي من السعر الفعلي إلى منحنى الطلب.

بالقياس، يعرف مارشال فائض المنتج كمنطقة محددة بمنحنى العرض ومحور السعر والخط الأفقي من السعر الفعلي إلى منحنى العرض. هذا المفهوم صعب لأن تحديد منحنى العرض أكثر تعقيداً ويعتمد على الأفق الزمني. في نسخة مبسطة، يمكن توضيح كلا النوعين من مفهوم مارشال للفائض في الشكل المولى:



19

قدم مارشال أيضاً المفهوم الذي لا غنى عنه الآن للشركة التمثيلية وتصوره "بمعنى كشركة متوسطة". يتجلّى اهتمامه بجانب العرض في مناقشه للتوازن، حيث تكون الفترة الزمنية حاسمة. نظر في ثلاث حالات رئيسية، لكنه أشار إلى أنها "تندمج مع بعضها البعض بدرجات غير محسوسة": الأول هو الفترة القصيرة للغاية، يوم واحد، عندما "يقتصر العرض على المتاجر الموجودة في متناول اليد". والثاني هو الحالة التي قد تتغير فيها بعض تكاليف الإنتاج وتسبب تبايناً في العرض. والثالث هو حالة الفترة الطويلة جداً، حيث قد تتغير حتى "تكلفة إنتاج العمالة والأشياء المادية المطلوبة لإنتاج السلعة"، أي عندما تصبح التكاليف التي يتم إصلاحها في فترة أقصر متغيرة.

تمت شغل كرمي مارشال في كامبريدج عام 1908 على يد آرثر سيسيل بيغو. لم يكن مجرد خلافة رسمية. نشر بيغو اقتصاديات مارشال عن طريق محاضراته، وكانت العديد من كتاباته في التقليد المارشالي. من بين أعماله الثروة والرفاهية (1912) الذي نُشر في عدة طبعات تحت عناوين مختلفة. قدم بيغو التمييز بين التكاليف والفوائد الحدية الخاصة والاجتماعية وكذلك مفهوم التأثيرات الخارجية. ولجعل التكاليف أو المزايا الحدية الخاصة والاجتماعية متوافقة من أجل زيادة الكفاءة الإجمالية، اقترح بيغو تدابير حكومية، مثل الضرائب والإعانات. أصبحت ضريبة بيغو *Pigovian Tax* الآن مفهوماً مألوفاً.

2-2- فيلفريدو باريتو *Vilfredo Pareto*

خلف فيلفريدو باريتو ليون والراس كأستاذ في لوزان. ولد باريتو في باريس في عام ثورة فبراير 1848، وهو ابن لامرأة فرنسية بسيطة وماركيز إيطالي. انتقلت العائلة إلى إيطاليا عام 1852، حيث نشأ باريتو. درس الكلاسيكيات والهندسة وأصبح بارعاً في الرياضيات. جعله علم الهندسة على دراية بمفهوم التوازن في الميكانيكا، والذي من الواضح أنه أثر على تحليله الاقتصادي.

في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، شغل باريتو مناصب مختلفة في مجال الأعمال والصناعة. في نفس الوقت شارك في النقاش العام وكتب الكثير بروح الليبرالية. في عام 1890 التقى بالاقتصادي الإيطالي مافيو بانتاليوني (*Maffeo Pantaleoni*) (1857-1924)، الذي أقنعه بدراسة والراس. وهكذا، كان باريتو في أوائل الأربعينيات من عمره عندما بدأ يدرس الاقتصاد بجدية. تقدم بسرعة، وعندما ترك والراس كرسيه في لوزان، أوصى بانتاليوني بباريتو كخليفة. في عام 1893 أصبح مساعدًا وفي عام 1894 أصبح أستاذًا في لوزان. في مطلع القرن ترك الليبرالية. تنتهي معظم كتاباته اللاحقة إلى علم الاجتماع بدلاً من الاقتصاد، وقد جذبت بعض أفكاره الاجتماعية الفاشيين الإيطاليين.

نشر كتاب باريتو الدراسي: دروس في الاقتصاد السياسي (*Cours d'économie politique*) في ثلاثة مجلدات في 1896-1857. لقد استند إلى ملاحظات محاضرته، وأظهر محاولة لتطبيق تفكير العلوم الطبيعية على الاقتصاد. لكن أشهر منشوراته الاقتصادية هو دليل الاقتصاد السياسي (1906)، وهو عمل تأسيسي في تاريخ اقتصاديات الرفاهية ونظرية التوازن العام. انتقد باريتو الافتقار إلى الدقة في استخدام مفهوم المنفعة من قبل الاقتصاديين السابقين. علاوة على ذلك، أشار إلى أن المنفعة لها معنى مختلف في الاقتصاد السياسي مقارنة باللغة اليومية. يشير باريتو إلى المورفين، وهو "غير مفيد بالمعنى العادي للكلمة، لأنّه يضر مدمّن المورفين؛ من ناحية أخرى فهي مفيدة له، حتى وإن كانت غير صحيحة، لأنّها ترضي أحد رغباته. لذلك استخدم باريتو كلمة *ophelimity* (اللذة) بدلاً من المنفعة.

من المحتمل أن يتم ذكر اسم باريتو بشكل أفضل بسبب مفهوم أمثلية باريتو، أو كما يطلق عليه الآن، كفاءة باريتو - معيار للحالة المثلثة للاقتصاد الذي، بطريقة مماثلة، تم تطويره بالفعل بواسطة *Edgeworth* بضع سنوات أبكر. تحدث باريتو نفسه عن الحد الأقصى من الترف، وعرفه على النحو التالي:

سوف نقول إنّ أعضاء جماعة ما يتمتعون بأقصى قدر من الرفاهية في وضع معين عندما يكون من المستحيل إيجاد طريقة للانتقال من هذا الموقف بشكل طفيف للغاية بطريقة تزيد أو تنقص الرقي الذي يتمتع به كل فرد من أفراد تلك المجموعة.

هذا يختلف قليلاً فقط عن تعريفات الكتب المدرسية الحديثة. يقدم باريتو أقصى درجات اللذة كخاصة للتوازن. هذا ما تم تسميته لاحقاً بالنظرية الأولى لاقتصاديات الرفاهية: التوازن التنافسي هو أمثلية باريتو.

3- معالم الفكر الاقتصادي عند النيوكلاسيك

1-3- أسس نظرية رأس المال لدى الكلاسيكية المحدثة

إحدى السمات الخاصة للتفكير الاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هي النظرة إلى رأس المال، التي وضعها النمساوي يوجين فون بوهم بافرك بشكل خاص في كتابه "النظرية الإيجابية عن رأس المال" (1889) وصقلها السويدي كنوت فيكسل في كتابه "القيمة، رأس المال والريع" (1893) و"محاضرات في الاقتصاد السياسي" (1901)، والأمريكي إيرفينغ فيشر في كتاب "طبيعة رأس المال والدخل" (1906) ، و"معدل الفائدة" (1907) و"نظرية الفائدة" (1930)، وغيرها. قبل بوهم بافرك، نشر الأمريكي جون باتس (John Bates Clark) كتاب "رأس المال وأرباحه" في عام 1888 ، ولكن فيشر كان أكثر إلهاماً من Böhm-Bawerk وجون راي الاسكتلندي المولد (1872-1796). في جوهر نظرية رأس المال كانت النقاش القديم يتعلق بمعدل الفائدة، على الرغم من أن التركيز الآن ينصب على أصله، وتفسيره الاقتصادي وعلاقته المنهجية بترابط رأس المال بدلاً من جوانبه الأخلاقية. كانت نظرية رأس المال حتى السبعينيات على سبيل المثال، مجالاً محدوداً جيداً للنظرية الاقتصادية. ومع ذلك، في عوالم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث، لم يعد مجالاً يولد أدباً مميزاً خاصاً به. قد يقول البعض إنه تم استيعابها من خلال نظرية النمو والاقتصاد الجزئي والكلي العام. وقد يقول آخرون إنها عالقة في شارع مسدود.

ولد بوهم بافرك في برنو (Brno) عام 1851 باعتباره الابن الأصغر لموظف مدنی رفيع المستوى. كان أستاداً لأول مرة في إنسبروك عام 1880 وابتداء من عام 1905 في فيينا، لكنه عمل فيما بينهما في وزارة المالية وكان خلال بعض الفترات وزيراً للمالية. ولد فيكسل في ستوكهولم، في نفس العام الذي ولد فيه بوهم بافرك. ولكن، بينما كان النمساوي (بافرك) راسخاً في المجتمع الراقي لبلده، كان السويدي (فيكسل) يتمتع بسمعة الشقي الرهيب، الراديكالي (رغم أنه غير ماركسي الفكر) الأيقوني الذي يتحدى الكنيسة والجيش وكل من لا يشاركه آرائه . في لقاءاته الشخصية مع ذلك ظهر على أنه أكثر الناس ودية وتواضعاً. كطالب في أوبرسالا، تسبب فيكسل في فضيحة عندما ناشد في محاضرة عامة لتحديد النسل. بصفته أستاداً يبلغ من العمر 57 عاماً، والذي كان يحظى باحترام كبير في ذلك الوقت كخبير اقتصادي عظيم، أمضى شهرين في السجن بتهمة "شتم كلمة الله المقدسة والاستهزاء بها في مثل هذه الظروف التي تسبب إهانة عامة". بعد دراسات مطولة في عدد من الموضوعات، وشهادة ليسانس في الرياضيات، بدأ فيكسل في دراسة الاقتصاد

فقط عندما كان في منتصف الثلاثينيات من عمره - من الواضح أن الاقتصادي في أوبسالا ديفيد ديفيدسون قد انتقد بسبب معرفته الاقتصادية غير الكافية أثناء الجدل السكاني. بعد سنوات عديدة من المشاكل مع السلطات الأخلاقية، تم تعيين فيكسل في النهاية أستاذًا في جامعة لوند عام 1901. ومع ذلك كانت فترة التسعينيات من القرن التاسع عشر أكثر فتراته إنتاجًا، حيث نشر مساهمات كبيرة في نظريات رأس المال والتمويل العام والمال.

ولد فيشر في شمال ولاية نيويورك عام 1867 وانتسب إلى جامعة بيل طوال حياته المهنية، حيث عمل أستاذًا من عام 1898 إلى عام 1935. كان مشابهًا لـ فيكسل في أربعة جوانب على الأقل. أولاً، كتب بشكل غزير، غالباً بطريقة استفزازية، في العديد من مجالات الاقتصاد المتنوع وكذلك خارج الاقتصاد، على سبيل المثال حول تحسين النسل أو الاعتدال أو النباتية. ثانياً، اعتبر أن تثقيف الجمهور أمر مهم. ثالثاً، كان لديه خلفية رياضية صلبة. رابعاً، يشير كل من فيكسل وفيشر صراحة إلى عمل بوهم بافريك باعتباره الأساس الذي يبنون عليه. فيما يتعلق بـ بوهم بافريك، قاموا بتعديل ورفض نقاط مختلفة. يُطلق أحيانًا على نهج بوهم بافريك وفيكسل اسم النظرية النمساوية لرأس المال، حيث يلعب الوقت دورًا رئисياً.

اعتبر بافريك الفائدة بمثابة *Agio* (عمولة) يظهر عند تبادل البضائع الحالية والمستقبلية. عندما يتم تقييم البضائع الحالية والمستقبلية في نفس الوقت، تكون البضائع الحالية كقاعدة عامة أكثر قيمة ذاتياً من السلع المستقبلية. وسيعكس سعر الفائدة هذا الاختلاف كدفعة تعويضية. قدم بافرك ثلاثة أسباب لسعر الفائدة الإيجابي. أولاً، في الاقتصاد المتنامي سيكون المعروض من السلع أكبر في المستقبل وستكون فائدتها الحدية وبالتالي أقل. ثانياً، هناك خاصية مميزة للبشر مثل "أننا نشعر باهتمام أقل بشأن أحاسيس الفرح والحزن المستقبلية مجرد أنهم يكتذبون في المستقبل". السبب الثالث مرتبط بجانب الإنتاج: "طرق الإنتاج المتlowية التي تستغرق وقتاً طويلاً هي أكثر إنتاجية". بدلاً من صيد الأسماك على الفور باليد، يكون من الأفضل أولاً قضاء بعض الوقت في إنشاء صنارة صيد.

أكمل فيكسل على جانب الإنتاج. يتم إنتاج السلع الرأسمالية عن طريق العمالة والأرض (وربما السلع الرأسمالية الأخرى) التي تم وضعها في عملية الإنتاج لفترة أقصر أو أطول قبل استلام الإنتاج. وبالتالي: "رأس المال هو العمل المدخر والأرض المحفوظة. الفائدة هي الفرق بين الإنتاجية الحدية للعمل المدخر والأرض والعمالة والأرض الحاليين.

في نهج إيرفينغ فيشر، توفر الرغبة وإمكانية إعادة توزيع الدخل بين فترات زمنية مختلفة لإعداد تحليل تكوين رأس المال. وهذا واضح من العنوان الكامل لكتابه الصادر عام 1930 بعنوان "نظرية الفائدة"

كما يتضح من نفاد الصبر لإنفاق الدخل وفرصة استثماره. سيتم سداد الدخل المستثمر مع إضافة في المستقبل، بشرط عدم استثمار الكثير. في حالة التوازن، هذه الإضافة إلى الدخل الحدي المستثمر هو تعبير عن "نفاد صبر" المستثمر.

2-3 المنافسة غير الكاملة، النمو والجدل حول رأس المال

اعتمدت النماذج الكلاسيكية المحدثة عادةً على أحد نقايضي السوق، المنافسة الكاملة أو الاحتياط - في الغالب الأول. ومع ذلك، في الثلاثينيات من القرن الماضي، تم إيلاء الكثير من الاهتمام للأشكال الوسيطة مثل المنافسة الاحتياطية واحتياط القلة. كانت المساهمات الرئيسية في هذا السياق عبارة عن كتابين ظهرتا في وقت واحد، ولكن بشكل مستقل عن بعضهما البعض:

-نظريّة المنافسة الاحتياطية (1933) بقلم إدوارد إتش تشامبرلين (Edward H. Chamberlin) (1899) من جامعة هارفارد، واقتصاديات المنافسة غير الكاملة (1933) بقلم جوان روبنسون (Joan Robinson) (1967) من كامبريدج. مع ذلك ليس من الواضح، أنه يجب تصنيف هذين المؤلفين على أنهم كلاسيكيان محدثان. على أي حال، كانت جوان روبنسون في وقت لاحق من حياتها تنتقد بشدة الأجزاء الأساسية من الفكر الكلاسيكي المحدث. نذكر هذه الأعمال مع ذلك لأن المفاهيم الحدية، مثل الإيرادات الحدية والتكلفة الحدية، تلعب دوراً مهماً، لا سيما في كتاب روبنسون.

تم تجاهل هذه المساهمات من الثلاثينيات إلى حد ما لفترة طويلة. لم يتم إحياء الاهتمام بالمنافسة غير الكاملة إلا في أواخر السبعينيات من قبل أفيناش ديكسيت (Avinash Dixit) (مواليد 1944) وجوزيف ستيجليتز (Joseph Stiglitz) (مواليد 1944)، وكلاهما في برينستون، وبول كروغمان (Paul Krugman) (مواليد 1953)، في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. أصبح من الواضح على سبيل المثال، أن الاستنتاجات المهمة حول سياسة الرفاهية والتجارة يجب تعديلها إذا تم إدخال افتراض المنافسة غير الكاملة. أصبحت قضية عدم التدخل أقل وضوحاً. أصبح نموذج Dixit-Stiglitz للمنافسة الاحتياطية نموذجاً أساسياً في الاقتصاد الصناعي ونظرية التجارة الدولية والجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد الكلي والعديد من المجالات الأخرى. على الرغم من العديد من القيود القوية، إلا أنها تتمتع بالعديد من الميزات - مثل تحديد الأسعار والأرباح الإيجابية للشركات، أو حب المستهلك للتنوع - التي توفر نطاقاً أكبر لتحليل العالم الحقيقي أكثر من نموذج المنافسة المثالي.

في الخمسينيات من القرن الماضي، راجت نماذج النمو الكلاسيكية المحدثة. كانت نقطة الانطلاق مقالاً في عام 1956 بقلم روبرت سولو (Robert Solow) (مواليد 1924) من معهد ماساتشوستس

للتكنولوجيا. استند نموذج سولو إلى دالة الإنتاج الإجمالية ومبنياً على الافتراضات التي مفادها أنه يتم توفير نسبة معينة من إجمالي الدخل، وأن القوى العاملة تنمو بشكل مستقل عن العوامل الأخرى، وأن التقدم التقني خارجي، أي يحدث بشكل مستقل عن تراكم رأس المال والتغيرات في توريد العمال. السمة الرئيسية لنموذج سولو Solow هي إثبات أن عملية النمو الاقتصادي مستقرة. يتقارب تراكم رأس المال نحو توازن حالة ثابت طويل الأجل يتم تحديده خارجيًا من خلال معدلات نمو السكان والإنتاجية - وبالتالي ضمنياً، من خلال البيانات الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي المحدث، وتفضيلات المستهلك وحالة التكنولوجيا. وهذا يعني أن الادخار وتراكم رأس المال لا يهم للنمو على المدى الطويل: سيظل دخل الفرد ثابتاً في حالة مستقرة؛ سوف تنمو فقط إذا كان هناك تقدم تقني خارجي.

اكتسب نموذج نمو سولو Solow شعبية كبيرة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما نالت العديد من المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة استقلالها وتم وضع التنمية الاقتصادية على رأس جدول الأعمال. يكمن سحر النموذج في تنبؤين متفائلين بشأن التنمية الاقتصادية للبلدان الأفقر نسبياً. أولاً، نظراً لأن مخزون رأس المال الخاص بهم صغير نسبياً، فإن لديهم القدرة على اللحاق بالبلدان الأغنى: عند الانتقال على دالة إنتاج كلاسيكية محدثة (وهي مقعرة)، تكون معدلات النمو أعلى عندما يكون مخزون رأس المال أصغر. ثانياً، يمكن للبلدان الأفقر الاستفادة من نقل التكنولوجيا من البلدان الغنية دون استثمارات إضافية كثيرة. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا النوع من النماذج شديدة التجمع على مشكلات النمو في البلدان النامية قد يكون قد أدى إلى تركيز مفرط على رأس المال ونقل التكنولوجيا، وقلة الاهتمام بالعوامل المؤسسية والاضطرابات قصيرة المدى. في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، انخفض الاهتمام بمثل هذه النماذج، فقدت نظرية النمو هيبتها. وقد ازداد مرة أخرى في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات عندما تم تطوير نماذج النمو الداخلي، حيث يتم إضافة التقدم التقني (ومن ثم الإنتاجية ونمو الناتج) داخل النموذج. المساهمون الرئيسيون في هذا الأدب هم روبرت لوکاس (Robert Lucas) (مواليد 1937)، بول رومر (Paul Romer) (مواليد 1955)، وكلاهما من شيكاغو، وفيليب أجيون (Philippe Aghion) (مواليد 1956)، في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأكسفورد، بالتعاون مع بيتر هويت (Peter Howitt) (مواليد 1946)، في أونتاريو الغربية.

غير أن الافتراض الأساسي لوظيفة إنتاج الاقتصاد الكلي - ولا سيما فكرة القيمة المحددة جيداً لمخزون رأس المال الإجمالي - قد تم تحديها فيما يسمى بجدل كامبريدج حول نظرية رأس المال التي اندلعت من الخمسينيات حتى السبعينيات. يفسر مصطلح الخلافات من خلال حقيقة أن العديد من منتقدي نظرية رأس المال الكلاسيكي المحدث - وأبرزهم جوان روبنسون (Joan Robinson) وبiero سرافا (Piero Sraffa)

ولويجي باسينيتي (*Luigi Pasinetti*) (مواليد 1930)- كانوا منتسبين إلى جامعة كامبريدج في إنجلترا، في حين أن المعسكر الكلاسيكي المحدث - بشكلأساسي يمثله بول صمويلسون وروبرت سولو- كانت قاعدهم في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في كامبريدج، ماساتشوستس. دار الجدل حول مشكلة دائيرية في النظرية الكلاسيكية المحدثة لرأس المال والفائدة التي كانت في الواقع، معروفة منذ أيام ويكسن: في عالم به سلع غير متجانسة (وهو احتمال لا ينبغي تجاهله في نماذج الاقتصاد الكلي)، يجب تحديد كمية رأس المال الإجمالي المستثمر في الإنتاج من حيث قيمتها، أي مجموع السعر، لتحديد السعر (الأسعار) الذي يحتاج إلى أن تعطى؛ في منطق الاقتصاد الكلاسيكي المحدث، يتم تحديد جزء من سعر الخدمات على رأس المال، معدل الفائدة، من خلال الإنتاجية الحدية والندرة النسبية لرأس المال الكلي. وبالتالي، من أجل تحديد معدل الفائدة، يجب على المرء أن يعرف قيمة إجمالي رأس المال، والتي لا يمكن تحديدها دون معرفة معدل الفائدة.

كشفت جدالات كامبريدج أن المشكلات النظرية تظهر بسهولة عند استخدام قيمة رأس المال كحجارة في دالة الإنتاج. كما أوضحت أنه قد يكون من المستحيل الحفاظ على أن إحدى طرق الإنتاج تتطلب بشكل لا لبس فيه كثافة رأس المال أكثر من طريقة أخرى. وهذا بدوره يعني أن الاستنتاجات التقليدية الكلاسيكية المحدثة، مثل الادعاء بأن ارتفاع معدل الفائدة يجعل من المربح استخدام أساليب إنتاج أقل كثافة في رأس المال، تصبح موضع شك. لم ينكر ممثلو الكلاسيكية المحدثة منطق نقد نظرية رأس المال الكلاسيكي المحدث (والنمو)، لكنهم اختزلوها بشكل رافض إلى مسألة المقاربات المقبولة عموماً من أجل جعل المشكلة قابلة للإدارة.

لم تكن خلافات كامبريدج حول نظرية رأس المال هي التحديات الوحيدة للاقتصاد الكلاسيكي المحدث. لقد ذكرنا الطريقة المنهجية بين مينجر وأبطال المدرسة التاريخية الألمانية، والتي سنتطرق إليها في الفصل التالي. كان تطوير الاقتصاد الكينزي وغيره من الاقتصاد الكلي النقدي، والذي سنناقشه لاحقا، تحدياً كبيراً آخر للتفكير الكلاسيكي المحدث. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه أصبح من الصعب تقديم تعريف واضح ومقبول عالمياً لما هو الاقتصاد الكلاسيكي المحدث في الوقت الحاضر، على الرغم من - أو ربما لأنه - لا يزال نمط التفكير السائد في الاقتصاد. يتم الآن تطبيق عناصر التحليل الكلاسيكية المحدثة في جميع مجالات البحث الاقتصادي تقريراً، وما وراء ذلك في البحث الاجتماعي والسياسي وال النفسي - ناهيك عن علم الأحياء، وهو أحد التخصصات التي كانت نموذجاً يحتذى به لاقتصادي الكلاسيكية المحدثة الأوائل. لكن المبادئ الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي المحدث يتم فحصها أيضاً بشكل نقدي وتعديلها في مناهج جديدة مختلفة، إن لم يتم رفضها تماماً في النظريات غير التقليدية.

الفكر الاقتصادي الكينزي

الفكر الاقتصادي الكينزي

1- جون مينارد كينز *John Maynard Keynes*

سمي الاقتصاد الكينزي على اسم جون ماينارد كينز، الذي كان والده، جون نيفيل كينز، خبيراً اقتصادياً مهماً في حد ذاته. ولكن سرعان ما طفت إنجازات الابن على إنجازات والده. بهذه الطريقة وبعدة طرق أخرى، تبدو حياة جون مينارد كينز مثل حياة جون ستیوارت میل، فكلاهما كان لهما آباء معاصرین وأصدقاء اقتصاديين لامعين: جیمز میل كان صدیقاً لدیفید ریکاردو، وجون نیفیل کینز كان صدیقاً لآلفرد مارشال. تلقی کینز الأصغر والصغری میل تعليماً عالی الجودة يتم توفيره عادةً لأطفال المثقفين، وهو تعليم جهز عقولهم اللامعة بالفطرة لفتح آفاق جديدة وإقناع الآخرين من خلال قوة كتاباتهم. رفض كل من میل وكینز الآثار السياسية المرتبطة على اقتصاديات آبائهم ومضوا في اتجاهات جديدة. ولكن هنا تنتهي أوجه التشابه، لأن S. جون ستیوارت میل لم يكن قادرًا على الانفصال تماماً عن البنية النظرية لوالده وریکاردو. في النهاية، قام بالبقاء في منتصف الطريق بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكلاسيكية المحدثة. كان انفصال کینز عن الماضي - أي مع تقليد عدم التدخل الذي يمتد من سميث إلى ریکاردو وجون ستیوارت میل ومارشال - أكثر اكتمالاً. على الرغم من أنه كان على دراية بتحليل التوازن الجزئي الأساسي في مارشال، إلا أنه أنشأ هيكلًا نظرياً جديداً لمعالجة الاقتصاد الكلي الذي كان له تأثيرات كبيرة على كل من النظرية الاقتصادية والسياسة.

لا يتناسب کینز مع الصورة النمطية لاقتصادي القرن العشرين الضيق فکرياً. لقد تم انتقاده، في الواقع لتکریس القليل من وقته للنظرية الاقتصادية ونشر مصالحه على نطاق واسع. حتى عندما كان طالباً في جامعة إيتون وکامبریج، أظهر هذا الميل لمتابعة مجموعة واسعة من الاهتمامات؛ ومن ثم أصبح يعرف باسم المحترف. أكمل تعليمه، وتحقّق بمكتب الهند التابع للحكومة البريطانية كموظف مدنى، حيث مكث هناك لمدة عامين قبل أن يعود إلى کامبریج. لم يكن أبداً أكاديمياً صرفاً. أدى اهتمامه المستمر بالسياسة الاقتصادية إلى تولي عدد من المناصب الحكومية طوال حياته. كان ناشطاً في شؤون الأعمال لنفسه وبصفته أميناً لکلية *King's College*، وتجلّى قدرته في مجال الأعمال في حقيقة أن صافي ثروته قد ارتفع من قرب الإفلاس في عام 1920 إلى أكثر من مليوني دولار بحلول وقت وفاته في عام 1946. كان کینز مهتماً بالمسرح والأدب والبالغ. تزوج من راقصة الباليه وترتبط بمجموعة من المفكرين اللندنيين المعروفين باسم مجموعة بلومزبري، والتي تضمنت شخصيات بارزة مثل كلايف بيل وإي إم فورستر وليتون ستراشي وفيرجينيا وولف. مكنه مزيج المواهب الفريدة من أن يكون عالم رياضيات بارعاً كطالب جامعي، وأن يكتب كتاباً عن نظرية الاحتمالات، وأن يكون مصمماً نثرياً قوياً وفعالاً، وهو ما يتضح في إتقانه الأدبي المطلق لكل من النتائج الاقتصادية للسلام. ومقالاته، التي تم جمعها في كتابين كمقالات في الإقناع ومقالات في السيرة الذاتية.

الجانب الوحيد الأكثر أهمية في كينز الاقتصادي هو توجهه نحو السياسة. حضر مؤتمر فرساي للسلام كممثل لوزارة الخزانة البريطانية لكنه استقال فجأة في عام 1919. كان يشعر بالاشمئاز من شروط معاهدة فرساي، التي فرضت على ألمانيا تعويضات كبيرة كان يعتقد أنه لا يمكن دفعها أبداً. تلقى إشادة دولية لانتقاده شروط المعاهدة، التي نُشرت عام 1919 في كتابه "النتائج الاقتصادية للسلام". في عام 1940، كتب كيف تدفع ثمن الحرب، وفي عام 1943 قدم اقتراحاً يسمى خطة كينز لسلطة نقدية دولية يتم وضعها موضع التنفيذ بعد الحرب العالمية الثانية. كرئيس للوفد البريطاني إلى بريتون وودز، كان له دور فعال في تشكيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لكن أهم مساهماته في السياسة والنظرية وردت في كتابه *The General Theory* (1936)، الذي أوجد الاقتصاد الكلي الحديث ولا يزال يشكل الأساس لكثير مما يتم تدرسيه في الاقتصاد الكلي للطلاب الجامعيين. استحوذ بول صامويلسون على أهميتها عندما كتب، بالتفكير في العصر الكينزي، "النظرية العامة" واستحوذت على معظم الاقتصاديين تحت سن الخامسة والثلاثين.

1-1 من الرسالة إلى النظرية العامة

يشكل التطور التدريجي للنظرية العامة من المناقشات حول الرسالة بالإضافة إلى محتوياتها الأساسية ما سنركز عليه في هذا القسم. هذه القصة معقدة ولا تزال مثيرة للجدل. يعتبر كتاب "أطروحة النقود" في حد ذاته كتاباً غريباً جدًا. إن بناءه الطويل يعني أنه أظهر تغيرات مختلفة في الفكر، وبالتالي لم يحقق أبداً وحدة من الأفكار المعبّر عنها بوضوح. اعترف كينز بهذا في المقدمة حيث صرّح بصراحة أن الأفكار التي انتهى بها الكتاب ليست تلك الأفكار التي بدأ بها. كان الهدف الأولى للكتاب هو تقديم تحليل لمستوى السعر (نظرية المجلد الأول)، المشكلة الرئيسية للنظرية والسياسة النقدية (العمل التطبيقي للمجلد الثاني). انتهى الأمر ككتاب قام بالفعل بتحليل مستوى السعر عن طريق معادلاته الأساسية ولكنّه احتوى أيضاً على الكثير من النقد للمعادلات الكمية، ونظرية أولية للإنتاج ومناقشة دقيقة لدور الاستثمار وعلاقتها بدورة الأعمال. كما جسدت جزء من المعادلات الأساسية، نظرية الادخار والاستثمار. كما أن النظرية العامة، فصل بين قرارات الادخار والاستثمار كأفعال لمجموعات مختلفة من الناس حيث تم وصف الاختلافات (المسبقة) بين قرارات الادخار والاستثمار كعامل رئيسي في تفسير عدم الاستقرار في مستوى السعر. بالنسبة للكثير من هذا التحليل، افترض كينز ناتجاً ثابتاً. تبع ذلك جدل محتدم في السنوات التي أعقبت نشر الرسالة مباشرة حول ما أطلقـت عليه جوان روبنسون "نظرية الدلاء في البئر". يشير ذلك إلى تراجع الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الادخار والتي من خلال تأثيرها في خفض معدل الفائدة، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تعويضية في الطلب على السلع الاستثمارية. أدى افتراض الناتج الثابت لهذا التحليل إلى جانب استخدامه لنظرية الفائدـة التقليدية إلى إعادة تقديم قانون ساي بشكل فعال في شكل آخر لشرح سبب تساوي الادخار دائمـاً مع الاستثمار. لم

يحتوي التحليل على نظرية للطلب الكلي، وبالتالي لا توجد نظرية حقيقة للإنتاج ككل. ومع ذلك ، أنتجت هذه المناقشات ما يمكن التعرف عليه على أنه ثلات لبنات مهمة لبناء النظرية العامة.

نشأ الأول من مناقشة ما يمكن أن يحدث إذا سُمح للإنتاج بالتغيير. ثم تتبع الأسعار التغيرات في الإنتاج، بدلاً من اتجاه اختلال التوازن بين المدخرات والاستثمار. أثار كينز مثل هذه الأمور في وقت مبكر من عام 1931 في محاضرات مؤسسة هاريس، بينما نشأت أيضًا في الانشغال المتزايد في مناقشات كامبريدج حول العلاقة بين مرونة عرض السلع وتأثيرات التوسيع النقدي على الأسعار. ثانياً، وجهت الرسالة تحليل التضخم بعيدًا عن تفسيرات النظرية الكمية للنقد تجاه نماذج تضخم الدخل والطلب. سلط نقد النظرية الكمية في الرسالة الضوء أيضًا على معدل الفائدة كظاهرة نقدية، خاصة في نظريتها عن الصعود والهبوط، والتي تطورت إلى نظرية تفضيل السيولة.

ترك الأمور الخمسة التالية مفقودة مما أصبح يشكل النظرية العامة: (1) صياغة صريحة لنظرية إجمالي الطلب؛ (2) المضارف؛ (3) المدخرات كدالة للدخل بدلاً من معدل الفائدة أو صياغة دالة الاستهلاك؛ (4) دالة العرض الإجمالية وعلاقتها بمستوى التوظيف؛ (5) نظرية جديدة للفائدة تقوم على أساس تفضيل السيولة.

جاء مفهوم العرض الكلي وتحليله أولاً، حيث نشأ عن استجواب حول الآثار المتربطة على افتراض الناتج الثابت من الرسالة. اقترح التحليل المبكر للمضارف (بواسطة Kahn) عرضًا إجماليًا من شأنه يمكن الزخم للاستثمار الجديد من إنفاق نفسه في توليد الإنتاج، بدلاً من ارتفاع الأسعار. أدى تحليل المضارف الأولى هنا أيضًا إلى إثبات أن الاستثمار الجديد يمكن اعتباره تمويلًا ذاتيًّا من خلال التسرب في الاستهلاك من زيادة الإنتاج في شكل وفورات على الإعانات، وتخفيضات في الاستثمار الأجنبي (زيادة في الواردات على الصادرات)، زيادة الأرباح غير المنفقة، والأثر السلبي الوحيد، انخفاض الأدخار بسبب ارتفاع الأسعار. سميت علاقة السيد Meade على اسم "مخترعها" ، جيمس ميد.

بحلول نهاية عام 1931، تم توفير بعض الأجزاء المفقودة. تم تطوير فكرة دالة العرض الكلي، والتي تحدد مرونتها ما إذا كانت الزيادة في إجمالي الطلب (لم يتم صياغتها بعد بشكل صريح) أدت إلى ارتفاع أسعار المخرجات. يضمن منحنى العرض المرن أن أدى تحفيز الطلب إلى ارتفاع مستويات النشاط. تم تطوير المضارف إلى حد كبير، أين أظهر أنه بالنظر إلى درجة المرونة في منحنى العرض، فإن الزيادة في الاستثمار العام ستولد زيادة في فرص العمل ومن خلال الاستهلاك الإضافي للسلع المنتجة محليًا الناتجة عن العمالة الجديدة، من شأنها أن تولد دفعات من العمالة الثانوية. يعتمد مقدار العمالة الثانوية المتولدة على نسبة

الدخل الإضافي الذي يتم إنفاقه على الاستهلاك المحلي (أو، بشكل عكسي على التسرب من هذا الدخل في الإنفاق على الواردات والضرائب والادخار). ضد وجهة نظر الخزانة التي رأت أن مثل هذا الاستثمار العام عديم الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي (لأنه سيعرضه تخفيض مماثل في الاستثمار الخاص)، كان التحليل الجديد قادرًا على المجادلة على أساس علاقة السيد *Meade*، التي تزيد في الاستثمار العام في من شأن ظروف العرض المفترضة أن تولد بنفسها المدخرات المطلوبة لتمويل الاستثمار.

من المحتمل أن تكون نظرية الطلب الفعال، العنصر الأساسي في الثورة الكينزية، قد طورها كينز خلال النصف الأول من عام 1933. تم العثور على أسباب هذا التاريخ في ملاحظات برايس عن محاضرات كينز حول النظرية النقدية للإنتاج التي قدمت في عامي 1932 و 1933 ومن المواد التي أضافها كينز إلى مذكراته (مالتوس) عندما نُشرت في مقالات في السيرة الذاتية (*Essays in Biography*) (1933). تُظهر ملاحظات محاضرة برايس الدخل كمجموع الاستهلاك والاستثمار، والاستهلاك كدالة للدخل، والاستثمار كدالة لمعدل الفائدة. في رسالة إلى كان *Kahn* (13 أبريل 1934)، تم التعبير بوضوح عن مفهوم إجمالي العرض والطلب الفعال، وتم تحديد إمكانية توازن البطالة بوضوح، فيقول كينز:

إذا كانت W هي التكلفة الأولية الحدية للإنتاج عندما يكون الإنتاج = O ، فإن OW هي إجمالي العرض. دع P هو سعر البيع المتوقع لهذا الناتج، ثم OP هو طلب فعال. الافتراض الأساسي لـ "العرض خلق الطلب الخاص به" هو أن $OP=OW$ أيًا كان مستوى O : وفقًا لنظريتي $OW \neq OP$ لجميع قيم O ، يتبع على رواد الأعمال اختيار قيمة O التي تساويها... هذه هي نقطة البداية الحقيقة لكل شيء.

مسودات جديدة للنظرية العامة كتبت في منتصف عام 1934 تحتوي الآن على فصول حول الطلب الفعال، والأهم من ذلك، تطوير مفاهيم عن الميل للاستهلاك. جادل كينز صراحة في هذه المسودات بأن المدخرات أصبحت أقل أهمية للحججة مما كانت عليه في الرسالة وأنه يفضل الآن التركيز على الاستهلاك (عكس المدخرات). كانت النتيجة الطبيعية أن السببية تحولت بعيدًا عن الادخار للتركيز على الاستثمار، وهو خروج آخر عن تحليل الرسالة. طورت المسودات الجديدة أيضًا فكرة الميل إلى الاستهلاك (كدالة للتوظيف، ومعدل الفائدة ومستوى التوقعات، مما يوضح مدى تشابك الدخل والعملة بشكل وثيق لدى كينز في هذه المرحلة). كما أظهروا كيف يعمل الدخل كعامل موازنة من خلال التأثيرات على توفير الاختلافات في الدخل، في حين تبين أن الاستثمار يتحدد من خلال معدل الفائدة والكافأة الحدية للاستثمار (تصور مارشال لربحيتها من حيث التدفق المستقبلي المتوقع لأشباه الإيجارات المخصومة حتى الوقت الحاضر). قرب نهاية عام 1934، تمكّن كينز من وضع نظريته الجديدة، من خلال القول بأنه نظرًا للميل إلى الإنفاق على الاستهلاك ومعدل الفائدة والكافأة الهاامية للاستثمار، فقد تم تحديد مستوى الدخل (العملة).

كانت الحجة بحاجة إلى نظرية جديدة للاهتمام، تم إنشاؤها من خلال نظرية تفضيل السيولة الموجودة بالفعل في الرسالة. كانت هناك حاجة إلى نظرية فائدة جديدة لأنها كان عليها تحديد مستوى الاستثمار؛ جادلت نظرية الصناديق التقليدية القديمة القابلة للقرض بأن الفائدة يتم تحديدها عن طريق الاستثمار والادخار وبالتالي لا يمكن استخدامها. كما جادل باسينيتي (*Pasinetti*) (1974)، تتطلب نظرية كينز معدل فائدة يتم تحديده بشكل مستقل عن المدخرات والاستثمار وفيما يتعلق بعملية تحديد الدخل. إنها الأخيرة، التي تعتمد على الطلب الفعال، والتي تعد المساهمة الحاسمة لنظرية كينز العامة. كما قال كينز بنفسه:

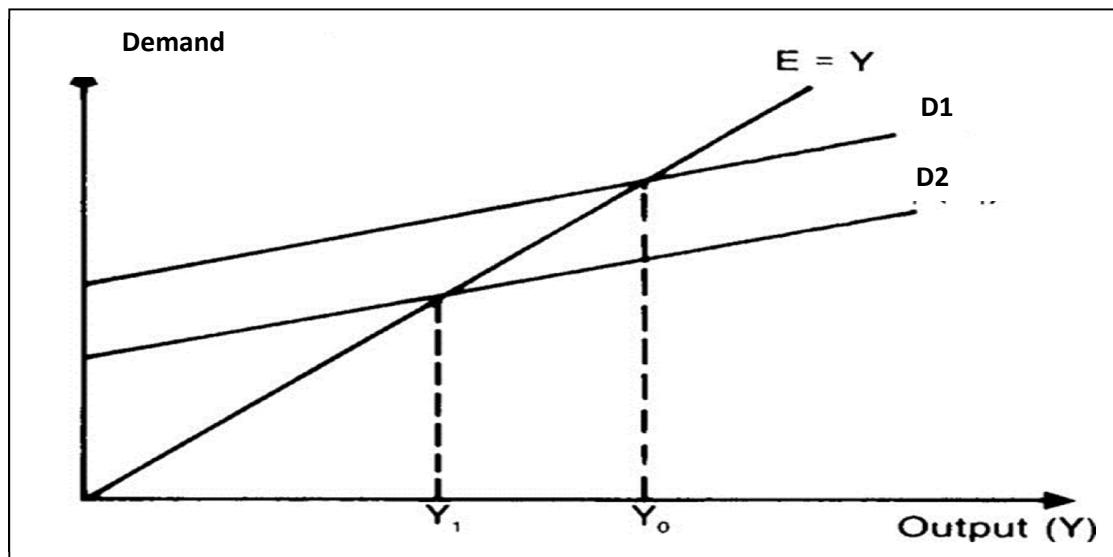
كما قلت أعلاه، فإن الحداثة الأولية تكمن في إصراري على أنه ليس معدل الفائدة، ولكن مستوى الدخل هو الذي يضمن المساواة بين الأدخار والاستثمار. الحجج التي أدت إلى استنتاجه الأولي مستقلة عن نظريتي اللاحقة لمعدل الفائدة، وفي الحقيقة لقد توصلت إليها قبل أن أصل إلى النظرية الأخيرة. لكن نتيجة ذلك كانت ترك معدل الفائدة في الهواء.

2-1- النموذج الأساسي لنظرية العامة

بحلول نهاية عام 1934، تم اكتشاف العناصر الأساسية لنظرية العامة الجديدة للتوظيف. في عام 1935 تم تجميعها معاً في نظام متماسك وإغلاق الحجة بمداد تمهيدية وختامية. تم في عام 1935 أيضًا صقل الحجة والطريقة التي كان سيتم تقديمها بها. كان الأخير ضروريًا للتأكد على حداثة النظرية الجديدة، ولتميزها بشكل كبير عن الفكر السابق. تضمن ذلك انتقاد الجيل الأكبر سنًا على وجه الخصوص بشكل مباشر، ولكن ليس حصريًا، كما يمثله بيجو *Pigou*. وتم التوقيع على تمهيد الكتاب في ديسمبر 1935، وصدر في يناير 1936.

في قلب النظرية العامة يكمن مبدأ الطلب الفعال. في أي مرحلة من مراحل الاقتصاد، يوجد قدر معين من القدرة الإنتاجية التي تحدد مقدار الإنتاج الذي يمكن إنتاجه من الموارد المعينة مع الحالة المعينة من التقنيات. هذه هي دالة العرض الإجمالية التي تحدد الناتج المحتمل للاقتصاد حتى نقطة التوظيف الكامل. في الأشكال السابقة من المجتمع، كانت تتحقق عادةً إمكانات الإنتاج الكاملة، لأن الشركات الفردية تنتج أكبر قدر ممكن؛ مع المجتمع الصناعي الحديث، حيث تكون عملية الإنتاج موجهة إلى السوق، فإن الناتج المحتمل للقدرة الإنتاجية المعينة لن يحدث إلا إذا كان هناك طلب فعال كافٍ لذلك الناتج، والطلب الفعال يتم تحديده من خلال توقعات عائدات المبيعات من رواد الأعمال الأفراد الذين يتحكمون في قرارات الإنتاج. وبالتالي فإن الطلب الذي يتوقعه رواد الأعمال على منتجاتهم ينظم قراراتهم بشأن درجة استخدام القدرات (أو مقدار العمالة التي يرغبون في تقديمها، كما قال كينز)، وبالتالي يحدد مستوى الإنتاج في الاقتصاد. يوضح

الشكل التالي هذا الموقف بمخطط بسيط يصور منحنى العرض على أنه خط 45 درجة. (غالباً ما يطلق على هذا مخطط هانسن Hansen، بعد الترويج لكينزي في الولايات المتحدة الذي استخدمه لأول مرة).



يشار إلى مستوى الإنتاج على طول المحور الأفقي، والمبيعات المتوقعة من ذلك الناتج على المحور الرأسى، والخط المائل (45°) هو منحنى إجمالي العرض، ويمثل الخطان D_1 و D_2 مستويات مختلفة من إجمالي الطلب. حتى Y_0 ، نقطة الاستفادة الكاملة من السعة، يكون تأثير الزيادة في D على الإنتاج، بعد Y_0 لا يمكن زيادة الإنتاج أكثر من ذلك، ويؤدي إجمالي الطلب الإضافي إلى زيادة الدخل النقدي فقط، أي أنه يرفع مستوى السعر. وبالتالي فإن النطاق المناسب للمخطط هو الجزء الموجود على يسار Y_0 ، الناتج الكامن. في هذا الجزء، يتفاعل رواد الأعمال مع الزيادات في إجمالي الطلب من خلال زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل. يفترض سلوك التسعير ضمنياً وجود علامة ثابتة ودرجة المنافسة، وهي حالة يرفع فيها المصنعون الإنتاج، وترتفع التكاليف، ثم الأسعار. إن العرض التقديمي الأكثر دقة لدالة العرض الكلي يتقطّع مثل هذه الأمور بشكل أفضل، كما نشير إلى أنه تم افتراض وجود اقتصاد مغلق.

3-1 طبيعة الطلب الفعال

يُعرف إجمالي الطلب على أنه مجموع الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ولأنه يولد الدخل، يمكن كتابته على أنه $Y = C + I$ حيث Y هو الدخل (الناتج)، C هو الاستهلاك والاستثمار. وبالتالي فإن الطلب الكلي يعتمد على تحديد الاستهلاك والاستثمار. جادل كينز بأن الاستهلاك هو دالة للدخل، لأن المستهلكين بشكل عام يميلون إلى إنفاق جزء معين من دخلهم، وهو جزء يتناقص مع ارتفاع الدخل. أطلق كينز على هذا الكسر الميل الحدي للاستهلاك، والذي يكون أكبر من 0 وأصغر من 1 والذي له انعكاسه على الميل الحدي

للإدخار. ويتبع ذلك بالتعريف، حيث أن الاستهلاك في المدى القصير يعتمد إلى حد كبير على الدخل الحقيقي الممكن إنفاقه، من خلال الميل الحدي للإستهلاك.

بالنسبة إلى كينز، لا يتم تحديد الاستثمار من خلال الدخل (كما في آلية التسريع) ولكن من خلال الكفاءة الحدية للاستثمار (أو الربحية المتوقعة) وسعر الفائدة. أي: $(f(E, I) = f)$ حيث E هي الكفاءة الحدية للاستثمار و I معدل الفائدة.

إذا تم التعامل مع A (الاستثمار المستقل)، و c (الميل للإستهلاك) و E (الكفاءة الحدية لعائد الاستثمار) كمعطيات في النظام، فيجب إكمال تحليل تحديد الدخل (الناتج، العمالة) من خلال نظرية معدل الفائدة (بالنظر إلى شكل إجمالي العرض، يؤخذ مؤقتاً في هذا الحساب الأولى كخط 45 درجة، حسب هانسن). وجد كينز نظريته في الفائدة من خلال تحليله للعرض والطلب على النقود (فضيل السيولة). أظهر هذا أن α يعتمد على جدول تفضيل سيولة معين وكمية معينة من المال، أي: $(f(L, M) = f)$. وهذا يكمل رسمياً النظام الكينزي لتحديد الدخل نظراً لأن المعادلات الأربع كافية لتحديد المجهول الأربع، c و I و L و M .

تمثل حداة تحليل كينز في أن مستوى الطلب الفعال الذي يحدده نظام المعادلات هذا، لا يلزم أن يكون المستوى الذي ينتج عنه استخدام الناتج الكامن أو التوظيف الكامل. ومع ذلك، إذا كانت هناك بطالة عند هذا المستوى من الطلب الفعال، فإن العلاج الذي يقترح نفسه هو الإضافات إلى إجمالي الطلب. هنا يدخل المضاعف في الصورة، وهو علاقة بين زيادة الدخل وزيادة الاستثمار (أو الإنفاق الحكومي) التي يمكن استقاها عن طريق احلال دالة الاستهلاك في دالة إجمالي الطلب:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c} * \Delta I$$

هذا الشكل من المضاعف هو المضاعف الآني الذي استخدمه كينز في النظرية العامة، وليس المضاعف المتأخر الذي طوره Kahn في مقالته في مجلة *(Economic Journal)* لعام 1931، والتي أكدت على ديناميكيات الطريقة التي أدى بها تدفق الاستثمار (العام) الجديد إلى توليد دخل إضافي، وناتج وتوظيف. توضح النسخة المستقرة (الستاتيكية) لكتاب الطبيعة الثابتة لكثير من حجج النظرية العامة. ومع ذلك، كان نموذج كينز المستقر كافياً لإثبات كيف أدت الزيادة في النفقات إلى زيادة أكبر نسبياً في الدخل، نظراً لأن المضاعف كان أكبر من 1 نظراً لقيمة c (حسب التعريف).

وتتجدر الإشارة إلى أن الإدخار مترونك صراحةً خارج الصورة. يمكن معالجة هذا بسهولة، تشير دالة الاستهلاك إلى أن $(f(Y) = S)$ وأن S ، أي الميل الحدي للإدخار يساوي $(c - 1)$. يتم بعد ذلك إظهار التعديل السلبي للإدخار للاستثمار عبر تحديد الدخل بسهولة من علاقة المضاعف:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - c} * \Delta S$$

وهو ما يعادل $\Delta Y = S - \Delta Y / s$. لذلك هذا $\Delta Y = S - \Delta Y$. الدخل المتزايد من الزيادة في تمويل الاستثمار الذي يولده الاستثمار عن طريق الادخار (في بيان ديناميكي للمضاعف فقط بعد فترة تأخير). يجسد مضاعف *Kahn Meade* علاقة *Kahn* كما هو موضح سابقاً.

4-1 نظام معادلات من نمط السمية

يشير ترتيب كينز للمادة في النظرية العامة إلى أنه رأى تحليله على أنه تحليل سبي وجزئي للتوازن. يبدأ في الكتاب الأول من النظرية العامة مع شرح مبدأ الطلب الفعال من حيث إجمالي الطلب وتحليل العرض؛ يقدم الكتاب الثاني تعريفات وأهمية التوقعات في نظرية الطلب الفعال. ثم يناقش الكتابان الثالث والرابع على التوالي مكونات إجمالي الطلب: الاستهلاك والاستثمار. هذا الأخير يتطلب نظرية جديدة لمعدل الفائدة ومع عرضه يمكن إكمال النظرية. ومن ثم يمكن إعادة ذكرها في الملخص في نهاية الكتاب الرابع. يتناول الكتاب الخامس المؤهلات والتعديلات (المربطة بالأجور المالية ومستوى السعر). يقدم الكتاب الأخير مواد متنوعة (ملاحظات حول دورة التجارة، ملاحظات حول المذهب التجاري ونظريات من "العالم السفلي للاقتصاد" التي يُزعم أنها تشبه منظور كينز، وملاحظات ختامية حول الفلسفة الاجتماعية التي يمكن أن تقود إليها النظرية العامة). لذلك لا يقدم الكتاب لكل نظرية دورة التجارة المنتظمة، ومناقشة قليلة نسبياً للسياسة. فيما يتعلق بالأخرية، فإنه يشير ضمنياً إلى أنه نظراً لوجود قوى تلقائية ضعيفة فقط لاستعادة توازن التوظيف الكامل، فإن التدخل الحكومي ضروري لتأمين العمالة الكاملة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود أو كساد. يمكن القيام بذلك من خلال التحفيز المباشر للطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي (الاستهلاك أو، يفضل الاستثمار)، وهي حجة لم يتم إجراؤها صراحة في النظرية العامة. بشكل غير مباشر، يمكن للسلطات النقدية تحفيز الاستثمار عن طريق خفض معدل الفائدة من خلال التوسيع النقدي، بالنظر إلى الكفاءة الحدية للاستثمار. أشار كينز إلى الطبيعة الإشكالية لهذه السياسة في فقرة موجزة تلخص أيضاً الروابط السمية التي بنيت منها النظرية العامة، فيقول كينز:

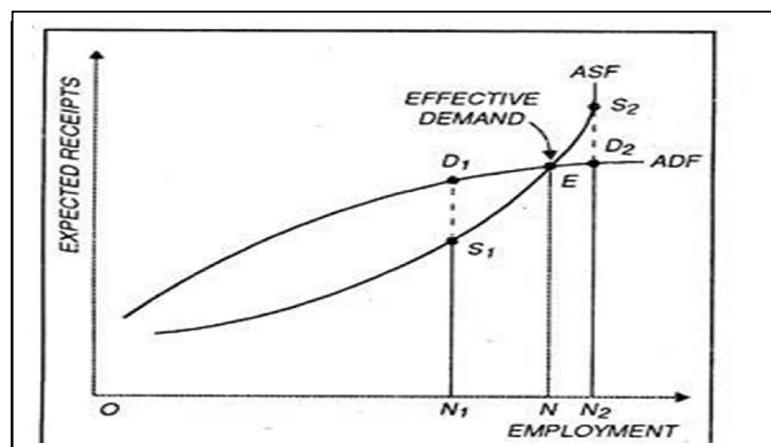
ومع ذلك، إذا كنا نميل إلى التأكيد على أن المال هو الشراب الذي يحفز النظام على النشاط، فيجب أن نذكر أنفسنا بأنه قد يكون هناك عدة انتلاقات بين الكأس والشفة. في حين أنه من المتوقع حدوث زيادة مماثلة في كمية المال. لخفض معدل الفائدة، فإن هذا لن يحدث إذا كانت تفضيلات السيولة لدى الجمهور تزيد أكثر من كمية المال وفي حين أنه من المتوقع حدوث انخفاض في معدل الفائدة، بنفس القدر، لزيادة حجم الاستثمار، لن يحدث هذا إذا كان عائد الكفاءة الحدية لرأس المال ينخفض بسرعة أكبر من معدل الفائدة؛ وبينما يتوقع حدوث زيادة في حجم الاستثمار بنفس القدر، لزيادة العمالة، قد لا يحدث هذا إذا كان الميل للاستهلاك ينخفض. أخيراً، إذا زادت العمالة، ستترتفع الأسعار بدرجة تحكمها جزئياً أشكال وظائف العرض المادية، وجزئياً عن طريق التزام وحدة الأجور بالارتفاع من

حيث النقود. وعندما يزداد الإنتاج وترتفع الأسعار، سيكون تأثير ذلك على تفضيل السيولة هو زيادة كمية الأموال اللازمة لحفظ على معدل فائدة معين.

الرسالة الرئيسية للنظرية العامة هي أنه لا توجد آلية سوق تضمن التوظيف الكامل.

5-1 العودة إلى دالة العرض

كان إيجام كينز عن استخدام الرسوم البيانية في النظرية العامة يعني أن رؤيته لدالة العرض الكلية لم يتم توضيحيها أبداً في رسم بياني، وبالتالي بشكل افتراضي، كانت الإصدارات الأولية من منحنى العرض هي خط 45° ابتكرها هانسن في دليله إلى كينز (1953). يبدو على الأرجح أن هذا لم يكن ما دار في ذهن كينز، نظراً للمشكلات التي يسبّبها لتوضيح آثار التضخم المحتملة للزيادات في إجمالي الطلب (والطلب الفعال). مخطط بديل اقترحه Tarshis (1977)، يمكن تمثيله بشكل أفضل من خلال الشكل اللاحق. حيث يشير إلى زيادة عدم المرونة في العرض مع ارتفاع الإنتاج، وبالتالي السماح لارتفاع الأسعار بالاندماج مع زيادة الإنتاج والعملة، حيث يتم الاقتراب من حالة التوظيف الكامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن لها ميزة دمج حجج المنافسة غير الكاملة التي كانت موضع نقاش قوي في كامبريدج خلال أوائل الثلثينيات، وهي حقيقة ظهرت حتى في العرض البسيط بخط زاوية 45 درجة، كما ذكرنا سابقاً.



يتمتع الرسم البياني بميزة أخرى تمثل في توضيح عمومية نظرية كينز العامة. لم تقدم نظرية الإنتاج والعملة فحسب، بل قدمت نظرية للتضخم، في حالة مواجهة الطلب الكلي المتزايد مع الاقتصاد شبه الكامل السعة المتجسد في منحنى إجمالي العرض غير المرن بدرجة عالية (تماماً). وبالمثل، فإن التحولات في منحنى إجمالي العرض ستؤدي إلى تغيرات السعر بالإضافة إلى تغيرات الإنتاج. لذلك لم تكن نظرية كينز مجرد اقتصادييات كماد كما تم وصفها غالباً في الفترة التي أعقبت نشرها؛ كان لديها أيضاً صفات سياسية الحالات القدرة والتوظيف الكاملين، مثل تلك التي ظهرت في غضون أربع سنوات من نشر النظرية العامة

خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية. أظهر كينز هذا التنوع في نظرية الصغير، كيف تدفع ثمن الحرب، الذي ظهر في عام 1940.

لا يزال تأثير ومعنى النظرية العامة موضع نقاش في الأدبيات المتزايدة باستمرار حول كينز وثورته. هذا يجعل الملاحظات لمزيد من القراءة صعبة إلى حد ما. لذلك يمكن أن يكون ما يلي مجرد دليل عام للغاية.

2- الكينزية

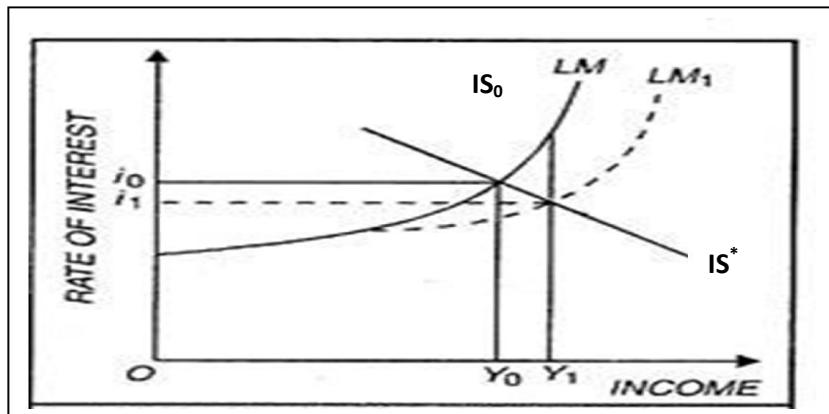
بعد فترة وجيزة من نشر النظرية العامة، بدأ الناس يتحدثون عن "الثورة الكينزية"، وبعد خمسة وثلاثين عاماً، حتى رئيس الولايات المتحدة، الجمهوري ريتشارد نيكسون، قال "كلنا كينزيون الآن". إذا كانت هناك ثورة بالفعل، فمن يكون لها التأثيرات التي توقعها كينز. انقسمت الكينزية إلى خطوط مختلفة من التفكير وخرجت تماماً عن الموضة في السبعينيات والثمانينيات. عندما عادت إلى الكينزية الجديدة في التسعينيات، كانت في أشكال مختلفة نوعاً ما. فماذا حدث؟

كما ذكرنا سابقاً، قارن هيكس (1937) السيد كينز بالקלאسيك في إطار نموذج مقارن ساكن، والذي أطلق عليه لاحقاً اسم نموذج IS-LM واستخدم في معظم كتب الاقتصاد الكلي. أساسيات IS-LM هي كما يلي: ا تشير إلى الاستثمار، S الادخار، L الطلب على النقود (السيولة)، و M عرض النقود. الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة (ال حقيقي) والادخار دالة للدخل الحقيقي الذي يساوي صافي الناتج المحلي. يتم الاحتفاظ بالمال للمعاملات والمضاربة لأجل الاستغلال الأمثل للثروة. لذلك يعتمد الطلب على كل من الدخل والفائدة. يتم تحديد المعروض النقدي بشكل مستقل من قبل البنك المركزي. بهذه الطريقة، يمكن توضيح خمسة توازنات سوقية من خلال شكل واحد، مع معدل الفائدة (r) على المحور الرأسى وإجمالي الدخل (Y) على المحور الأفقي.

يمثل منحنى IS جميع التوليفات بين سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في سوق رأس المال (وبشكل غير مباشر في سوق السلع الاستهلاكية). في المقابل، يُظهر منحنى LM جميع التوليفات بين سعر الفائدة والدخل التي تتحقق التوازن في سوق النقد (وبشكل غير مباشر في سوق السندات كسوق تمثيلي للأصول المالية). يتم بعد ذلك تعريف توازن الاقتصاد الكلي على أنه مزيج من أسعار الفائدة والدخل حيث يتقطع منحنى IS مع منحنى LM. اعتماداً على منحدرات ومواصفات المنحنطات، يمكن أن يكون توازن IS-LM هو توازن التوظيف الكامل (r^*) أو توازن العمالة الناقصة (Y_0).

بالنسبة لهيكس (Hicks)، عمل تحليل IS-LM على إظهار أن السمات الرئيسية لنظرية كينز العامة والنهج القياسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث يمكن التقاطهما من خلال نفس النموذج. اعتبر كينز أن نظريته

غير متوافقة مع النظرية الكلاسيكية المحدثة. علاوة على ذلك، ادعى أنها كانت نظرية عامة، في حين أن النموذج المعياري الكلاسيكي المحدث اقتصر على حالة خاصة من المرونة التامة لجميع الأسعار والأجور وأسعار الفائدة. يتعارض نموذج هيكس الترکيبي مع وجهة النظر هذه، لكن كينز لم يحتج.



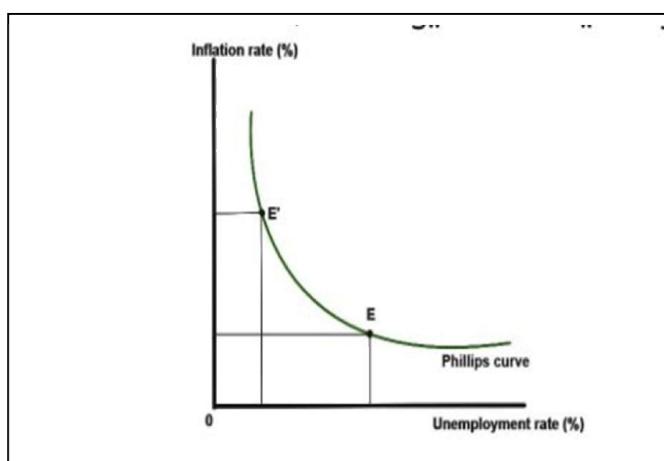
كان نموذج IS-LM الخطوة الأولى نحو مزيج من أفكار كينز مع نظرية التوازن العام الكلاسيكية المحدثة. أطلق عليها (Samuelson 1955) اسم التوليف الكلاسيكي المحدث، حيث قدمت توازن العمالة الكاملة الكلاسيكية المحدثة كحالة مرجعية وخفضت المجال النظري لكينز إلى ثلاث حالات خاصة يمكن أن يتتطور فيها توازن العمالة الناقصة من: (1) فخ السيولة، (2) فخ الاستثمار، أو (3) من الأجور والأسعار الجامدة. فخ السيولة هو حالة تكون فيها مرونة الفائدة للطلب على النقود، ومن ثم معدل الفائدة في السوق مرتفعة للغاية بحيث لا تتوافق مع التوظيف الكامل؛ ويتبين ذلك من خلال الجزء الأفقي من منحنى LM_0 في الشكل السابق. وفي هذه الحالة، لن يؤدي أي انخفاض في مستوى السعر أو زيادة مستقلة في عرض النقود إلى انخفاض معدل الفائدة وارتفاع الطلب الفعال. فخ الاستثمار (IS_0) العمودي في الشكل السابق هو حالة لا يستجيب فيها الاستثمار لأي تغييرات في معدل الفائدة. قد تكون توقعات الربح متباينة للغاية، وبالتالي فإن الكفاءة الحدية لرأس المال منخفضة للغاية، لتحفيز الاستثمار الكافي. من الأفضل تجنب كل الفخين عن طريق الطلب الإضافي من خلال الإنفاق العام، على النحو الذي أوصى به كينز.

ومع ذلك، مع مرور الوقت، تمت إعادة صياغة العلاقات الوظيفية لتحليل IS-LM من حيث النماذج النظرية الدقيقة التي ألقت الشكوك حول أهمية مصائد السيولة والاستثمار. كان كل من فرانكو موديلاني (Franco Modigliani) (1918-2002) وجيمس توبين (James Tobin) (1918-2002) وويليام بومول (William Baumol) (مواليد 1922) دون باتينكين (Don Patinkin) (1922-1995)، وجميعهم يعملون في جامعات مختلفة في الولايات المتحدة، المشاركين الرئيسيين في هذه المساهمات الصغيرة من التركيب. تم تقليص الفخاخ إلى مجرد احتمالات. وحتى إذا تطورت، فمن غير المرجح أن تستمر لأكثر من فترة قصيرة جدًا. ومن ثم، يبدو أن جمود الأجور والأسعار يقدمان الطريق الأخير والوحيد لتفسير توازن العمالة الناقصة. لم تلعب

أوجه القصور هذه في المرونة الهبوطية للأسعار والأجور أي دور مركزي في نظرية كينز العامة. ومع ذلك، فقد خدموا بشكل جيد في تحفيز سياسات استقرار النمو-الموجه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والتي تم تصنيفها على أنها "إدارة الطلب العالمي الكينزي". بشكل عام، كانت تتتألف من مزيج من السياسات المالية والنقدية التوسعية، حيث عملت البنوك المركزية على تحويل الدين العام إلى نقود عن طريق شراء سندات الخزانة من أجل تثبيت أسعار الفائدة عند المستويات المنخفضة. وبهذه الطريقة، بدأت أحجام الأموال في النمو لدرجة أن التضخم أصبح ظاهرة مستمرة.

في عام 1960، اقترح الاقتصاديان في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Solow و Samuelson أن هناك مقايضة بين الاستقرار النقدي والعملة الكاملة أو، من الناحية السلبية، أن هناك خياراً يجب القيام به بين التضخم والبطالة. لقد بنوا حجتهم على ما يسمى بمنحنى فيليبس (انظر الشكل المولى).

في الأصل، أظهر هذا المنحنى المنحدر للأسفل ارتباطاً سلبياً مستقراً بين التغيرات في الأجور الاسمية ومعدل البطالة، كنتيجة للانحدار الذي أجراه خبير الاقتصاد فيليبس (Alban Williams Phillips) (1914-1975) على البيانات البريطانية. في ظل افتراضات معينة، يمكن تفسير منحنى فيليبس الأصلي للإشارة إلى مقايضة مستقرة بين التضخم والبطالة. يبدو أن المفاضلة تشير إلى أنه يتبع على صانعي السياسات اتخاذ "قائمة خيارات". إما أنهم يستهدفون العملة الكاملة التي لن تأتي، مع ذلك، بدون معدلات تضخم عالية (النقطة 'E' في الشكل)، أو يحاولون الحفاظ على استقرار مستوى السعر على حساب ارتفاع معدلات البطالة (النقطة E). يشير منحنى فيليبس إلى أن المال ليس محايضاً على المدى الطويل. في السبعينيات، فضل صانعو السياسات والاقتصاديون بشكل عام خيار التوظيف الكامل (النقطة 'E')، لأنهم كانوا يعتقدون أن البطالة ستكون أكثر تكلفة على المجتمع من التغيرات في مستوى الأسعار.



كان منحنى IS-LM ومنحنى فيليبس من العناصر الأساسية للمزيج الكلاسيكي المحدث الذي تبين أنه التفسير الأكثر شيوعاً لنظرية كينز العامة. ومع ذلك، فقد أصبحت الكينزية أكثر تنوعاً. بصرف النظر عن الإصدار الأخير (الذي تمت مناقشته في القسم الآخر)، يجب أن نذكر نسختين أقدم تم تسميتهما "Keynesian Synthesis" و "التركيب الكينزي Cambridge Keynesianism".

كثيراً ما يتم تطبيق مصطلح مدرسة كامبريدج الكينزية *Cambridge Keynesianism* على مجموعة من تلاميذ كينز الذين سعوا لتطوير نظريات رأس المال والنمو والتوزيع التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن النهج الكلاسيكي المحدث. وكان أبرز أعضاء تلك المجموعة هم رو伊 هارود (*Roy Harrod*) (1900-1978) وجوان روبنسون (*Joan Robinson*) (1903-1983) وريتشارد كان (*Richard Kahn*) (1905-1989) ونيكولاوس كالدور (*Nicholas Kaldor*) (1908-1986). اتخذت مدرسة كامبريدج الكينزية *Cambridge Keynesians* الموقف القائل بأن المال "غير محيد بشكل أساسي" فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. لقد جادلوا بأن الاقتصادات النقدية تتميز بعدم اليقين المتأصل بشأن الأرباح وعدم استقرار عملية النمو التي تميل إلى إحداث بطالة مستمرة. وطالبوا بمنعه من خلال التدخل الدائم للدولة في عملية السوق. ومع ذلك، فإن كتابات الكينزيين في كامبريدج متعددة للغاية بحيث لا يمكن التقاطها في نموذج أساسي واحد يمكن مقارنته بتحليل IS-LM.

من ناحية أخرى، كان التركيب الكينزي محاولة للجمع بين النظرية الدقيقة الكلاسيكية المحدثة مع النظرية الكلية الكينزية وذلك للتأكيد على الصلاحية العامة لأفكار كينز. يعتبر باتينكين الهندي، الذي درس وعمل في جامعة شيكاغو في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أحد الرواد. أنهى كتابه المال والفائدة والأسعار (1965) العمل على التوليف الكلاسيكي المحدث وبدأ العمل على التوليف الكينزي. ومن المساهمين المهمين الآخرين روبرت كلور (*Robert Clower*) (1926-2011)، وأكسل ليجونهوفورد (*Axel Leijonhufvud*) (مواليد 1933)، وكلاهما في جامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة الأمريكية، وإدموند مالينفود (*Edmond Malinvaud*) (مواليد 1923) من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا. استند التوليف الكينزي إلى الحيلة البسيطة المتمثلة في استخدام الفرضيات الفالراسية *Walrasian hypotheses* حول اتخاذ القرار العقلاني، ولكن عكس الافتراض المعياري بأن الأسعار أكثر مرونة من الكميات. وبالتالي لم يفترض أن عمليات السوق تولد دائمًا أسعارًا متوازنة على الفور وبدون تكاليف. إذا كان تكوين السعر عملية تستغرق وقتاً طويلاً ومكلفة، فمن المرجح أن يتم تنفيذ العديد من المعاملات "بأسعار زائفة"، حيث تفشل الأسواق في التخلص منها. في سياق مثل هذا "التداول الخاطئ"، سيتم تقنين البائعين أو المشترين، أي أنهما لا يستطيعون إنجاز المبيعات أو المشتريات التي خططوا لها بالكامل. على سبيل المثال، إذا

كان الطلب على العمالة أقل من العرض عند معدل الأجور (الحقيقي) الجاري، سيصبح بعض الناس عاطلين عن العمل أو سيصبح جميع الناس عاطلين عن العمل بدوام جزئي. قد يؤدي فائض العرض إلى تعديل الأجور أو الأسعار، لكنه سيؤثر في نفس الوقت على الأسواق الأخرى. مع دخول الأجور أقل من المستويات المخطط لها، يجب مراجعة خطط الاستهلاك. يؤدي الانخفاض في الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية إلى مزيد من التخفيضات في الطلب على العمالة - وما إلى ذلك. قد يتم تعديل الأسعار، ولكن ليس بالسرعة الكافية لمنع المزيد من التداعيات غير المباشرة للرشادة من خلال نظام السوق.

وهكذا تحولت النظرية الكلاسيكية المحدثة للقرارات العقلانية في المنافسة الكاملة إلى فرضية قرار مزدوج. في الحالة الخاصة للتوازن العام الفالراسي *Walrasian general equilibrium*، سيتمكن جميع وكلاء السوق من تحقيق خططهم للعرض والطلب. في هذه الحالة، تعتمد الخطط على الأسعار فقط. بدلاً من ذلك، لا يستطيع بعض (أو كل) وكلاء السوق تحقيق خططهم بالكامل. يتبعون عليهم مراجعتها إلى الحد الذي ينتج عنه عدم توازن في الأسواق الأخرى والذي في كثير من الحالات يغذي السوق الذي حدث فيه التقنيين لأول مرة. في هذا التوليف الكينزي، التوازن الفالراسي هو حالة افتراضية بحثة. العالم الحقيقي مليء بالترشيد، مثل طوابير الانتظار وأوقات الانتظار والظواهر الأخرى التي تتعارض مع افتراض الأسعار المرنة بالكامل. تكمن مشكلة التوليف الكينزي في أنه ليس نظرية عامة. إنه يفتقر إلى الأدوات التحليلية للتنبؤ متى وكيف وإلى أي مدى ستؤدي ترشيد الكمية إلى تعديلات الأسعار.

الفكر الاقتصادي الكلي

الحديث

الفكر الاقتصادي الكلي الحديث

- 1- النقديون

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كان علماء النقد هم العاملون الأساسيون في التفكير النقدي. تحت قيادة ميلتون فريدمان، قدموا معارضة فعالة للسياسة والنظرية الكينزية. لم يكن في نموذج دالة الاستهلاك الذي استخدمه الكينزيون في الخمسينيات أي دور للمال، ولم يأخذ في الاعتبار الأسعار أو مستوى الأسعار. تجلّى هذا النقص الأولي في القلق بشأن المعروض النقدي والأسعار في السياسة القائمة على التحليل الكينزي. في اتفاقية مع وزارة الخزانة التي تطورت خلال الحرب العالمية الثانية، وافق بنك الاحتياطي الفيدرالي على شراء أي سندات ضرورية لحفظ على سعر الفائدة عند مستوى ثابت. وبذلك، تخلّى بنك الاحتياطي الفيدرالي عن السيطرة الكاملة على المعروض النقدي. جادل علماء النقد بأن عرض النقود لعب دوراً مهماً في الاقتصاد ولا ينبغي أن يقتصر على دور الحفاظ على سعر الفائدة ثابتاً. وهكذا، كانت الصرخة الحاسدة لعلماء النقد الأوائل هي أن المال مهم.

سرعان ما كان الكينزيون على استعداد للاتفاق مع علماء النقد على أن المال مهم، لكنهم شعروا أن علماء النقد يختلفون عنهم في الاعتقاد بأن المال فقط هو المهم. تم حل النقاش عن طريق التوليف الكينزي الكلاسيكي المحدث LM-IS، حيث افترض علماء النقد وجود منحنى LM غير منن لغاية وافتراض الكينزيون منحنى LM عالي المرونة. وهكذا، على الأقل من حيث عرض الكتب البيداغوجية، اجتمعت التحليلات النقدية والكينزية معًا في نموذج العام الكينزي الحديث LM-IS، والذي اختلفوا قليلاً حوله في بعض المعايير.

كان الاقتصاد الكلي الحديث نتيجة عمل الاقتصاديين من خلال النموذج الكينزي الحديث واكتشاف العديد من المشكلات، بعضها نظري بحث، وبعضها أصبح واضحاً مع فشل السياسة الكينزية الحديثة.

- 1-1 مشاكل تحليل نموذج LM-IS

يظل تحليل LM-IS جزءاً من مجموعة أدوات معظم خبراء الاقتصاد الكلي؛ يوفر الإطار الذي يستخدمه معظم الاقتصاديين في البداية في معالجة تحليل الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، بحلول السبعينيات من القرن الماضي، تم استكشافها جيداً في الأدب، ووُجدت نصراً بعدة طرق. أولاً: أجبر التحليل على إطار عمل توازن ساكن مقارن. من وجهة نظر العديد من الاقتصاديين، فإن تحليل كينز يتم - أو يجب أن يكون مهتماً - بسرعة التعديل. كانوا يعتقدون أن كينز كان يجادل بأن آلية تعديل الدخل (المضارع) حدثت بشكل أسرع من آليات تعديل السعر أو سعر الفائدة. فقد التحليل الساكن المقارن هذا الجانب لـ كينز.

ثانيًا: في تحليل LM-IS، يجب أن تحدث العلاقة المتبادلة بين القطاعين الحقيقي والآسمى من خلال سعر الفائدة ولا يمكن أن تحدث من خلال القنوات الأخرى. كان النقاديون غير راضين عن هذا لأنهم اعتقدوا أن النقود يمكن أن تؤثر على الاقتصاد من خلال عدة قنوات. وكان العديد من الكيزيزيين غير راضين عن إطار العمل لأنه لم يلقي سوى القليل من الضوء على مشكلة التضخم، التي بدأت في السبعينيات باعتبارها مشكلة اقتصادية خطيرة. ثالثًا: لم يكن تحليل الطلب على النقود المستخدم لاستئصال منحنى LM قائماً على نموذج التوازن العام؛ بدلاً من ذلك، تم افتراضه بطريقة مخصصة إلى حد ما. لم يدمج بالفعل القطاعات الآسمية والحقيقة. ولأنه لم يلتقط الدور الحقيقي للمال والقطاع المالي، فقد قلل من أهمية وظيفتها. لقد جعل الأمر يبدو كما لو أن الانخفاض في مستوى السعر يمكن أن يؤدي إلى التوازن، في حين يعتقد معظم الاقتصاديين في الواقع أن انخفاض مستوى السعر سيجعل الأمور أسوأ وليس أفضل. ومع ذلك، تم اعتماد نموذج LM-IS. لقد كان مقبولاً، وقد أدى وظيفته البيداغوجية جيداً، كان أداة تقريرية وجاهزة، وقدم نظرة ثاقبة صحيحة بشكل عام للاقتصاد، وكان أفضل نموذج متاح.

ومع ذلك، أدى عدم الرضا عن التحليل الحالي إلى تحول العديد من خبراء الاقتصاد الكلي إلى نماذج أخرى في أبحاثهم. هذا ما أدى إلى انقسام. بينما ظل تحليل LM-IS هو النموذج الرئيسي للطلاب الجامعيين في السبعينيات والثمانينيات، بدأ بحث الخريجين في التركيز على قضايا مختلفة تماماً. بحلول أوائل التسعينيات، كان التغيير في التركيز يتحول إلى الدورات الجامعية. المناقشات النظرية الحديثة في الاقتصاد الكلي ليس لها علاقة كبيرة بأشكال منحنيات LM-IS. بدلاً من ذلك، فهم يتعاملون مع قضايا الاقتصاد الكلي من منظور الاقتصاد الجزئي، ويتعاملون مع قضايا مثل سرعة تعديل الكمية والسعر. بمعنى آخر، جادل العديد من باحثي الاقتصاد الكلي في السبعينيات والثمانينيات بأنه يجب علينا تخطي مجال LM-IS الكيزي والعودة إلى النقاش حول الاقتصاد الكلي، كما كان موجوداً في الثمانينيات، عندما تم تأطير القضايا في مصطلحات الاقتصاد الجزئي. وهكذا، بدءاً من السبعينيات، رأينا رد فعل ضد الفكر الاقتصادي الكيزي.

-2-1 صعود الاقتصاد الكلي الحديث

أدى تركيز النظرية النقدية على التضخم إلى جعلها في المقدمة في السبعينيات حيث زاد التضخم بشكل كبير. في هذا الوضع، فقدت السياسات والنظرية الكيزيية أفضليتها. ثبت أن تنفيذ السياسة المالية صعب للغاية من الناحية السياسية؛ تم اتخاذ قرارات الإنفاق والضرائب لأسباب أخرى غير عوائقها الاقتصادية الكلية. أصبحت السياسة النقدية هي اللعبة الوحيدة في الميدان، لكن النماذج الكيزية لم تتضمن التأثيرات التضخمية المحتملة للسياسة النقدية، وبالتالي لم تكن مناسبة تماماً للتعامل مع مناقشات السياسة النقدية. لذلك كان هناك تحرك بعيداً عن النماذج الاقتصادية الكيزية لصياغة السياسة.

في الوقت نفسه، كان هناك ابتعاد عن النماذج الكينزية المبنية على أساس نظرية. وبينما حاول الاقتصاديون تطوير الأساس الدقيقة لتلك النماذج، وجدوا أنهم لا يستطيعون القيام بذلك في سياق نهج الاقتصاد الجزئي المعياري للتوازن العام. هذه الرغبة في المؤسسات الصغيرة تستحق بعض التعليق، لأنها مهمة في فهم الحركة بعيداً عن الاقتصاد الكلاسيكي الحديث وإلى اقتصاديات بناء النماذج الانتقائية الشكلية الحديثة.

لا يتناسب الاقتصاد الكلي الكينزي مع القالب الكلاسيكي الحديث، وبالتالي يمكن اعتباره خطوة في الاتجاه بعيداً عن الكلاسيكية الحديثة والانتقائية التي تميز الاقتصاد الحديث. يبدأ بتحليل العلاقات التبادلية بين المجاميع بدلاً من تطوير هذه العلاقات من المبادئ الأولى. وبالتالي، كان لها دائمًا وجود نظري ضعيف، وكان دورها الأساسي بمثابة دليل تقريري وجاهز للسياسة. تمت إضافة الوحدات الجزئية إلى الاقتصاد الكلي خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حيث بدت مناسبة، ولكن لم تُبذل أي محاولة لتطوير نماذج الاقتصاد الكلي من المبادئ الأولى. كان الاقتصاد الكلي موجوداً ببساطة - تحليل منفصل مع القليل من الارتباط المباشر بنظرية فالراسية *Walrasian theory* التي كانت في صميم الاقتصاد الجزئي النظري.

3-1 الاقتصاد الكلي المبني على التحليل الجزئي

في السبعينيات، بدأ الاقتصاديون، في محاولة لإصلاح هذه المشكلة، بوضع الوحدات الجزئية للاقتصاد الكلي من خلال ملائمة النماذج الكينزية في نموذج التوازن العام الكلاسيكي الحديث. لقد فعلوا ذلك لسبعين: أولاً للاكتفاء النظري، وثانياً القدرة على توسيع النموذج ليشمل التضخم في التحليل. أثناء قيامهم بذلك، اكتشفوا أن النماذج الكينزية انهارت عندما تم تطبيق المبادئ الكلاسيكية الحديثة عليها. كان الاقتصاد الكلي الكينزي، الاقتصاد الكلي التقليدي للكتب البيداغوجية، غير متسق مع الاقتصاد الجزئي الذي يتم تدریسه.

أحدثت أدبيات أسس الاقتصاد الجزئي طرقاً جديدة للنظر إلى البطالة. في حين صور التحليل الكينزي البطالة على أنها ظاهرة توازن حيث لا يستطيع الأفراد العثور على وظائف، صورت أدبيات الوحدات الجزئية البطالة على أنها ظاهرة مؤقتة - نتيجة تفاعل تدفق العمال المغادرين للعمل والعمال الجدد الذين يدخلون. وجادلت بأن التدفقات المشتركة بين القطاعات كانت سبباً مهماً للبطالة وأن هذه التدفقات كانت نتيجة طبيعية لعمليات اقتصادية ديناميكية. بالنسبة للنهج الجديد للمؤسسات الصغيرة لل الاقتصاد الكلي، كانت البطالة قضية اقتصادية جزئية، وليس قضية اقتصادية كافية.

جادل اقتصاديو الوحدات الجزئية بأنه لفهم البطالة والتضخم، يجب على الاقتصاديين النظر في قرارات الاقتصاد الجزئي للأفراد والشركات وربط هذه القرارات بظواهر الاقتصاد الكلي. أصبحت نظرية البحث، وهي دراسة الاختيار الأمثل للفرد في ظل عدم اليقين، موضوعاً مركزاً للاقتصاد الكلي، كما فعلت مجموعة متنوعة من نماذج التعديل الديناميكي الجديدة. عندما بدأ الباحثون في التركيز أكثر فأكثر على هذه النماذج، ركزوا بشكل أقل على نماذج LM-IS. كانت نماذج الوحدات الجزئية الأولية عبارة عن نماذج توازن جزئي، ولكن بمجرد فتح صندوق الوحدات الجزئية، احتاج الاقتصاديون إلى استنباط طريقة ما للجمع بين الأسواق المختلفة. كان الخيار الواضح هو استخدام نماذج التوازن العام. وبالتالي، فإن تحليل التوازن العام، الذي رأيناها سابقاً، أصبح النموذج المركزي للاقتصاد الجزئي، وقد تم إدخاله في الاقتصاد الكلي جنباً إلى جنب مع أدبيات الوحدات الجزئية.

تم ترسیخ أدب الوحدات الجزئية في وعي المهنة في أوائل السبعينيات من خلال تنبؤاتها الدقيقة حول التضخم. جادل المدافعون عن نهج الوحدات الجزئية على أساس نظرية أن منحنى فيليبس - وهو منحنى يظهر المقايضة بين التضخم والبطالة - كان مجرد ظاهرة قصيرة الأجل، وبمجرد أن يصبح التضخم مبنياً على التوقعات، ستختفي مقايضة البطالة والتضخم. سيكون منحنى فيليبس طويلاً المدى قريباً من الوضع الرأسى وسينجذب الاقتصاد نحو المعدل الطبيعي للبطالة.

كانت الآثار المرتبطة على سياسة نهج الوحدات الجزئية الجديدة قوية نسبياً. أزالت تحليلاته إمكانية تأثير الحكومة على المعدل الطبيعي للبطالة طويلاً الأمد من خلال السياسة النقدية والمالية التوسعية. ستنجح محاولات القيام بذلك على المدى القصير من خلال خداع العمال مؤقتاً، لكن السياسة التوسعية ستؤدي ببساطة إلى حدوث تضخم على المدى الطويل. وفقاً للاقتصاد الجزئي الجديد، كانت محاولة الحكومة لتقليل البطالة إلى ما دون معدلها الطبيعي سبب التضخم في أواخر السبعينيات.

ومع ذلك، لم يتم استبعاد السياسات النقدية والمالية الكيんزنية تماماً. من الناحية النظرية على الأقل، لا يزال من الممكن استخدامها مؤقتاً لتخفييف الدورات. وهكذا، في أوائل السبعينيات، نشأ حل وسط بين الكيزنزيين والمدافعين عن نهج الوحدات الجزئية لاقتصاديات الاقتصاد الكلي: على المدى الطويل، يكون النموذج الكلاسيكي صحيحاً؛ سوف ينجذب الاقتصاد إلى معدله الطبيعي. ومع ذلك، على المدى القصير، نظراً لأنه يفترض أن يقوم الأفراد بتعديل توقعاتهم ببطء، يمكن أن يكون للسياسات الكيزنية بعض التأثير.

2- ظهور الاقتصاد الكلاسيكي الجديد *New Classical Economics*

في منتصف السبعينيات ظهر مصطلح التوقعات العقلانية (الرشيدة) لأول مرة في أفق الاقتصاد الكلي. كانت فرضية التوقعات الرشيدة ثانية لتحليل الاقتصاد الجزئي لشارلز هولت (Charles C. Holt) (1921)، وفرانكو مو迪غلياني (Franco Modigliani) (1918)، وجون موث (John Muth) (1930)، وهيربرت سيمون (Herbert Simon) (1916)، الذين كانوا يحاولون تفسير سبب ذلك. لا يبدو أن الناس يتحسينون بالطريقة التي افترضها الاقتصاد الكلاسيكي الحديث. كان عملهم يشرح بواسطة النماذج الديناميكية ما أسماه سيمون Simon السلوك "المريض". وهذا هو سبب عدم توافق سلوك الشركات مع نماذج الاقتصاد الجزئي. جون موث قلب هذا العمل رأساً على عقب فكتب ما يلي:

يقال أحياناً أن افتراض العقلانية في الاقتصاد يؤدي إلى نظريات غير متسقة مع الظواهر المرصودة أو غير كافية لتفسيرها، خاصة التغيرات بمرور الوقت ... تستند فرضيتنا إلى وجهة نظر معاكسة تماماً: أن النماذج الاقتصادية الديناميكية لا تفترض ما يكفي من العقلانية.

أكّد موث أنه من المعقول عند النمذجة، الافتراض أنه نظراً لأن التوقعات تبني بأحداث مستقبلية، فإنها ستكون متسقة بشكل أساسى مع النظرية الاقتصادية ذات الصلة. كما كتب سيمون، "[موث] سيقطع المعضلة. فبدلاً من التعامل مع عدم اليقين من خلال تطوير نموذج عملية اتخاذ القرار، كان سيفعل إلى الأبد - إذا كانت فرضيته صحيحة - يجعل العملية غير ذات صلة".

مع افتراضه لـ"العقلانية الديناميكية"، حول موث عدم التوازن إلى توازن. تماماً كما استخدم الكتاب الكلاسيكيون المحدثون العقلانية لضمان تحقيق أمثلية فردية ثابتة أو للتأكد من أن الفرد ينتقل إلى تماّن في خط ميزانيته ومنحني السواء، استخدمه موث للتعبير عن أمثلية فردية "ديناميكية" - لتعيين الفرد على منحني السواء بين الزمن. طالما أن الجهات الفاعلة الخاصة في الاقتصاد تتكيف على النحو الأمثل مع المعلومات المتاحة (وليس هناك سبب وجيه لافتراض عكس ذلك)، فإنها ستكون دائماً على مسار التعديل الأمثل.

على الرغم من أن موث كتب مقالته في عام 1961، إلا أن افتراض التوقعات الرشيدة لم يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد حتى تم تبنيه من قبل روبرت لوکاس (Robert Lucas) في الاقتصاد الكلي وتم دمجه مع العمل الذي يتم القيام به في أسس الاقتصاد الجزئي للاقتصاد الكلي. ضربت فرضية التوقعات الرشيدة في قلب التسوية بين الاقتصاديين في الوحدات الجزئية والكينزيين، لأنها اعتبرت أن الناس لم يعدلوا توقعاتهم تجاه التوازن على مراحل. يمكنهم اكتشاف النموذج الاقتصادي الأساسي والتعديل على الفور، وسيكون من المفيد لهم القيام بذلك. بافتراض أن الناس لديهم توقعات رشيدة، فإن أي شيء سيحدث على المدى الطويل

سيحدث على المدى القصير. لأنه في التسوية الكينزية-الوحدوية الجزئية، كانت فعالية السياسة النقدية والمالية تعتمد على توقعات غير صحيحة، كانت فرضية التوقعات الرشيدة مدمرة. من وجهة النظر الجديدة، إذا كانت السياسة الكينزية غير فعالة على المدى الطويل، فهي غير فعالة على المدى القصير.

في منتصف السبعينيات، اشتعلت التوقعات الرشيدة في الاقتصاد الكلي، وكانت هناك مناقشات مهمة حول عدم فعالية السياسة وعدم قابلية السياسة النقدية والمالية من النوع الكينزي. سرعان ما أصبح هذا العمل النامي في التوقعات الرشيدة يُعرف باسم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، لأن استنتاجاته السياسية كانت مشابهة لوجهات النظر الكلاسيكية السابقة. بحلول أواخر السبعينيات، بدا للكثيرين أن مستقبل الاقتصاد الكلي يكمن في التفكير الكلاسيكي الجديد وأن الاقتصاد الكينزي قد انتهى.

كان أحد التأثيرات الدائمة للاقتصاديات الجديدة على الاقتصاد الكلي هي مساهمتها في نظرية نمذجة الاقتصاد الكلي. طور الكينزيون نماذج الاقتصاد الكلي إلى مستوى عالي من التطور في عمل الاقتصاديين مثل جان تينبيرجن (Jan Tinbergen) (1903-1994) ولورنس كلاين (Lawrence Klein) (1920). في السبعينيات والستينيات من القرن الماضي، لم تكن للعديد من هذه النماذج القياس-اقتصادية تنبؤاً جيداً بالحركات المستقبلية في الاقتصاد، وبدأ العديد من الاقتصاديين يفقدون الثقة بها. حدد روبرت لوکاس، أحد قادة النماذج الكلاسيكية الجديدة، سبباً واحداً لضعف تنبؤات هذه النماذج، في حجة أصبحت تُعرف باسم نقد لوکاس لنماذج الاقتصاد القياسي. وقال إن تصرفات الأفراد تعتمد على السياسات المتوقعة؛ لذلك سيتغير هيكل النموذج عند استخدام السياسة. ولكن إذا تغير الهيكل الأساسي للنموذج، فإن السياسة المناسبة ستتغير ولن يكون النموذج مناسباً. وبالتالي من غير المناسب استخدام نماذج الاقتصاد القياسي للتنبؤ بأثار السياسة المستقبلية.

كانت استجابة الغالبية لتغيير وجهة نظرهم حول النماذج: كانت النماذج أدوات عملية توفر نظرة ثاقبة حول أسئلة سياسية معينة؛ يمكن أن يكون هناك عدد من النماذج المختلفة التي يمكن استخدامها كلما بدا أنها تنطبق؛ لم تكن هناك حاجة إلى وجود اتساق واسع بين جميع النماذج. وهكذا تقدم الكتب البيداغوجية الحديثة نموذج LM-IS كأداة عمل، وليس كشيء مشتق من أساس دقيقة صارمة. اختلف هذا النهج في النمذجة بشكل كبير عن النهج الكلاسيكي الجديد، الذي رأى جميع النماذج، من حيث المبدأ تتتطور من الافتراضات الأساسية للاقتصادالجزئي.

3- الاقتصاد الكينزي الجديد وفشل التنسيق *New Keynesian Economics*

عمل الاقتصاديون المعاصرون الآخرون على تطوير أساس الاقتصاد الكلي من المحاكاة والتعقيد والنماذج القائمة على الأعوان والتي تم فيها تضمين الخصائص المؤسسية داخل الأعوان، ومن ثم، من خلال عمليات المحاكاة، اكتشف المرء الاستراتيجيات التي ستستمر. أدى هذا العمل إلى مجموعة جديدة، تسمى الكينزيون الجدد (*new Keynesians*، الذين جادلوا بإمكانية تطوير أساس جديد للاقتصاد من النمط الكينزي. ورأوا أن هناك حاجة إلى الأسس الكلية للاقتصاد الجزئي بقدر الحاجة إلى أساس الاقتصاد الجزئي. هؤلاء الاقتصاديون المعاصرون على استعداد تام لقبول النقد الكلاسيكي الجديد للنموذج الكينزي المحدث، لكنهم يجادلون بأنه لا يوجد شيء متناقض بطبيعته بين الاقتصاد الكينزي والتوقعات الرشيدة. وهذا يقودهم إلى الاعتقاد بأن الاستجابة المناسبة للكلاسيكية الجديدة لا ينبغي أن تكون اشتراطًا وحدات جزئية أكثر واقعية من الناحية المؤسسية من أجل الاقتصاد الكلي. بدلاً من ذلك، يجادلون بأن المفتاح لفهم الاقتصاد الكلي الكينزي هو إدراك الحاجة إلى الوحدات الكلية من أجل الاقتصاد الجزئي. لا يمكن للمرء تحليل اختيارات العون التمثيلي بشكل مستقل عن سياق الاقتصاد الكلي الذي يتم من خلاله اتخاذ هذه الخيارات. لا يمكن اشتراط دالة الإنتاج الكلي من دالة الإنتاج في المؤسسة، ويمكن أن يتغير الإنتاج بشكل كبير لأسباب متنوعة، وكلها تتعلق بإخفاقات التنسيق. وهم يؤكدون أن القرارات الفردية تكون متوقفة على قرارات الآخرين المتوقعة وأن الاقتصادات من المرجح أن تقع في الغاز التوقعات.

ومن ثم يمكن لمجتمع من الأفراد العقلانيين أن يجد نفسه في معضلة توقع حيث يتخذ جميع الأفراد قرارات عقلانية (رشيدة)، لكن النتيجة الصافية لتلك القرارات العقلانية الفردية تكون غير عقلانية اجتماعياً. وفقاً للكينزيون الجدد، يؤدي افتراض التوقعات العقلانية إلى الاستنتاج الكلاسيكي الجديد بأن السياسة النقدية والمالية غير فعالة إلا إذا تم دمجها مع افتراض أن جميع الأسواق واضحة عند مستوى الإنتاج المطلوب بشكل جماعي. لكنهم يجادلون بأن هذا افتراض مخصوص، وليس شيئاً يُتبع منطقياً من التحليل.

على سبيل المثال، قد يتوقع الأفراد بشكل جماعي أن الطلب سيكون منخفضاً ويتم إنتاج القليل بشكل جماعي بسبب هذا التوقع: العرض منخفض لأن الطلب المتوقع منخفض. ما لم يكن هناك نظام تنسيقي للتوقعات بحيث عندما يخفض شخص ما توقعاته للطلب، توجد آلية ما لتعويض تأثير هذا الانخفاض في التوقعات على قرار العرض للفرد، سيكون العرض منخفضاً جداً لأن الطلب الذي كان متوقعاً أيضاً قليل. هذا هو الافتراض، أن الاقتصاد سوف يتوازن حتماً عند التوازن المرغوب بشكل جماعي، وليس افتراض التوقعات العقلانية التي لا يمكن أن يقبلها الكينزيون الجدد.

معظم الأعمال الكيئزية الجديدة مجردة للغاية ونظرية، تبدأ بنماذج نظرية الألعاب المجردة وتثبت أن التوازن المتعدد ممكن.

إن إحياء الاهتمام النظري بالاقتصاد الكيئزي لا يعني أن ما كان يُعرف بالسياسات الاقتصادية الكيئزية قد استعاد مكانته السابقة. في السبعينيات، كان هناك قلق متزايد بشأن ما إذا كانت السياسة النقدية والمالية أدوات فعالة سياسياً، حتى لو كانت فعالة من الناحية النظرية. جادل العديد من الكيئزين بأن السياسة النقدية والمالية كان من المستحيل استخدامها سياسياً وأن السياسة، وليس المبادئ الاقتصادية السليمة، كانت تحدد حجم العجز ونمو المعرض النقدي.

سرعان ما أصبحت الحجج بين الكيئزين الجدد والكلاسيكيين الجدد معقدة. ومن المهم الإشارة إلى أن معظم أبحاث الاقتصاد الكلي الحديث ومعظم تدريبات الباحثين في الاقتصاد الكلي تتكون من اكتساب الخلفية التقنية اللازمة لفهم النقاش الحديث.

4- العودة إلى النمو والعرض

أثر الاقتصاد الكلاسيكي الجديد بشكل ملحوظ على الاقتصاد الكلي، لكنه لم يقدم دليلاً أكبر على نظرياته من الاقتصاد الكلي الكيئزي. كانت البيانات التجريبية ببساطة غير كافية لتقديم أي إجابات. في تلك المرحلة، توقف الاقتصاديون الكليون عن النظر في قضايا دوره الأعمالي وبدأوا في تركيز الاقتصاد الكلي على النمو. يتناسب هذا مع أحداث ذلك الوقت، حيث نما الاقتصاد الأمريكي خلال التسعينيات ولم يشهد دوره أعمالاً.

بدأ تحليل النمو بالرجوع إلى نموذج النمو سولو *Solow*، الذي تم تطويره في الخمسينيات من القرن الماضي كرد فعل لنموذج هارود-دومار *Harrod-Domar*. كان هذا النموذج قد جادل بأن النمو كان بمثابة حد السكين وأنه ما لم يكن الاقتصاد محظوظاً للغاية، فمن المحتمل أن يسقط في ركود. طعن نموذج *Solow* في هذا الاستنتاج من خلال القضاء على افتراض نسبة رأس المال/العمالة الثابتة؛ وأظهر أن الاقتصاد سيعود دائمًا إلى مسار نمو متوازن. كان الاقتصاد مستقراً وليس غير مستقر. ركز نموذج نمو *Solow*، المعروف أيضًا باسم نموذج النمو الكلاسيكي الجديد، بشكل كامل على العرض؛ الطلب لم يلعب أي دور في تحديد الناتج. وجده الكلاسيكيون الجدد يلبي رغبتهم وقاموا بتطويره أكثر عندما حاولوا شرح سبب اختلاف معدلات النمو بين البلدان.

أدت حركة الاقتصاد الكلي نحو التركيز على النمو إلى تغيير طبيعة الاقتصاد الكلي. كانت نماذج النمو نماذج قائمة على العرض: لم يكن للطلب دور فيها. وهكذا، عندما أصبحت نماذج النمو أكثر بروزًا، أصبحت

النماذج الكينزية أقل شهرة. نظراً لأن نماذج النمو هذه شقت طريقها أولاً إلى الكتب التمهيدية، فقد تلاشى ارتباط الاقتصاد الكلي بالاقتصاد الكينزي، وبدلاً من ذلك أصبحت نظرية كمية النقود ونظريات النمو محور علم الاقتصاد الكلي الحديث. تم استكمال نظرية النمو الكلاسيكية بنظرية النمو الداخلي الجديدة. في نظرية النمو الداخلي، لم يكن التغيير التكنولوجي يعتبر شيئاً يحدث خارج النموذج الاقتصادي؛ كان داخلياً للنموذج. كان نتيجة طبيعية للاستثمار في البحث والتطوير. سمحت نظرية النمو الداخلي بزيادة العوائد لتطفى على العوائد الحدية المتناقصة، وقد تكون نتيجة ذلك نمواً مستمراً وعدم وجود حركة نهائية إلى الحالة الثابتة. وهذا ما أعاد الاقتصاد الكلي السائد إلى التفاؤل، وليس التشاؤم.

أدى التركيز على النمو إلى إزاحة الكثير من الاقتصاد الكلي الكينزي. لا تزال النماذج من النوع الكينزي مستخدمة، ولكن تم التقليل من أهمية المضارع وتتم التقليل من أهمية أي مناقشة لسياسة الطلب. كان من المقرر استخدام السياسة النقدية لمنع التضخم؛ كانت السياسة المالية غير عملية، وكان التركيز الحقيقي للسياسة يتعلق بحوافز جانب العرض.

ولكن ظهرت أسئلة أيضاً حول نموذج نمو Solow: فهو لا يتناسب تماماً مع الأحداث التجريبية. ساعد تعديلان في حل هذه المشكلة: تم تعديلهما واستبدالهما بنظرية نمو جديدة تركز على التكنولوجيا وتعود إلى سميث.

5- اقتصاديو ما بعد الكينزية Post Keynesian Economists

رأى كينز نظريته كنقد للاقتصاد الكلاسيكي الجديد. في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين، تحدث الناس عن "الثورة الكينزية". كما رأينا سابقاً، اختار الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون بشكل انتقائي بعض الأفكار من نظرية كينز العامة وقاموا بوضع هذه الأفكار وتطويرها حتى عام 1970، كان الاقتصاديون الكلاسيكيون الأرثوذكس ينظرون إلى أفكار كينز على أنها مجرد حالة خاصة للنظرية الكلاسيكية الحديثة الأكثر عمومية.

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، أعادت مجموعة من الاقتصاديين إحياء أفكار كينز التي لم تكن متوافقة مع الاقتصاد الكلاسيكي الحديث. لقد دمجوا هذه الأفكار مع نظريات ميشال كاليفي Michal Kalecki، وجوان روبيسون Joan Robinson، وبيريرو سرافا Piero Sraffa وأعادوا تأكيد الجانب الراديكالي للتقاليد الكينزية فيما أصبح الآن مدرسة جديدة للاقتصاد تُعرف باسم "اقتصاديات ما بعد كينز".

يهتم أتباع ما بعد كينز بالنمو الاقتصادي. تبدأ جميع نظريات النمو الاقتصادي تقريباً بصيغة نمو هارود-دومار "Harrod-Damar" ، حيث $G = s/v$ ، حيث G هو معدل النمو، s هو الميل المتوسط إلى الادخار (أو

نسبة الادخار إلى الدخل القومي والإنتاج) و η هي نسبة رأس المال/الناتج (أو متوسط عدد وحدات رأس المال المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج). لشرح هذه الصيغة، يمكننا أن نبدأ بافتراض بسيط مفاده أن الطلب يساوي العرض في كل سوق وكذلك في الاقتصاد الكلي. هذا يعني أن كل المدخرات في الاقتصاد سوف تتجسد تلقائياً في السلع الرأسمالية المنتجة حديثاً. في ظل هذا الافتراض، فإن نسبة الادخار إلى الدخل s ستكون تلقائياً هي نفسها نسبة الاستثمار إلى الدخل، أو نفس نسبة الزيادة في مخزون رأس المال (أي الاستثمار) إلى الدخل.

ومع ذلك، فإن زيادة رأس المال تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد. لذلك، إذا كانت جميع الأسواق ستبقى في حالة توازن، فيجب استخدام كل الطاقة الإنتاجية ويجب أن يكون الإنتاج والدخل أكبر مما كان عليه في الفترة السابقة. يعبر معدل النمو عن حجم هذه الزيادة الضرورية في الإنتاج والدخل، معبراً عنه كنسبة مئوية من إجمالي الدخل.

إذا كانت η نسبة رأس المال/الناتج، أي إذا كان كل دولار من الاستثمار الجديد سيؤدي إلى زيادة في مخزون رأس المال يكفي فقط لإنتاج دولار واحد من الناتج الإضافي، فإن المبلغ الإجمالي بالدولار للقدرة الإنتاجية الإضافية (ومن ثم، وفقاً لافتراضاتنا، فإن الإنتاج والدخل الجديدان) سيكون مساوياً للإدخار الإجمالي. لذلك، في ظل هذا الافتراض، سيكون معدل النمو هو نفسه الميل المتوسط للإدخار.

إذا كانت η هي اثنين، إذا زادت القدرة على الإنتاج بمقدار دولار واحد فقط من السلع الجديدة مقابل كل زيادة قدرها دولاران في المخزون الرأسمالي، فإن المبلغ الإجمالي للإدخار سيزيد القدرة الإنتاجية بمقدار نصف قيمتها بالدولار. وبالتالي، في ظل هذا الافتراض، يجب تقسيم الميل المتوسط للإدخار على اثنين للحصول على معدل نمو الاقتصاد.

نموذج هارود-دومار *Harrod-Damar* ليس نظرية. بل هو مجرد إطار مفاهيمي يستطيع الاقتصاديون من خلاله أن يدرسوا من الناحية الكمية العلاقات بين متغيرات الإدخار والاستثمار ورأس المال والناتج والدخل ومعدل النمو. يتم استخدام الإطار العام من قبل الاقتصاديين من جميع مدارس الفكر تقريباً. يستخدم الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون، على سبيل المثال، هذا الإطار لإظهار أن ركائز الأيديولوجية الرأسمالية في صميم نظريتهم (أي الآلية، والكفاءة، ونظرية الإنتاجية الحديثة للتوزيع) كلها صالحة لاقتصاد ينمو عبر الزمن. بالنظر إلى التفضيلات المحددة خارجياً (والتي هي جنباً إلى جنب مع توزيع الدخل، تحدد الإدخار)، ووظائف الإنتاج المحددة خارجياً وهبات الموارد (التي تحدد، جنباً إلى جنب مع التفضيلات وتوزيع الدخل، كمية الإنتاج وتكوينه)، مع مجموعة من الافتراضات غير الواقعية، يمكن للمرء أن يوضح كيف

يتكيّف الاقتصاد تلقائياً مع معدل نمو التوظيف الكامل المناسب. يمكن للمرء أيضًا أن يوضح كيف يستخدم معدل النمو هذا الموارد بكفاءة وكيف تحصل كل فئة من عوامل الإنتاج (الموارد الطبيعية، العمالة، ورأس المال) على مكافأة تساوي إنتاجيتها الحدية.

العرض بأكمله عبارة عن تمرين تجريدي في المنطق التحليلي. "الوقت" المضمن هو "الوقت المنطقي" وليس الوقت الحقيقي. تُعرَّف الفترة الزمنية بأنها طولية بما يكفي لجمع所有 العلاقات المنطقية والرياضية للوصول إلى الطريقة التي يريدها الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن يعملوا بها.

على النقيض من ذلك، فإن نظرية ما بعد الكينزية تهتم بالاقتصاد الحقيقي الموجود في وضع تاريخي ملموس ويتكيف مع القوى غير المتوازنة مع عملية تحدث في الوقت الحقيقي والتاريخي. يعتمد التعديل، من بين أمور أخرى، على كيفية تفسير الأعوان الاقتصاديين للماضي وما يتوقعونه في المستقبل. لا تعتمد دقة توقعاتهم على مدى كفاية تقييمهم للماضي والحاضر فحسب، بل تعتمد أيضًا على توافق قراراتهم أو عدم توافقها، بناءً على هذه التوقعات، مع قرارات مئات الآلاف من الأعوان الاقتصاديين الآخرين الذين هم معهم. مترابطة اقتصاديًا. وبالتالي، يمكن لرجل الأعمال أن يكون على دراية كبيرة، وأن يقوم بحسابات دقيقة للغاية واستثمارات حذرة للغاية، لكن نجاح هذه الاستثمارات سيعتمد دائمًا جزئياً على القرارات التي يتم اتخاذها في وقت واحد من قبل المنافسين والموردين والعملاء، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي لا يمكن توقعها. قد يتصرف المنافسون أو الموردون أو العملاء بناءً على التوقعات بناءً على معرفة أقل، أو قد يتصرفون بشكل غير عقلاني تماماً. في هذه الحالات، قد تكون حتى توقعات رائد الأعمال الأكثر دقة حول المستقبل خاطئة.

على وجه الخصوص، باتباع نظريات كينز وكالليكي، حلل ما بعد الكيتيزيون العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي. في صياغة نيكولاوس كالدور، نفترض مرة أخرى أن الادخار يساوي الاستثمار. في صياغة كينز، كانت δ هي "الميل للادخار، بينما كان S و I يمثلان الادخار والدخل لفترة واحدة". وبالتالي، كانت $I = S$ هي "وظيفة الادخار"، التي تحدد مدى تباين الادخار مع التغيرات في الدخل. قسم كالدور دخل الاقتصاد إلى فئتين: دخل العمال، ويكون من الأجور والرواتب التي يتلقاها عاملهم المؤدي، ودخل الرأسماليين، الذي يتكون من الإيجار والفوائد والأرباح المتلقاة من ملكيتهم لوسائل الإنتاج. الآن، بدلاً من وظيفة الادخار الكيتيزية، لدينا:

$$S = s_w Y + (s_p - s_w)P \dots \dots \dots (1)$$

حيث s هو الميل إلى الإدخار للعمال، s_p هو الميل للإدخار لدى الرأسماليين، و P هو الأرباح. على افتراض أن الاستثمار يساوي الأدخار، لأنه يجب أن يكون في حالة توازن، لدينا:

$$I = s_w Y + (s_p - s_w)P \dots\dots\dots (2).$$

يمكننا قسمة هذه المعادلة على Y وإعادة ترتيب الحدود، فيصبح لدينا:

$$\frac{P}{Y} = \left[\left(\frac{1}{s_p} - \frac{1}{s_w} \right) * \frac{I}{Y} \right] - \frac{s_w}{s_p - s_w} \dots\dots\dots (3)$$

جادل الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن العمال يعيشون على الكفاف أو بالقرب منه، وبالتالي يجب أن يستهلكوا كل دخلهم. وهكذا، اعتقدوا أن الرأسماليين يقومون بكل الأدخار. إذا افترضنا هذا، فإن $s_w = 0$. إذا افترضنا كذلك أن الرأسماليين يتلقون قدرًا كبيرًا من الدخل بحيث يكون الاستهلاك جزءًا غير مهم من دخلهم، وبالتالي فهم يوفرون كل دخلهم تقريبًا، يمكننا تقريب هذا الافتراض عندما $s_p = 1$. إذا كانت $s_w = 0$ ، فإن المعادلة السابقة تختزل إلى:

$$\frac{P}{Y} = \frac{I}{Y}$$

تتمتع هذه الصيغة بميزة إظهار العلاقة الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي بين معدل الاستثمار وحصة الرأساليين من الدخل القومي (أي حصة الربح). كلما ارتفع مستوى الاستثمار، زادت حصة دخل الرأساليين وانخفضت حصة دخل العمال.

الصيغة الأكثر واقعية هي افتراض أن ميل الرأسماли للادخار أقل من واحد. في هذه الحالة، تصبح

المعادلة (3) على الشكل:

$$\frac{P}{Y} = \frac{1}{s_p} * \frac{I}{Y}$$

باستخدام هذه الصيغة، فإننا نعد أحد أهم استنتاجات اقتصاديات ما بعد الكينزية. بالنسبة لمستوى معين من الاستثمار، كلما انخفض ميل الرأساليين إلى الأدخار، زادت حصتهم في الدخل القومي وانخفضت حصة العمال. وهذا يتعارض مع الأسطورة القديمة القائلة بأن الرأساليين يتمتعون بدخل مرتفع بسبب الضروري لهم للادخار. في هذه الصيغة، نرى أنه كلما قل ادخارهم، زادت حصتهم من الدخل. تأتي هذه النتيجة المتناقضة من وجهة نظر ما بعد الكينزية لمحددات الاستثمار والادخار. يقال إن الاستثمار تحدده توقعات الرأساليين حول الربحية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى تفاؤلهم العام أو تشاؤمهم بشأن المستقبل. من ناحية أخرى، يتغير الوضع بشكل سلبي إلى حد ما استجابة للتغيرات في مستوى الدخل.

وهكذا، نرى أنه إذا كان الرأساليون متفائلين جدًا بشأن المستقبل وقرروا زيادة مستوى الاستثمار، فإن هذا الاستثمار سيحفز نمواً في الإنتاج والدخل (وفي حصة دخل الرأساليين). مع نمو دخل الرأساليين، تنمو مدخراتهم. ستستمر هذه العملية حتى يصبح نمو دخل الرأساليين كافياً لتحقيق

مدخرات جديدة من شأنها أن تعوض الزيادة في الاستثمار لخلق توازن كينز. إذا كان ميل الرأسماليين للإدخار مرتفعاً جداً، فلن يتطلب الأمر سوى زيادة صغيرة نسبياً في دخلهم لتحقيق المقدار المطلوب من إدخار. إذا كان ميلهم للإدخار منخفضاً جداً، فسيتطلب الأمر زيادة كبيرة نسبياً في دخلهم لتحقيق التوازن في مستوى الإدخار.

وبالتالي، نظراً للتوقعات بشأن المستقبل ومستوى الاستثمار الناتج، كلما زاد إسراف الرأسماليين في إنفاق دخلهم على استهلاكهم الخاص، زادت حصتهم في ذلك الدخل القومي. يؤدي السلوك المقتضى والممتنع إلى خفض نصيبهم من الدخل القومي. إن وجهة النظر الكلاسيكية الحيثية، التي يعود تاريخها على الأقل إلى ناساو سينيور *Nassau Senior*، بأن عدم فائدة السلوك المتعافي يبرر أخلاقياً الدخل المرتفع للرأسماليين قد انقلب رأساً على عقب هنا.

يمكن رؤية أهمية وظيفة الاستثمار المستقل لنظرية ما بعد الكينزية في دراسة الآثار المترتبة على التوقعات الأكثر تفاؤلاً. إذا كان الرأسماليون، لأي سبب من الأسباب، أكثر تفاؤلاً، فهذا يدل على رغبة أكبر في زيادة تراكم رأس المال لأي معدل ربح (متوقع) معين. ستكون النتيجة ارتفاع معدل الربح ومعدل النمو. يمكن تقديم تفسيرين لهذه النتيجة. أولاً: إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته قبل التغيير في التوقعات، فإن الزيادة في الطلب الناتجة عن التوقعات الأكثر تفاؤلاً ستزيد من مستوى السعر. سيؤدي ارتفاع مستوى السعر إلى تحويل الدخل الحقيقي من العمال إلى الرأسماليين - بافتراض أجر اسمي ثابت، أو واحد على الأقل يستجيب بأقل من الأسعار. هذا هو أساس نظرية التوزيع في كالدور، يجب أن يرتفع مستوى السعر بدرجة كافية لزيادة حصة الأرباح بحيث يمكن أن ينمو الإدخار بمعدل أعلى لمواكبة الزيادة في نمو الاستثمار. في هذه الحالة، يتم إعادة توجيه الموارد بعيداً عن إنتاج السلع الاستهلاكية عن طريق خفض حصة الدخل التي يذهب إليها العمال من أجل إتاحة زيادة إنتاج السلع الرأسمالية. يظهر التفسير الثاني إذا كان الاقتصاد يعمل بأقل من طاقته الكاملة قبل التغيير في التوقعات. تسمح القدرة الزائدة بزيادة إنتاج السلع الرأسمالية دون تحويل الموارد بعيداً عن إنتاج السلع الاستهلاكية. يمكن تلبية الطلب الإضافي على السلع الرأسمالية عن طريق زيادة استخدام الموارد الحالية. لا يلزم تغيير حصة الدخل في هذه الحالة. سيظل تحديد الأرباح من خلال قرارات الاستهلاك والاستثمار للرأسماليين، وبالتالي تزداد الأرباح مع زيادة الطلب على الاستثمار. لن تزيد حصة الأرباح بالضرورة لأن إجمالي الدخل يرتفع مع ارتفاع الأرباح.

عادةً ما تتضمن الإصدارات المعاصرة لنظرية النمو ما بعد الكينزية مزيجاً من معدل الربح وحصة الأرباح ومعدل استخدام (جنبًا إلى جنب مع نسبة رأس المال إلى السعة التي تمثل إلى لعب دور أقل) في وظيفة الاستثمار. يمكن ربط مصطلح حصة الربح مباشرة بالترميز في إصدارات تسعير التكلفة من أجل ربط

النمو والتوزيع والتسعير معًا. نشأت الخلافات عندما يتعلّق الأمر بتعريف هذه المتغيرات في التوازن على المدى الطويل. ما إذا كان، على سبيل المثال، يمكن تحديد التوازن طويلاً المدى عندما لا يكون معدل الاستخدام في المستوى العادي أو المستوى المقصود يثير أسئلة مثيرة للاهتمام. وبالمثل، هناك أسئلة حول ما إذا كان معدل الربح المتوازن وحصة الربح (وبالتالي هامش الربح) سيكونان، أو يجب أن يكونا، مت sincين مع معدلات الربح وهوامش التوازن التنافسي. بشكل عام، فإن التمييز بين المدى القصير والمدى الطويل يخلق صعوبات يجب مواجهتها من أجل توفير التماสك للنظرية.

إن التركيز على الوقت التاريخي في نظرية ما بعد الكيزيزية يعني ضمنياً مزيداً من التركيز على عدم اليقين الذي يؤدي مباشرة إلى دور مهم للمال والأصول بشكل عام - الوسائل المختلفة للاحفاظ بالثروة في المستقبل. يميل هذا النهج العام إلى وضع تحليل الطلب، وخاصة عنصر الاستثمار، كمحور مركزي ويؤدي إلى فهمهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار كأحدهما يحدد الآخر - على المدى القصير والمدى الطويل. كما رأينا للتو. عندما يؤكد المرء على هذا النوع من السببية، يصبح تمويل الاستثمار مهمًا - بدلاً من افتراض أن الادخار يتتدفق إلى الاستثمار. يأتي التحليل في دائرة كاملة في هذه المرحلة من خلال إبراز أهمية المال والنظام المالي بشكل عام كوسيلة لتمويل النفقات في ظل ظروف عدم اليقين بسبب تحرك النظرية في الزمن التاريخي.

لذلك حاول اقتصاديون ما بعد الكيزيزية دائمًا دمج المال والأسواق المالية في نظرياتهم. يشددون علىحقيقة أن تدفقات السلع والعملة الحقيقية يتم التعبير عنها في الاقتصاد على أنها تدفقات نقدية. بالنسبة لهم، فإن النقود لها خاصية فريدة: فهي تمتلك مرونة ضئيلة في الاستبدال فيما يتعلق بأي مخزن آخر للقيمة أو أي وسيلة تبادل أخرى. تميز هذه الافتراضات اقتصادي ما بعد الكيزيزية عن المنظرين النظريين الكلاسيكيين الجدد وتسمح للأول بإظهار، وتطور كبير، كيف يمكن لمجموعة المؤسسات المالية من البنوك التجارية إلى سماسترة الاستثمار بشكل جماعي إما تعقيم أو تنشيط الأسهم النقدية المتاحة وفي القيام بذلك زيادة أو التقليل من شدة الصدمات الخارجية للنظام الاقتصادي. أظهر اقتصاديون ما بعد الكيزيزية كيف أن هذه التعديلات النقدية قد تؤدي إلى وضع يختلف فيه معدل الأجور النقدية بشكل مستقل عن معدل الأجور الحقيقي.

6- الاقتصاد الكلي العصري في نظرة

لفهم كيف تتناسب هذه التطورات مع تأكيدنا على تطور اقتصاديات جديدة، عليك أولاً أن تفهم أن الاقتصاد الكلي الكيزي لا يتواافق أبداً مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. لقد كان شيئاً غريباً سمح له بالوجود لأنه بدا أنه يلبي حاجة السياسة ويشرح الأحداث الاقتصادية بشكل أفضل من النماذج الكلاسيكية المعيارية.

تحدت الثورة الكلاسيكية الجديدة الاقتصاد الكلي الكيزي بسبب عدم التوافق هذا، وحاولت إدخال الاقتصاد الكلي في حظيرة الاقتصاد الجزئي. لقد كان، إلى حد ما آخر عبث للفكر الكلاسيكي الجديد، ونجح في تقويض القاعدة النظرية للاقتصاد الكلي لكنه فشل في إعادة الاقتصاد الكلي إلى حظيرة الكلاسيكية الجديدة. لقد أدى ببساطة إلى تجزئته وسمح لمجموعة متنوعة من النماذج غير المتسقة بالتطور واستخدامها أينما كانت مناسبة لتطبيقات معينة. ضمن هذا الواقع الجديد، كان هناك القليل لفصل الاقتصاد الكيزي عن الاقتصاد الكلاسيكي. كلاهما كانا ببساطة جوانب من علم الاقتصاد الحديث – أي استخدام النماذج لمحاولة فهم الواقع.

ملخص

ملخص:

تميز تاريخ الاقتصاد الكلي بتغيير الاهتمام بالنمو ودورات الأعمال والتضخم وتحديد مستوى السعر. وبينما كان آدم سميث مهتماً في المقام الأول بمسألة النمو الاقتصادي، ركز الاقتصاديون الكلاسيكيون فيما بعد تحليلهم على توزيع الدخل ورأوا أن الاقتصاد في نهاية المطاف مدفوع إلى حالة ثابتة من خلال قانون تناقص العوائد الحدية. لقد رأوا أن الأسعار يتم تحديدها في المقام الأول من خلال نظرية الكمية للنقد، ورأوا أن هذا التحديد يحتاج إلى فصله عن تحليل الاقتصاد الحقيقي. لقد رأوا أن الاقتصاد مصحح ذاتياً بشكل أساسي، مع قليل من الحاجة إلى تدخل الحكومة.

تميزت نظرية كينز العامة بتغيير كبير في تركيز علم الاقتصاد من أسئلة الاقتصاد الجزئي لتخصيص الموارد إلى أسئلة الاقتصاد الكلي لتقلبات الأعمال. وأكدت على المدى القصير بدل المدى الطويل. قدم كينز إطاراً تحليلياً جديداً لشرح القوى التي تحدد مستوى النشاط الاقتصادي. لم يجد الرأسمالية غير مستقرة بطبيعتها فحسب، بل خلص إلى أن النتيجة المعتادة للعمل التلقائي للسوق هي إنتاج توازن بأقل من العمالة الكاملة. وبعد أعمال ماركس وتوجان بارانوفسكي وفيكسيل وآخرين، ركز كينز على دور الإنفاق الاستثماري في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي.

تبع ذلك قدر كبير من الدراسات التي لم توسع وتحسّن الصيغة الكينزية الأصلية فحسب، بل بينت أيضاً في منظور أكثر وضوحاً التناقضات والتشابهات بين النماذج الكينزية وما قبل الكينزية. كانت المفاهيم الكينزية في شكل استدعى بناء النموذج الرياضي والاختبار التجريبي. أعقب الثورة النظرية ثورة في السياسات بعد أن بدأت الاقتصادات الصناعية الكبرى برامج وأنشأت وكالات مصممة لتعزيز العمالة الكاملة.

تطورت عملية إضفاء الطابع الكينزي على الاقتصاد الكلي بطريقة غريبة إلى حد ما: فقد اتخذت شكل نماذج مضاعفة قدمها رواد كينز مثل ألفين هانسن وبول صامويلسون. الارتباط الوثيق لتطوير نظرية الاقتصاد الكلي الكينزي مع استخدام السياسة المالية كإجراء تعويضي متاح من قبل الحكومة لتعزيز العمالة الكاملة ربما يفسر هذا التركيز على نموذج المضاعف. استجابةً للتناقضات الداخلية في الصياغة الكينزية النقية وللقضايا التي أثارها علماء النقد فيما يتعلق بدور النقد، أصبح نموذج IS-LM هو نموذج الاقتصاد الكلي المهيمن بحلول عام 1960.

ومع إضفاء الطابع الرسمي على النقاش بدأية 1975، وجد أن هذا النموذج غير مرضٍ للبحث الاقتصادي. يبدو التضخم، وكذلك البطالة، موضوعين اقتصاديين مهمين. ظهر كتاب جديد حاول الكشف عن دور الوحدات الجزئية في الاقتصاد الكلي، وبذلك طمس جانب واحد من الكينزية التي قسمت الاقتصاد

إلى مجال الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. مع ظهور أدبيات الوحدات الجزئية، عادت النقاشات والتطورات النظرية إلى شيء أقرب إلى إطار العمل في أوائل الثلثينيات. كان الاستثناء الوحيد هو أن تحليل التوازن العام كان يحل بشكل متزايد محل تحليل التوازن الجزئي. في البداية كان الاقتصاد الكلي مرتبًا ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد القياسي وتطوير نماذج واسعة النطاق للاقتصاد. على الرغم من وجود العديد من هذه النماذج، إلا أن وعدهم المبكر لم يتحقق. وفي الثمانينيات كان هناك تحرك بعيدًا عن مثل هذه النماذج وعن التركيز على القضايا النظرية البحتة. يعتبر الاقتصاد الكلي الحديث انتقائياً للغاية، ولا يوجد نهج واحد مقبول من قبل جميع الاقتصاديين.

علاوة على ذلك، وفي فترة انتقالية. ينفذ العلماء مجموعة واسعة من البرامج البحثية التي تتناول العديد من الأسئلة المختلفة. ينصب التركيز الرئيسي لل الاقتصاد الكلي اليوم على نظرية نمو جديدة تحرّف بشكل كبير عن نظرية النمو الكلاسيكية السابقة، خاصة في التأكيد على التكنولوجيا الذاتية وعدم اعتبار الحالة المستقرة أمرًا لا مفر منه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- باللغة العربية

1. حازم البلاوي، 1995، دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر.
2. حسين عمر، 1994، تطور الفكر الاقتصادي-قديماً وحديثاً ومعاصراً، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
3. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، 2001، الوجيز في الفكر الاقتصادي، الوضعي والاسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4. مدحت القرishi، 2011، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
5. وسام ملاك، 2012، تطور الفكر الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
6. ويليام ستانلي جيفونس، 2015، الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر.

2- باللغة الانجليزية

7. Abdul Azim Islahi, 2014, History of Islamic Economic Thought Contributions of Muslim Scholars to Economic Thought and Analysis, Edward Elgar, Northampton, MA, USA.
8. Bo Sandelin, Hans-Michael Trautwein and Richard Wundrak, 2014, A Short History of Economic Thought Third edition published 2014, Routledge, Third Avenue, New York, USA.
9. E.K. Hunt, Mark Lautzenheiser, 2011, History of Economic Thought-A CRITICAL PERSPECTIVE, THIRD EDITION, M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, USA.
10. Fatih Ermiş, 2014, A History of Ottoman Economic Thought Developments before the nineteenth century, Routledge, Third Avenue, New York,, USA.
11. Gianni Vaggi, Peter Groenewegen, 2003, A Concise History of Economic Thought From Mercantilism to Monetarism, PALGRAVE MACMILLAN, New York, USA.
12. Gilbert Faccarello, Heinz D. Kurz, 2016, Handbook on the History of Economic Analysis -Volume II, Edward Elgar Publishing Limited, Massachusetts, USA.
13. Harry Landreth, David C. Colander, History of Economic Thought, FOURTH EDITION, Houghton Mifflin Company, Boston Toronto, USA.
14. HEINZ D. KURZ, 2016, ECONOMIC THOUGHT A BRIEF HISTORY, COLUMBIA UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, USA.

- 15.Joseph R. Cammarosano, 2018, The Development of Economic Thought-An Overview, Lexington Books, Maryland, USA.
- 16.S.M.Ghazanfar, 2003, MEDIEVAL ISLAMIC ECONOMIC THOUGHT Filling the “Great Gap” in European economics, RoutledgeCurzon, New York, USA.
- 17.Steven G. Medema, Warren J. Samuels, 2003, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge, New York, USA.
- 18.STEVEN G. MEDEMA, WARREN J. SAMUELS,2000, A History of Economic Thought-THE LSE LECTURES, Princeton University Press, New Jersey, USA.
- 19.TODD G. BUCHHOLZ, 1989, NEW IDEAS FROM DEAD ECONOMISTS, Penguin Group, New York, USA.
- 20.Ulrich van Suntum, 2005, THE INVISIBLE HAND Economic Thought Yesterday and Today, Translated by Caroline Hemingway, Springer Berlin Heidelberg New York, USA.
- 21.Vincent Barnett, 2015, Routledge Handbook of the History of Global Economic Thought, Routledge, Third Avenue, New York,USA.
- 22.Warren J. Samuels, Jeff E. Biddle and Ross B. Emmett, 2005, RESEARCH IN THE HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT AND METHODOLOGY, ELSEVIER Inc, San Diego, USA.